المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية - أبوظبي، ديسمبر 2022

تحولات جيوسياسية

أزمة المناخ العالمية
وموقع دول الخليج منها

خلفيات التعامل العالمي الصامت
مع الانقلابات الجديدة في القارة الإفريقية

البرازيل..
الجغرافيا، الاقتصاد، السكان، والعلاقات الخارجية

ICSS
INTERNATIONAL CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية

تحولات جيوسياسية

المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية - أبوظبي

تحولات جيوسياسية

تحولات جيوسياسية

دورية ربع سنوية تصدر عن:

المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية - أبوظبي

ديسمبر 2022

رقم الموافقة : MC-02-01-0733733

كافة الحقوق محفوظة

المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية

برج الياقوت، منطقة الريحان، ص ب: 54510، أبوظبي.

هاتف: 4113 441 2 971+ فاكس: 4116 441 2 971+

info@icss.ae www.icss.ae

الفهرس

توطئة 9

أزمة المناخ العالمية وموقع دول الخليج منها 11

التنظيم العالمي للإخوان المسلمين ما بعد الامتثال 31

خلفيات التعامل العالمي الصامت
مع الانقلابات الجديدة في القارة الإفريقية 47

مستقبل العلاقات الروسية الإيرانية
في ظل الحرب بأوكرانيا 77

المرأة الأفغانية تحت حكم طالبان 89

انعكاسات الحرب الروسية الأوكرانية
على علاقات الصين بدول أوروبا 99

التطرف في بنغلاديش.. من أنصار الإسلام إلى داعش 107

البرازيل..
الجغرافيا، الاقتصاد، السكان، والعلاقات الخارجية 117

توطئة

شهد عام 2022 منعطفاً حاداً في العلاقات والتفاعلات الدولية، ونقطة تحول بارزة على أكثر من صعيد وفي أكثر من ملف إقليمي ودولي، الأمر الذي فرض أجندة مستجدة على مراكز التفكير حول العالم؛ في سبيل الاستجابة إلى الإشكالات التي تواجه صناع القرار، وتلبية تطلعات النخب. في هذا السياق يأتي العدد الجديد من دورية "تحولات جيوسياسية"، التي تصدر عن المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية متضمناً مجموعة دراسات وورقات بحثية، تتناول أهم الظواهر والقضايا المثارة على الساحتين الدولية والشرق أوسطية، من خلال مقاربات منهجية تتحرى تثبت المعايير العلمية المتعارف عليها في مثل هذا النوع من الإنتاج الفكري والمعرفي.

الدراسات التي تضمنها العدد الجديد من الدورية الربع سنوية، وهو الأخير في هذا العام، تميزت بأنها تتناول ظواهر متحركة إلى حد بعيد، ومرشحة للتفاعل والتطور خلال الفترة المقبلة، وفق عدة سيناريوهات وفي أكثر من اتجاه، الأمر الذي كان بمثابة تحد أمام باحثي وخبراء المركز الدولي، ودفعهم إلى الحرص أكثر على التروي وتناول الظواهر محل الدراسة بحذر، تجنباً للسقوط في فخ التسرع، وتفادياً لإعطاء أحكام جاهزة غير مؤسسة على حقائق ومعطيات علمية، وهو ما مكنهم من تقديم تحليلات رصينة تأخذ في الحسبان جميع التحولات، على نحو يضيق هامش سوء التقدير في الخلاصات التي تم التوصل إليها.

الدراسة الأولى في العدد الجديد تناولت ظاهرة تشغل العالم بأسره، هي ظاهرة التغيرات المناخية، الناجمة في الأساس عن ارتفاع مستويات الاحتباس الحراري، وجاءت تحت عنوان "أزمة المناخ العالمية وموقع دول الخليج منها"، حيث حاول الباحثون رصد الجهود المبذولة والمبادرات المتخذة خليجياً وعالمياً من أجل الاستجابة الآنية لتأثيرات تغير المناخ، ووضع الخطط لمواجهتها على المديين المتوسط والبعيد، والتحديات التي تواجه تلك الجهود وتعيق تلك المبادرات، خصوصاً أن اقتصادات

المنطقة ما تزال تعتمد بشكل كبير على الوقود الأحفوري، دون أن نغفل أن هناك اتجاهاً عاماً يدفع نحو التحول إلى الاعتماد على الطاقة النظيفة.

أما الدراسة الثانية فقد كانت تحت عنوان "التنظيم العالمي للإخوان المسلمين ما بعد الامتثال"، حيث تناولت الانقسام المزمن الذي يضرب جماعة الإخوان المسلمين، والذي يأخذ أوجهاً متعددة، إما خلافات جيلية أي بين الأقدم والأحدث، أو خلافات جبهاتية، كما اشتهر مؤخراً بين جبهتي لندن وإسطنبول قبل ولادة التيار التغييري الثالث، وإما خلافات رؤيوية، أي حول المسالك المعتمدة للتنظيم والتكتيكات المرحلية والنزوع للعنف، أو تغييب بعض الأفكار الأيديولوجية المعروفة منذ أن كتب المؤسس حسن البنا رسائله.

العدد الجديد من الدورية عبر بنا أيضاً إلى القارة السمراء، من خلال دراسة معمقة بعنوان "خلفيات التعامل العالمي الصامت مع الانقلابات الجديدة في القارة الإفريقية". وقد تتبعت الدراسة تاريخ الانقلابات في إفريقيا، وخلفياتها وتفاصيلها، ودور القوى الدولية فيها، وتأثير ذلك على التعامل العالمي مع موجة الانقلابات الأخيرة، وتحديداً في غرب القارة، عبر مقاربة تمزج المنهجين التاريخي والتحليلي، سعياً للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، من خلال السرد التاريخي مع تحليل الوقائع وتقديم الأرقام والإحصائيات بشأنها.

أزمة المناخ العالمية
وموقع دول الخليج منها

مقدمة

في سلسلة من تقارير الأمم المتحدة، تم الاطلاع عليها من الموقع الرسمي للهيئة الأممية الدولية، اتفق الآلاف من العلماء والخبراء والمسؤولين الحكوميين على أن "الحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى ما لا يزيد على 1.5 درجة مئوية سيساعد على تجنب أسوأ التأثيرات المناخية" فيما "يلتزم تحالف متنام من البلدان بالوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر بحلول عام 2050، ويجب أن يتم خفض الانبعاثات بحوالي النصف بحلول عام 2030 للحفاظ على الاحترار بأقل من 1.5 درجة مئوية"، كما يجب أن "ينخفض إنتاج الوقود الأحفوري بنسبة 6% تقريباً سنوياً خلال العقد 2020-2030".

مع ذلك، تشير السياسات المعمول بها حالياً إلى "ارتفاع درجة الحرارة بمقدار 2.8 درجة مئوية بحلول نهاية القرن"؛ لأسباب عديدة، على رأسها "الانبعاثات المتأتية من كل منطقة من العالم، بما تحمله من تأثيرات على الجميع". وبالتالي، بات يتوجب على كافة الدول اتخاذ إجراءات طارئة بشأن المناخ، ليس بهدف حماية البيئة فحسب، ولكن لتحقيق منافع اقتصادية أيضاً.

في هذا الصدد، أُبرمت اتفاقيات عالمية عديدة لتوجيه الجهد الدولي وتنظيمه باتجاه وقف مشاكل تغير المناخ ومحاولة منعها من التفاقم، كاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاق باريس، وغيرها. وكلها تدعو لضرورة خفض الانبعاثات، والتكيف مع تأثيرات المناخ، وتمويل السياسات اللازمة. إلا أنه لا يزال من غير الواضح ما إذا كانت تلك الجهود تسير بالفعل على خطى معالجة المشكلة، أو حتى انحسارها، آخذين بعين الاعتبار أن التحول الذي بدأته كثير من دول العالم، وتسعى له أخرى، من الاعتماد على الوقود الأحفوري إلى مصادر الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية أو طاقة الرياح، ليس بالضرورة أن يقود إلى تقليل الانبعاثات المسببة لتغير المناخ؛ نظراً لعوامل كثيرة، على رأسها:

1. التغيرات الجيوسياسية التي يشهدها العالم، ودورها في مفاقمة أزمة المناخ، خصوصاً إذا ما أدت لسبب أو لآخر إلى استخدام الأسلحة النووية أو البيولوجية الفتاكة.

2. اختلاف أولويات الدول وتصادم وجهات نظرها، وأحياناً كثيرة، اختلاف وجهات النظر داخل الدولة الواحدة، الأمر الذي يجعل التطبيق العملي لأي اتفاقيات مبرمة في قمم المناخ التي تعقدها الأمم المتحدة أمراً ليس باليسير.

على سبيل المثال، في قمة تغير المناخ السنوية للأمم المتحدة، المنعقدة في السادس من نوفمبر 2022، في مصر، بعنوان "لحظة فارقة لمواجهة التغير المناخي"، والتي سعت فيها الأمم المتحدة للوصول إلى اتفاق لخفض انبعاثات الكربون، ذكَّر رئيس الوزراء البريطاني، ريشي سوناك، قادة العالم بما جاء في قمة غلاسكو في العام 2021، حينما تعهد مكتب رئيس الوزراء البريطاني بأكثر من 200 مليون جنيه إسترليني لتمويل

حماية الغابات والاستثمار في التقنيات الخضراء، لكنه واجه انتقادات في الداخل تزامنت مع انعقاد القمة الجديدة؛ بسبب قرار الحكومة إصدار مزيد من التراخيص للتنقيب عن النفط والغاز في بحر الشمال واستمرار معارضتها لطاقة الرياح البرية الجديدة.

هذه القضايا تشكل محور مشكلة هذه الدراسة، التي تناقش في محورها الأول، دور دول الخليج وموقعها ضمن "الفوضى المناخية" على حد وصف الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، وخياراتها ضمن أكثر من سيناريو. ثم تنتقل الدراسة في محورها الثاني لمناقشة مستقبل أزمة المناخ العالمية على أكثر من مستوى، مع التركيز على أكثر المجالات تأثراً بالأزمة؛ وفقاً للدراسات والتقارير الدولية. وأخيراً، تقدم الدراسة مجموعة من النتائج والاستنتاجات، وتختتم بتقديم توصيات، قد يكون من شأنها إيجاد حلول فعالة للتعامل مع الأزمة وتداعياتها المحتملة مستقبلاً.

دور دول الخليج وخياراتها

يشير تقرير لقناة (دي دبليو) الألمانية، إلى سيناريوهين اثنين لتغير المناخ، تقف دول الخليج في مواجهتهما، هما: توقع انخفاض الإقبال على الوقود الأحفوري، ما يهدد استقرارها السياسي، أو أن يصبح من الصعب العيش في تلك الدول نتيجة لارتفاع درجات الحرارة فيها.

وفق التقرير، سيتقلص حرق الوقود الأحفوري -الذي يمثل أساس اقتصادات دول الخليج، وبالتالي أساس استقرارها السياسي- بهدف خفض الانبعاثات. ويقول جيم كرين، مؤلف كتاب "ممالك الطاقة.. النفط والبقاء السياسي في الخليج": "يكاد التغير المناخي يشكل أزمة وجودية لدول قائمة على الاستفادة من صادرات النفط. هذه الدول بحاجة إلى التعامل مع مسألة المناخ بشكل فعال دون تدمير سوق النفط وهو أمر معقد".

في محاولة لتجنب الوقوف بالفعل أمام هذين السيناريوهين، سعت بعض دول الخليج لرسم سياسات من شأنها العمل على خفض الانبعاثات داخل أراضيها وخارجها،

كالمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين، حيث حددت الدول الثلاث في أكتوبر 2021، أهدافاً للحياد الكربوني، وهي بحلول عام 2050 بالنسبة لدولة الإمارات، وبحلول عام 2060 بالنسبة لكلٍ من السعودية والبحرين. كما قدمت الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في عام 2021، وبموجب اتفاقية باريس لمواجهة التغير المناخي، خططاً جديدة أو مُحدثة، متوسطة الأجل للتغير المناخي. لكن، وفي حين ينظر محللون إلى هذه المحاولات بنظرة تفاؤل من جهة، إلا أنها قد تواجه مجموعة من التعقيدات على المستوى المحلي، وسلسلة من التحديات على المستوى الخارجي أيضاً، من جهة أخرى.

لتوضيح ذلك، نطرح المثالين التاليين:

أولاً: إطلاق ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، في العام 2021، "مبادرة السعودية الخضراء" و"مبادرة الشرق الأوسط الأخضر" بهدف دفع عجلة مكافحة أزمة المناخ، و"تقليل انبعاثات الكربون بأكثر من 4% من المساهمات العالمية"، من خلال مشاريع الطاقة المتجددة التي "ستوفر 50% من إنتاج الكهرباء داخل المملكة بحلول عام 2030، ومشاريع في مجال التقنيات الهيدروكربونية النظيفة التي ستمحو أكثر من 130 مليون طن من الانبعاثات الكربونية"، إضافة لمواجهة التصحر، حيث يقدر أن "13 مليار دولار تستنزف من العواصف الرملية في المنطقة كل سنة"، بحسب ولي العهد السعودي. كذلك، أعلنت المملكة عام 2060 ليتم فيه تحقيق الهدف المتمثل بخفض انبعاثات الغازات الدفيئة.

مثل تلك الخطوات ينبغي النظر إليها بأهمية كبرى، خاصة أنها صادرة عن دولة تبلغ احتياطياتها النفطية حوالي 265 مليار برميل، وفقاً لتقديرات (دي دبليو) الألمانية، لكن في الوقت نفسه، لا ينبغي أن تقود هذه التعهدات أو الإجراءات إلى نتائج من شأنها تقليص النفوذ الإقليمي، إن لم نقل المحلي، في الوقت الذي تعمل فيه دول الخليج على تهيئة نفسها لتكون جزءاً من صناعة الطاقة النظيفة، والتي تحتاج بحد ذاتها إلى إمكانيات مالية مرتفعة "تريليونات".

في محاولة أخرى لها، تعمل السعودية على اعتماد تقنية "الاقتصاد الدائري

للكربون"، القائمة على سحب الكربون من الهواء والانبعاثات وإعادة استخدامه في منتجات أخرى مثل الوقود والأسمدة، وكذلك تقنية التقاط الكربون وتخزينه، ما قد يساعد في تخفيف التلوث بشكل أكبر، لكن وبحسب مديرة برنامج الاقتصاد والطاقة في (معهد الشرق الأوسط) في واشنطن، كارين يونغ "لا يبدو ذلك رائعاً لأولئك الذين يدفعون نحو التخلي عن استخدام المشتقات النفطية".

ثانياً: لا توفر الإمارات جهداً في سبيل وضع خطط محلية، ورعاية اتفاقيات دولية من شأنها التشجيع على استخدام الطاقة النظيفة خارج حدودها أيضاً، رغم أنها ليست من ضمن أكثر الدول المتسببة بانبعاثات الكربون (كما سنرى في الرسوم البيانية أدناه). ولعل رعايتها اتفاقية "الازدهار" بين كل من الأردن وإسرائيل، أوضح مثال على ذلك، إذ يقوم المشروع على استثمار الإمارات في بناء محطات لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية في الصحراء الأردنية لتزويد الجانب الإسرائيلي بها، واستثمار في محطات لتحلية المياه على البحر الأبيض المتوسط لتزود إسرائيل الجانب الأردني بها.

هذا المشروع لاقى صدى عالمياً كبيراً، وبشكل خاص صدى غربياً وأمريكياً؛ لأهميته على أكثر من جانب، إذ يمثل أحد أكبر وأضخم المشاريع التي يمكن من خلالها وبشكل استباقي مواجهة التغيرات المناخية التي قد تفضي لمواجهة دول المنطقة حروب وصراعات مياه، وتهددها أيضاً بثورات غير مستبعدة مستقبلاً، فضلاً عن تهديداتها بكوارث إنسانية على رأسها العطش. حيث فقد الأردن، وفي ظل التغيرات المناخية وما صاحبها من تراجع في حجم الأمطار سنوياً، قرابة 40% من ثروته المائية المخزنة في السدود.

لكن في المقابل، يواجه هذا المشروع، ورغم المضي قدماً بتوقيع الاتفاقيات الضامنة له، عدداً من التحديات أبرزها استثمار الإخوان المسلمين في الأردن له، وإيجاد المبررات والحجج الداعية إلى إبطاله؛ في محاولة لاستعادة القاعدة الشعبية التي خسرها (الإخوان) هناك على المستوى السياسي. وهو أمر قد لا يدفع الحكومة الأردنية للتراجع عن المضي في المشروع، أو حتى تجميده، لكنه قد يعمل على التريث أكثر في رعاية خطوات مشابهة في مناطق أخرى، إذا ما كانت تلك الخطوات مدعاة لإثارة أطراف معينة ضد الجهود الإماراتية.

مستقبل أزمة تغير المناخ

أولاً: مستقبل إمدادات الغذاء

زيادة متوسط درجة حرارة الأرض، والتأثير على كميات هطول الأمطار، ورفع مستوى سطح البحر، كلها تغيرات تحمل في طياتها تأثيراً مباشراً على إمدادات الغذاء وموارد المياه والبنية التحتية. ونظراً لصعوبة توقع الانبعاثات المستقبلية البعيدة والعوامل البشرية الأخرى التي تؤثر على المناخ، يضع العلماء مجموعة من السيناريوهات باستخدام افتراضات مختلفة حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية المستقبلية.

وفق دراسات تركيزات غازات الاحتباس الحراري المتوقعة لأربعة مسارات مختلفة للانبعاثات، ويفترض أن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ستستمر في الارتفاع طوال القرن الحالي. كما أنه من المتوقع أن تكون الزيادات في متوسط درجات الحرارة العالمية بحدود 0.5 درجة فهرنهايت إلى 8.6 درجة فهرنهايت بحلول عام 2100، مع زيادة محتملة لا تقل عن 2.7 درجة فهرنهايت. ومن المتوقع أن يرتفع متوسط درجة الحرارة العالمية مرتين على الأقل في المائة عام القادمة كما حدث خلال المائة عام الماضية، وأن تشهد بعض أجزاء العالم زيادات أكبر في درجات الحرارة مقارنة بالمتوسط العالمي.

من المرجح أيضاً أن تتغير أنماط هطول الأمطار وحدوث العواصف. لكن بعض هذه التغيرات أقل تأكيداً من التغيرات المرتبطة بدرجة الحرارة. ووفقاً للتوقعات، سيختلف هطول الأمطار وحدوث العواصف في المستقبل بحسب الموسم والمنطقة. فقد يكون هطول الأمطار في بعض المناطق أقل، وبعضها أكثر، وبعضها يشهد تغيراً طفيفاً أو معدوماً.

يتضح ايضا أن التغيرات المتوقعة في المتوسط السنوي العالمي لهطول الأمطار لسيناريو انبعاثات منخفضة (يسار) وسيناريو انبعاثات عالية (يمين). إذ من المتوقع أن تشهد المناطق الزرقاء والخضراء زيادات في هطول الأمطار بحلول نهاية القرن،

بينما من المتوقع أن تشهد المناطق الصفراء والبنية انخفاضاً في الهطول، وفقاً لموقع (سيتي أوف شيكاغو).

ما سبق يشير إلى التأثير على الإنتاج الزراعي، بالتالي على الثروة الحيوانية، ما يهدد الأمن الغذائي لكثير من الدول. وفي هذا الإطار، أصدرت مدرسة (راجاراتنام للدراسات الدولية) التابعة لجامعة نانيانج التكنولوجية في سنغافورة، موجزاً للسياسات بعنوان "تأثير التغير المناخي على إنتاج الغذاء: الخيارات المتاحة أمام الدول المستوردة للغذاء"، أعده عدد من الباحثين في مركز الدراسات الأمنية غير التقليدية بجامعة نانيانج التكنولوجية. وتناول الموجز الآثار المحتملة للتغير المناخي على المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية بحلول أعوام 2030، و2050، و2080، وأبرز التحديات التي تواجه الدول المستوردة للطعام.

يقول الباحثون إن ثمة عاملان يحددان مدى تأثُّر نظم إنتاج الغذاء بالتغيرات المناخية في مناطق مختلفة من العالم.

الأول: مستوى التعرض للأخطار المحتملة ودرجة التكيف ومقدار المرونة التي تتمتع بها أنظمة إنتاج الغذاء.

الثاني: الموقع الجغرافي. لهذا، أصبح وجود نظم زراعية متطورة ومرنة عنصراً مهماً لتعويض آثار التغير المناخي. ويتوقع "موجز السياسات" الآثار المترتبة على التغيرات المناخية بحلول أعوام 2030، و2050، و2080 كالتالي:

- انخفاض إنتاج الحبوب، فكل زيادة في درجات الحرارة قدرها درجة مئوية واحدة فوق 24 درجة، قد تؤدي إلى انخفاض بنسبة 10% في محاصيل الحبوب. على سبيل المثال، سهول نهر "الجانج" في الهند يمكن أن تتأثر بشكل ملحوظ نتيجة ارتفاع درجات الحرارة بحلول عام 2050، وأن يتسبب ذلك في خسارة نحو 50% من مساحة زراعة القمح. وقد يشهد شمال شرق تايلاند انخفاضاً في عوائد إنتاج المحاصيل بنسبة تصل من 8،6% إلى 32،2%.
- نقص الماء (جفاف) أو زيادة الماء (غمر) عن الحد الأمثل اللازم لنمو النبات.

ومن المرجح أن يؤثر على إنتاج الأرز والقمح في آسيا والولايات المتحدة وأستراليا.

• زيادة نفوق الحيوانات، خاصةً خلال عملية نقلها من مكان إلى آخر، وبالتالي تراجع عوائد تجارة الماشية.

• غرق وتآكل التربة، وبالتالي انخفاض العوائد منها بسبب ارتفاع معدل هطول الأمطار والفيضانات.

• زيادة درجات الحرارة في مياه المحيطات، وزيادة حموضة المحيطات نتيجة زيادة امتصاص مياه المحيطات لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، والتغيرات في الإشعاع الشمسي في العقود المقبلة، يمكن أن تتسبب في تقلب مستويات إنتاج الأسماك. فبحلول عام 2050، قد تنخفض إمكانية صيد الأسماك في مياه البحار في مناطق جنوب شرق آسيا بنسبة تتراوح من 40% إلى 60% بسبب هجرة الأسماك.

ومن المرجح أن تكون مصائد الأسماك الساحلية في البلدان الاستوائية عُرضة للتغيرات المناخية بسبب انخفاض الغطاء الطبيعي من الشعاب المرجانية، مما قد يزيد من مشكلة حدوث انقراض في أنواع من الأسماك.

بناء عليه، وجد الباحثون أن ثمة عدداً من التحديات تواجه الدول المستوردة للغذاء، وهي:

• انخفاض في إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية وصيد الأسماك، مما يشكل تحدياً إضافياً للأمن الغذائي العالمي. ومن المرجح أيضاً حدوث المزيد من التقلبات في أسعار الغذاء، وارتفاع الأخطار المرتبطة بالحصول على الطعام في الأسواق العالمية.

• ارتفاع أسعار المواد الغذائية بسبب زيادة تكاليف الإنتاج. فمن المرجح أن ترتفع تكاليف الإنتاج الغذائي بسبب ارتفاع تكاليف التكيف مع التغيرات المناخية والتدابير اللازمة للتخفيف من آثارها. وفي هذا الإطار، فإن ثمة توقعات أن ترتفع أسعار الأعلاف، بالإضافة إلى مشكلة ندرة المياه، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج.

• تغير مراكز إنتاج الغذاء في العالم. فلتجنب ارتفاع تكاليف التكيف، من المرجح أن تنتقل مناطق الإنتاج الزراعي والحيواني إلى مناطق ذات ظروف مناخية أكثر ملاءمة، وقد يقود ذلك إلى تغير مناطق التوزيع العالمي لإنتاج وتصدير الغذاء، مع

احتمال صعود بلدان جديدة على خريطة الأمن والإنتاج الغذائي في العالم باعتبارها مراكز لتصدير الغذاء، وظهور سلاسل جديدة لإمدادات الطعام، وبالتالي اختلاف ميزان القوى بين الدول المصدرة للغذاء والدول المستوردة له، وهو ما سيُلقي بتبعاته على العلاقات الإقليمية والثنائية بين الدول.

ثانياً: مستقبل المال والاقتصاد

كافة القضايا المرتبطة بتغير المناخ من أمطار وعواصف وذوبان جليد، تؤثر بشكل كبير على المصالح الاقتصادية. وحدوث اضطراب في مكان ما من العالم يمكن أن يؤثر على أماكن أخرى. ظهر هذا جلياً بعد زلزال اليابان في أبريل عام 2016، على سبيل المثال، عندما دمر عدداً من المصانع التابعة لشركة (تويوتا) للسيارات، مما دفع الشركة لتعليق إنتاجها.

تناولت دراسة حديثة أجراها فريق من الباحثين في جامعة كاليفورنيا بالولايات المتحدة، تأثير ارتفاع درجات الحرارة وتغير المناخ على الناتج المحلي الإجمالي، وفق المعلومات التي رصدتها منصة (الطاقة) المتخصصة. ووجدت الدراسة – التي نشرتها مؤخراً دار النشر (آي أو بي ببليشينغ) البريطانية في مجلة (إنفيرونمنتل ريسرتش لترز) – أن نحو ربع البلدان التي شملتها الدراسة عُرضة لمثل هذه الآثار. فبحسب الدراسة، يؤثر تغير المناخ في مجموعة واسعة من القطاعات الاقتصادية، من تلف المحاصيل الزراعية إلى فشل التبريد في مراكز البيانات القائمة على السحابة. وأضافت أنه من غير الواضح ما إذا كان يمكن لاقتصاد بلد ما التعافي سنوياً من هذه الآثار، أو إذا كانت الزيادات في درجات الحرارة العالمية تسبب آثاراً دائمة ومتراكمة في اقتصاد السوق.

على مستوى آخر، توصلت دراسة أجريت في 2016 إلى أن تأثير ارتفاع درجات الحرارة على إنتاجية العاملين، وخاصة في الدول ذات الطقس الحار، كما في إفريقيا وآسيا، قد يكلف الاقتصاد العالمي أكثر من تريليوني دولار بحلول عام 2030. في هذا الصدد، يقول أندرو وينستون، مؤلف كتاب "المحور الكبير.. استراتيجيات جذرية وعملية لمواجهة عالم أكثر سخونة، وندرة (في الموارد)، وانفتاحاً": "سيكون لزاماً على

كل شخص أن يفهم التغير المناخي بنفس الطريقة التي يُفترض أن يفهم بها كل من يعمل في مجال الأعمال كيفية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي اليوم". وبينما يقول البعض إن وسائل التكنولوجيا الحديثة أحدثت تغييراً كبيراً في القوى العاملة اليوم، فإن التغير المناخي سيحدث تغييراً كبيراً أيضاً في القوى العاملة غداً، وفقاً لتقرير نشره موقع قناة (بي بي سي) البريطانية.

تقول تقارير دولية إن الدول التى لا زالت تواصل السير فى طريق الاعتماد على القطاعات كثيفة الكربون "تخاطر بفقدان الميزة التنافسية من خلال ارتفاع تكلفة الكربون والفشل في مواكبة الابتكار التكنولوجى وضآلة نفوذها فى الاتفاقيات التجارية". لكن في الوقت نفسه، سيؤدي الابتعاد عن الصناعات كثيفة الكربون، والتى يعمل بها حالياً ملايين العمال، إلى "حدوث بعض التقلبات الاقتصادية والمساهمة فى تعميق مشكلة البطالة".

هذا ويمكن أن تحمل التغيرات المناخية تأثيراً مباشراً وسلبياً على صناعة السياحة، فارتفاع درجة الحرارة سيسبب تراجعاً شديداً في مؤشر التصنيفات السياحية لبعض الدول، وبذلك يمكن أن تتحول المناطق المصنفة سياحياً في الوقت الحالي وفقاً لبعض التقديرات، بين "جيدة" و"ممتازة" إلى تصنيفات تتراوح بين "هامشية" و"غير مواتية" بحلول سنة 2080. كما سيؤثر ابيضاض الشعاب المرجانية -الناتج عن ازدياد معدل درجات الحرارة وحموضة مياه البحر- على اقتصادات السياحة في بلدان حوض البحر الأحمر، وبالدرجة الأولى مصر والأردن. وسيؤثر تآكل الشواطئ وارتفاع مستويات البحار على المراكز السياحية الشاطئية، وبالدرجة الأولى في مصر وتونس والمغرب وسوريا والأردن ولبنان. وتمثل السياحة في هذه الدول مصدراً مهماً للعملة الصعبة، وفقاً لتقرير مجلة (السياسة الدولية) في أغسطس 2022.

وتشير المجلة في تقريرها إلى تحذير صندوق النقد الدولى من تداعيات تزايد الكوارث المرتبطة بالمناخ على النمو الاقتصادي في الشرق الأوسط. إذ قالت مديرة صندوق النقد الدولي، كريستالينا جورجيفا، فى 30 مارس 2022، إن "تواتر وشدة الكوارث المرتبطة بالمناخ تتزايد فى الشرق الأوسط ووسط آسيا على نحو أسرع من أي مكان آخر في العالم، ما يشكل خطراً كبيراً على النمو والرخاء في المنطقة". كما

أظهرت وثيقة جديدة لصندوق النقد الدولي أن الكوارث المناخية في المنطقة أصابت وشردت سبعة ملايين شخص، وأسفرت عن أكثر من 2600 حالة وفاة وأضرار مادية بقيمة ملياري دولار. وفي المقابل، تشير بعض الدراسات إلى احتمال أن يؤدي ارتفاع الحرارة، بمعدل 2 إلى 2.6 درجة مئوية، إلى خسائر اقتصادية عالمية بنسبة 11 إلى 13.9%. لكن السيناريو الأسوأ سيحدث إذا ارتفعت الحرارة بمعدل 3.2 درجة، إذ قد يؤدي ذلك إلى خسارة 18.1% من الناتج الاقتصادي العالمي بحلول منتصف القرن.

ثالثاً: مستقبل الطاقة

كشفت أزمتا الطاقة والمناخ المتشابكتان بشكل كبير عن نقاط ومواطن ضعف في نظام اقتصادي يعتمد بشكل كبير على الوقود الأحفوري. ويعد المضي قدماً في الانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة خياراً استراتيجياً لتوفير الطاقة الميسورة التكلفة، والوظائف، وتحقيق النمو الاقتصادي، وتهيئة بيئة قادرة على الصمود للأشخاص والمجتمعات على أرض الواقع، وفقاً لـFrancesco La Camera، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA).

أوصى تقرير لـ(المنظمة العالمية للأرصاد الجوية WMO) في 11 أكتوبر 2022، بضرورة "مضاعفة إمدادات الكهرباء من مصادر الطاقة النظيفة خلال السنوات الثماني المقبلة للحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية، وإلا فسيكون هناك خطر يتمثل في أن يؤدي تغير المناخ والطقس الأكثر تطرفاً والإجهاد المائي إلى تقويض أمن الطاقة، بل وتعريض إمدادات الطاقة المتجددة للخطر". ويقول البروفيسور بيتيري تالاس، الأمين العام للمنظمة (WMO)، إن "قطاع الطاقة هو مصدر ما يقرب من ثلاثة أرباع انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية. ومن الأهمية بمكان التحول إلى أشكال نظيفة من توليد الطاقة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الكهرومائية وتحسين الكفاءة في استخدام الطاقة. فالهدف هو الوصول إلى الصفر الصافي من الانبعاثات بحلول عام 2050. ولكننا لن نبلغ هذا الهدف إلا إذا ضاعفنا إمدادات الكهرباء منخفضة الانبعاثات في غضون السنوات الثماني المقبلة".

بالمقابل، تتوقع منظمة "أوبك" أن الدفع نحو استخدام الطاقة البديلة والمتجددة سيؤذن بدخول عصر انخفاض الطلب على النفط في بعض أنحاء العالم، إلا أنه سيظل المصدر الأول للطاقة حتى عام 2045 على الأقل، إذ تتوقع المنظمة أن من بين 2.6 مليار سيارة على الطريق بحلول عام 2045، ستعمل 20% منها فقط بالكهرباء. وبالمثل، ذكر أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، أن "الاستثمار في الطاقة المتجددة منخفض للغاية، وخاصة في البلدان النامية، ولا يولى سوى اهتمام ضئيل جداً لأهمية الخدمات المناخية للطاقة لدعم التكيف مع المناخ وكذلك القرارات المتعلقة بطرق الحد من غازات الاحتباس الحراري".

يؤثر تغير المناخ بشكل مباشر على إمدادات الوقود وإنتاج الطاقة وكذلك المرونة المادية للبنية التحتية الحالية والمستقبلية للطاقة. فموجات الحر والجفاف تضع بالفعل توليد الطاقة في الوقت الحالي تحت الضغط، مما يجعل من المهم للغاية الحد من انبعاثات الوقود الأحفوري. فعلى سبيل المثال، في يناير 2022، أثّر انقطاع التيار الكهربائي الناجم عن موجة الحر التاريخية في بوينس آيرس، الأرجنتين، على حوالي 700 000 شخص. وفي نوفمبر 2020، غطت الأمطار المتجمدة خطوط الكهرباء في الشرق الأقصى للاتحاد الروسي، تاركةً مئات الآلاف من المنازل بدون كهرباء لعدة أيام. لذا، أصبحت المخاوف بشأن تأثير زيادة درجة الحرارة العالمية على أمن الطاقة كبيرة في السباق إلى الوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر الصافي[1].

ففي عام 2020، اعتمدت 87% من الكهرباء العالمية المولدة من النظم الحرارية والنووية والكهرومائية اعتماداً مباشراً على توافر المياه. لكن 33% من محطات الطاقة الحرارية التي تعتمد على توافر المياه العذبة للتبريد تقع في مناطق تشهد إجهاداً مائياً عالياً. وهذا هو الحال أيضاً فيما يخص 15% من محطات الطاقة النووية القائمة، وهي نسبة من المتوقع أن ترتفع إلى 25% في السنوات العشرين المقبلة. ويقع 11% من الطاقة الكهرومائية أيضاً في مناطق تعاني من الإجهاد المائي الشديد. وهناك

(1) يتحقق الصفر الصافي من الانبعاثات عندما يجري توازن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO_2) الناجم عن الأنشطة البشرية عالمياً عن طريق عمليات إزالة ثاني أكسيد الكربون (CO_2) خلال فترة محددة. ويُشار إلى الصفر الصافي من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO_2) أيضاً باسم تحييد أثر انبعاثات الكربون.

حوالي 26% من سدود الطاقة الكهرومائية القائمة و23% من السدود المتوقع بناؤها تقع داخل أحواض أنهار تعاني حالياً من خطر من متوسط إلى مرتفع للغاية لندرة المياه، بحسب تقرير منظمة (WMO) الذي خرج بالتصورات التالية:

سيساعد الانتقال إلى الطاقة المتجددة في تخفيف ضغط المياه العالمية المتزايد لأن كمية المياه المستخدمة لتوليد الكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية وطاقة الرياح أقل بكثير من الكمية المستخدمة في محطات الطاقة التقليدية، سواء كانت تعمل بالوقود الأحفوري أو بالطاقة النووية. بيد أن البلدان تقصّر في تعهداتها الحالية كثيراً عما هو مطلوب لتحقيق الأهداف التي حددها اتفاق باريس، مما يترك فجوة بنسبة 70% في مقدار تخفيض الانبعاثات المطلوب بحلول عام 2030.

تجب زيادة الاستثمارات في الطاقة المتجددة بمقدار ثلاثة أضعاف بحلول عام 2050 لوضع العالم على المسار المؤدي إلى بلوغ الصفر الصافي من الانبعاثات بحلول عام 2050.

انخفضت التدفقات المالية العامة الدولية إلى البلدان النامية لدعم الطاقة النظيفة إلى 10.9 مليار دولار أمريكي. وكان هذا المستوى من الدعم أقل بنسبة 23% من مبلغ 14.2 مليار دولار المقدم في عام 2018، وأقل بنسبة 25% من متوسط الفترة 2019-2010، وأقل من نصف القيمة الأعلى البالغة 24.7 مليار دولار في عام 2017.

انخفاض تكاليف التكنولوجيا النظيفة يحمل في طياته وعداً جديداً لمستقبل أفريقيا، وثمة فرصة كبيرة لأفريقيا للمساعدة على سد الفجوة في الحاجة إلى الطاقة المتجددة. فتحقيق الغايات المتعلقة بالطاقة والمناخ في إفريقيا يعني مضاعفة الاستثمار في الطاقة خلال هذا العقد، مع تحقيق زيادة هائلة في التكيف. وخلال العقدين الماضيين، لم تتجاوز نسبة الاستثمار في الطاقة النظيفة في أفريقيا 2% بينما يتطلب الحصول على الطاقة الحديثة لجميع الأفارقة استثماراً بقيمة 25 مليار دولار أمريكي سنوياً، وهو ما يمثل حوالي 1% من الاستثمار العالمي في الطاقة اليوم.

الاستنتاج والنتائج

بناء على النقاش السابق، تتضح لنا النتائج التالية:

أولاً: تفاقم مشكلات تغير المناخ يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأنشطة الأفراد وسياسات الدول على حد سواء، ولا نقصد هنا الإجراءات المتخذة في سبيل التخفيف من عواقب المشكلة، وإنما المنفذ منها على أرض الواقع.

ثانياً: لا يمكن الاعتقاد بأن الدول الأقل تسبباً بالانبعاثات الكربونية في مأمن نسبي من التعرض لنتائج تفشي المشكلة، بل على العكس، يمكن أن تكون من أكثرها تضرراً إذا ما وضعنا في الاعتبار تفاقم الآثار البيئية والغذائية والاقتصادية العابرة للحدود، والتي تطرقت لها الدراسة على المديين المتوسط والبعيد.

ثالثاً: في مجال العمل على تلافي مشكلة تغير المناخ بالذات، لا ينبغي أن توضع سياسات الدول المتعلقة بكيفيات مواجهة المشكلة على مستوى أحادي، بل ينبغي أن تشترك الدول على اختلاف تصنيفاتها، متقدمة و نامية، لوضع سياسات دولية مشتركة، يحدد فيها دور كل منها في الحلول المقترحة. وإن كان سبق وتم اتخاذ سياسات على مستوى عالمي من هذا النوع، إلا أنه ينبغي مراعاة الالتزام بها وضمن السياقات الزمنية المحددة. فبحسب ما توصلنا إليه من العرض السابق، اتضح أن كثيراً من النتائج محتملة الظهور مستقبلاً في أزمة المناخ يرتبط بعدم اتخاذ التدابير المنصوص عليها في اتفاقيات دولية سابقة.

رابعاً: تخفق بعض الدول في الحد من بعض تأثيرات المشكلة وتنجح نوعاً ما في التصدي لبعضها الآخر. وهذا ناتج على الأرجح عن عدم التعامل مع المكونات الأربعة: أزمة المناخ، وأمن الطاقة، والازدهار الاقتصادي، والأمن الغذائي، على قدم المساواة. فعلى سبيل المثال، تدمج المبادرات الخضراء في الشرق الأوسط حماية البيئة وتحول الطاقة وبرامج الاستدامة لتحقيق "مستقبل أخضر" لكن مقاربات الأمن الغذائي غير واضحة في تلك الاستراتيجيات.

خامساً: هناك إمكانيات غير مستغلة للكهرباء والرقمنة وإعادة التدوير للحصول

على أنظمة طاقة أكثر نظافة وأقل سعراً وأكثر أماناً، بحسب تقارير مختصة بالطاقة. ومع ذلك، تعزز التحديات الجيوسياسية اليوم الاعتماد المفرط على الطاقة المتأتية من الوقود الأحفوري، ما يرسل إشارات صادمة لمستقبل الطاقة النظيفة، ومستقبل التوقعات القائلة باحتمالية تقليص بعض دول العالم استخدام النفط والغاز والفحم في السنوات القادمة من أجل تقليل الانبعاثات المُتسببة في ارتفاع درجة حرارة الأرض.

سادساً: هناك ازدواجية في السياسات المتبعة، ينبغي إيلاؤها مزيداً من الاهتمام والمراجعة؛ ففي حين تدعو بعض الدول على سبيل المثال، إلى خفض الانبعاثات وتشجع على استخدام التقنيات الجديدة مثل التقاط وتخزين الكربون وإنتاج الهيدروجين الأخضر، تعمل في الوقت نفسه على تنمية قدراتها الإنتاجية للنفط والغاز.

سابعاً: ارتفاع أسعار الوقود الأحفوري من نفط وغاز، بالتوازي مع خفض الإنتاج، قد يكون من شأنه العودة للاعتماد على الفحم في كثير من الدول، سواء الغربية التي تواجه أزمة متلازمة "شتاء ونقص في إمدادات الطاقة"، أو الدول العربية التي لا تواجه أزمة شتاء ولكنها تواجهة أزمة فقر. ومن المعروف أن الفحم يعتبر من أكثر مصادر الطاقة تلويثاً، الأمر الذي من شأنه إعادة تدوير المشكلة من جديد.

بناء عليه، ستبقى قضية المناخ على أولوية أجندة دول الخليج والشرق الأوسط لفترات طويلة، فبعد استضافة مصر قمة الأمم المتحدة للعمل المناخي في نوفمبر 2022، تستضيف الإمارات القمة في العام 2023.

الحلول الممكنة

على مستوى الأفراد

أولاً: باعتبارها مشكلة تهم الدول كأفراد وحكومات على حد سواء، ينبغي أن تهتم الحكومات بتدريب الأفراد على التعامل الأمثل مع الأنماط المختلفة للمناخ، والكيفيات المختلفة لمواجهة التغير المناخي، بالتعاون مع الخبراء والمؤسسات المعنية بالبيئة والمناخ، وأن تولي اهتماماً أكبر لتوظيف الكادر المدرب في كافة الوظائف المتاحة في هذا المجال. يقول دانيال كريغر، المدير التنفيذي لـ "رابطة موظفي التغير المناخي"، وهي مؤسسة

غير ربحية: "في مجال الهندسة المدنية على سبيل المثال، نحن نعمل ولا نضع في حسباننا حدوث سيول ضخمة من الأمطار، أو حدوث جفاف لستة أشهر مثلاً. لكننا نتوقع فقط أن نحصل على كميات منتظمة وصغيرة من مياه الأمطار، وبالتالي، فأنظمتنا ليست مجهزة للتعامل مع سقوط الأمطار الغزيرة، وعندما تتغير هذه الأنماط المعتادة، فأنت بحاجة إلى قوى عاملة مدربة للتعامل مع مثل هذه التغيرات". لذلك، يقول مركز (بحوث وعلوم التغيرات المناخية): "العديد من الناس يتحولون عن قطاعي النفط والغاز إلى قطاع الطاقة المتجددة، أو الطاقة الخضراء، وبالتالي، فإن العديد من الموظفين ينبغي أن تكون لديهم المهارات المرتبطة بالتعامل مع التغير المناخي".

ثانياً: تنمية الفكر البيئي ووضع قوانين صديقة للبيئة وحازمة تضبط سلوكيات الأفراد التي تسهم في تفاقم المشكلة وارتفاع انبعاثات الكربون. في هذا الصدد، يقول الدكتور دوميط كامل، رئيس حزب البيئة العالمي لقناة (بي بي سي): "إذا لم توضع استراتيجيات عالمية خاصة بكل دولة لحماية البيئة والغابات والطاقة وإن لم ينشر الوعي بين الشباب حول تفاصيل حياتهم اليومية التي تضر بعضها بالبيئة بشكل مباشر مثل تدخين الشيشة أو حفلات الشواء فسيخلف ذلك آثاراً خطرة تساهم مباشرة في ارتفاع انبعاثات الكربون".

على مستوى الحكومات والدول

أولاً: بما أن كثيراً من المجتمعات التي أسهمت بدرجة أقل في حدوث الأزمة تقف على خط المواجهة، مثلها مثل الدول التي لها الدور الأكبر في تفاقم مشكلة المناخ، ينبغي مساعدة الدول الأكثر فقراً على مواجهة المشكلة قبل تفاقمها للمراحل الأكثر خطراً، عبر تبني التكنولوجيا النظيفة. خصوصاً أن أي نتيجة ستظهر في الدول الأكثر فقراً وغير القادرة على مواجهة تلك النتائج، ستكون مرشحة للانتقال سريعاً إلى الدول الأخرى، مثل التأثيرات الصحية الناتجة عن كميات المياه النظيفة والأطعمة، كالملاريا وحمى الضنك. إذ تتوقع منظمة الصحة العالمية أنه في الفترة ما بين 2030 و2050، سيؤدي التغير المناخي إلى وفاة ما يقرب من 250 ألف شخص حول العالم.

أنطونيو غوتريش، الأمين العام للأمم المتحدة: "البلدان النامية كانت أقل إسهاما

في أزمة المناخ لكن آثارها تصدمها دون أي تحذير أو وسيلة للتأهب. ندعو إلى نظام إنذار مبكر عالمي في غضون خمس سنوات، ونطالب الحكومات بفرض ضرائب على الأرباح المفاجئة لشركات الوقود الأحفوري.. دعونا نعيد توجيه تلك الأموال إلى البلدان التي تعاني من الخسائر والأضرار الناجمة عن أزمة المناخ".

نيكولا ستيرجن، الوزيرة الأولى الأسكتلندية: "علينا مساعدة البلدان على التكيف مع آثار تغير المناخ. كما رأينا خلال العام الماضي، على الأقل في باكستان، وهناك عديد من الأجزاء من العالم تعاني من الخسائر والأضرار التي لا رجعة فيها ولا يمكن التخفيف منها.. هناك التزام بروح التضامن للدول الأغنى التي تسببت إلى حد كبير في تغير المناخ ببذل جهد كبير الآن لمساعدة أولئك الذين يتعاملون مع الآثار على معالجة ذلك".

كريستينا لاجارد، مديرة صندوق النقد الدولي: "نحن نُقَدِّر الاحتياجات السنوية بأكثر من 1% من إجمالى الناتج المحلي فى نحو 50 من الاقتصادات منخفضة الدخل والنامية على مدى السنوات العشر القادمة، وذلك بفعل التغيرات المناخية. من المؤسف أن البلدان الأشد احتياجاً إلى التكيف غالباً ما تفتقر إلى سبل القيام بذلك. فهي فى العادة لا تملك التمويل والقدرات المؤسسية اللازمين لتنفيذ برامج التكيف المطلوبة. بالإضافة إلى ذلك، فإن بعض البلدان الأشد عرضة لموجات الحرارة الشديدة ونوبات الجفاف والعواصف غالباً ما تواجه احتياجات تنموية ملحة أخرى. يعنى هذا أنه من المهم أكثر من أي وقت مضى الاستثمار فى النمو القادر على الصمود، مع إدماج التكيف إدماجاً كاملاً في الأهداف الأخرى للتنمية المستدامة".

ثانياً: تسريع ودعم خطوات تنويع مصادر الدخل والانتقال إلى الطاقة النظيفة بدلاً من الاعتماد على الوقود الأحفوري. وفي هذا السياق، يقول تقرير لـ(المنظمة العالمية للأرصاد الجوية WMO) في 11 أكتوبر 2022: "الانتقال إلى الطاقة النظيفة يتطلب تحسين المعلومات والخدمات المناخية لدعم القرارات ذات الصلة، فرغم أن لقطاع الطاقة تجربة واسعة في استخدام خدمات الطقس. لا يزال يتعين بذل مزيد من الجهد لإدماج المعلومات المناخية في عملية صنع القرار لزيادة قدرة أنظمة الطاقة على الصمود في وجه الصدمات المتعلقة بالمناخ وتعزيز كفاءة الطاقة".

بحسب المنظمة، يساعد استخدام المعلومات المناخية بطريقة أكثر فعالية على توسيع نطاق البنية التحتية للطاقة المتجددة، بل ويعزز أيضاً كفاءة نظام الطاقة النظيفة والقدرة على الصمود في وجه المناخ. لذلك، ينبغي زيادة الاستثمارات في هذه الخدمات واستدامتها، ومنها: التخطيط لعمليات شراء الغاز والطاقة الكهربائية، وإدارة الاستجابة في حالات الطوارئ، والتشغيل الأمثل لمحطات الطاقة المتجددة، لا سيما عمليات الخزانات والطاقة الكهرومائية.

توصيات جامعة نانيانج التكنولوجية في سنغافورة

يطرح "موجز السياسات" الذي أصدرته مدرسة (راجاراتنام للدراسات الدولية) التابعة لجامعة نانيانج التكنولوجية في سنغافورة، عدداً من التوصيات والمقترحات لتلافي الآثار المناخية على الغذاء، وتتمثل في الآتي:

3. أن تعتمد كل من البلدان المصدرة والمستوردة للغذاء، إجراءات للتكيف في النظم الغذائية، أو ما يمكن أن يُطلق عليه "no-regrets approach" ويعني ذلك اتخاذ تدابير استباقية للتكيف، نظراً لعدم الدقة في التوقعات المناخية في المستقبل.

4. تعزيز التعاون الإقليمي والعالمي من خلال تبني نهج التكيف دون النظر إلى الحدود، باعتباره إطاراً عاماً لمراقبة الإنتاج والتجارة العالمية والإقليمية للغذاء. فالبلدان المستوردة التي لديها القدرة على الاستثمار في مجال البحث والتنمية ينبغي أن تعمل على دعم البحث العلمي والابتكار التكنولوجي لتحسين إنتاج المحاصيل، سواء في الدول التي لديها إمكانيات للإنتاج والتصدير أو الدول المصدرة الحالية.

5. يتعين على البلدان المستوردة أيضاً توفير التكنولوجيا اللازمة لتطوير المعدات والمرافق اللازمة للحد من خسائر التخزين والتي تقدر بنسبة 20% بالنسبة للأرز في جنوب شرق آسيا. كما ينبغي أن تقوم الحكومات بدعم مراكز البحوث الدولية للأغذية.

6. تنويع مصادر الغذاء، وتوفير التمويل اللازم لتطبيق تدابير التكيف مع التغيرات المناخية، حيث يمكن أن تلعب البلدان المستوردة للغذاء والمراكز المالية العالمية مثل

سنغافورة واليابان وكوريا، دوراً أكبر في تحديد آليات مالية جدية لتوفير التدابير اللازمة للتكيف مع التغيرات المناخية، والتخفيف من حدة آثارها، والتأمين ضد أضرارها. وتشمل هذه المساعي استخدام آليات السوق لتعزيز إدارة الأخطار في قطاعات الإنتاج الغذائي.

7. دعم التعاون الإقليمي لتطوير أنظمة الرصد والإنذار المبكر للكوارث المناخية، والمشاركة في التعاون والحوار الإقليمي حول نظم إنتاج الأغذية.

8. الشروع في إيجاد نظام متطور لتخزين المواد الغذائية، فكثيراً ما تعتمد السياسة الحالية للتخزين على التوقعات المناخية قصيرة المدى، ومن ثم فإن تطوير نظم لتخزين الغذاء تعتمد على توقعات طويلة المدى للتغيرات المناخية، يمكن أن يساعد في الحد من التقلبات خلال الفترات التي تتسم بضعف إنتاج المحاصيل، فضلاً عن أهمية دعم الاستثمار في مجال الصناعات الغذائية وآليات التخزين.

9. بناء القدرات في البلدان المنتجة، فنظراً لوجود برامج تنموية متنافسة، وعدم توفر القدرات المالية في الدول النامية، فإن معظم الحكومات في هذه الدول لا تملك الوسائل اللازمة لتطوير التكيف الاستباقي في القطاعات ذات الصلة بالزراعة. وبالتالي يمكن لحكومات البلدان المستوردة للغذاء توفير المنح الدراسية والمنح البحثية في هذا المجال.

10. التكيف مع التغيرات المناخية من أجل تطبيق نظام مرن لإنتاج الغذاء في العالم، يتطلب إجراء تغييرات مؤسسية وتكنولوجية واقتصادية، ليس فقط في الدول المصدرة للغذاء ولكن أيضاً في الدول المستوردة له.

التنظيم العالمي للإخوان المسلمين ما بعد الامتثال

مقدمة

الانشقاق ركن أساسي من أركان تنظيم الإخوان المسلمين المشهودة تاريخياً دون الحاجة إلى اختبار ذلك بالأدلة العينية أو التريث لسماع خطابات القيادات التنظيمية أو المنظّمة لهذه الانشقاقات في حال كانت خافية عن أعين الملأ. وتتعدد مستويات الخلاف داخل التنظيم، فهي إما خلافات جيلية، بين الأقدم والأحدث؛ وإما خلافات جبهاتية، كما اشتهر مؤخراً بين جبهتي لندن وإسطنبول قبل ولادة التيار التغييري الثالث؛ وإما خلافات رؤيوية، أي حول المسالك المعتمدة للتنظيم والتكتيكات المرحلية والنزوع للعنف، أو تغييب بعض الأفكار الأيديولوجية المعروفة منذ أن كتب المؤسس حسن البنا رسائله.

لقد كان الامتثال الركن المثالي الذي انطلق منه البنا لتأسيس التنظيم وجمع أعضاء الإخوان حول أهداف التنظيم المشتركة. نظرياً يدل الامتثال على التماسك إلا أن الامتثال لم يمكن متماسكاً منذ النشأة، بل كان الانشقاق عاملاً ناطقاً بمستقبل التنظيم. ومع ذلك، فقد شكلت الانشقاقات الأخيرة الكبرى التي اختبرها التنظيم، لاسيما بين جبهتي إسطنبول ولندن، نفقاً جديداً من الأنفاق التي لا ينفك التنظيم يخرج منها، وخصوصاً منذ خروج شخوصه من السلطة في مصر عام 2013. وعليه، لا بد من الانطلاق من هذا المفهوم ومدلوله على مستقبل التنظيم العالمي، لاسيما وأن الخلاف بلغ مستوى القيادة العليا، وله تداعياته على منتسبي وأعضاء التنظيم، كما إدارة التمويل والعلاقات الخارجية. وعليه، سنبحث في هذه الدراسة مستقبل التنظيم العالمي للإخوان، انطلاقاً من النشأة، فالنزعة الانشقاقية، واحتمالات العودة أو اللاعودة إلى شكل التنظيم الرئيس.

التنظيم العالمي للإخوان المسلمين

مثل التنظيم العالمي للإخوان المسلمين الذي ظهر عام 1982 محاولة لإنشاء هيئة ذات مؤسسات قيادية مركزية، حيث يتم تمثيل الفروع الوطنية للحركة. وتم تصميم هذه المؤسسات لتكون أعلى سلطة في جميع القرارات السياسية وغيرها من القرارات المهمة التي تتخذها الفروع الوطنية. ومع ذلك، فإن صراعات القوى التي نشأت بين القيادة المصرية وفروع الإخوان المسلمين الوطنية للسيطرة على الحركة العالمية أدت إلى زيادة اللامركزية، التي حولت الحركة العالمية إلى أكثر من مجرد اتحاد فضفاض للمنظمات تعمل كآلية للتنسيق وجمع الأموال. علاوة على ذلك، فغالباً ما يُمنع المرشد العام المصري من مغادرة البلاد، كونه زعيماً لحركة غير مشروعة، في حين أن الشخصية الباهتة لبعض المرشدين العامين المصريين جعلت الأمر صعباً بالنسبة لهم، فقاموا بدور كبير في تدهور سيطرتهم على الحركة العالمية.

ومع انتشار فروع الجماعة حول العالم، كانت هناك خصائص للعلاقة بين القيادة المصرية والفروع المنتشرة في الدول المختلفة. تتمثل في التزام الجماعة خارج مصر بالمبادئ الأساسية والسياسة العامة والمنهج التعليمي الذي حددته الجماعة الأم في

مصر. وأنه يجوز لكل قيادة إجراء تعديلات محلية على فلسفتها، وفقاً للظروف الخاصة للبلد الذي تعمل فيه. أيضاً الحركة الأم المصرية ومرشدها العام هما المرجعية الشرعية والفكرية والروحية لفروع الإخوان المسلمين الأخرى. ومع ذلك، وبسبب الانتشار الأخير لفقهاء الدين، فإن حقيقة أن المرشد العام المصري أصبح شخصية سياسية في الغالب وانزلاق القيادة المصرية إلى الاتجاه المحافظ الأيديولوجي، جعل أمثال الشيخ يوسف القرضاوي وغيره من رجال الدين المشهورين في العالم الإسلامي السني المصادر الفعلية للمرجعيات الشرعية لجماعة الإخوان المسلمين.

كذلك مطالبة قيادات الحركات غير المصرية باستشارة القيادة المصرية في القضايا التي قد تؤثر على فروع الإخوان المسلمين في الدول الأخرى، وقبول قراراتها عند وجود خلافات داخل الحركات. ومع ذلك، يبدو أن قوة الحركة الدولية في فرض قراراتها على الإخوان المسلمين في مختلف البلدان محدودة. ومن ضمن هذه الخصائص أيضاً تمتع حركات الإخوان المسلمين خارج مصر بحرية التصرف فيما يتعلق بالقضايا الداخلية التي لا تؤثر على الحركات في الدول الأخرى. وينبع هذا من الاعتراف بأن كل حركة تواجه تحديات خاصة بالبلد الذي تعمل فيه، ومن افتراض أن كل قيادة محلية على دراية أفضل بأرضها. فتقدم القيادة المصرية في بعض الأحيان المشورة والتوجيه العام للتكتيكات السياسية للحركات المختلفة، لكنها لا تفرض رأيها عليها.

وعلى مر السنين، أثبتت التطلعات الإسلامية الشاملة للإخوان المسلمين أنها غير قادرة على التغلب على المصالح المحلية لكل حركة وطنية. وهذا هو السبب في أن قيادة الحركة المصرية ترعى علاقاتها الخارجية في الغالب من أجل جمع الأموال وبناء مكانتها المحلية ومحاولة لتمرير أجندتها السياسية لدى صناع القرار. وفي كثير من الحالات، يرتبط تعزيز العلاقات الخارجية ارتباطاً عكسياً بالشرعية الداخلية للمرشد العام، ما يمثل محاولة للتعويض عن الضعف بالشرعية الخارجية.

ولقد بلغ نفوذ جماعة الإخوان المسلمين العالمية ذروته في عهد مصطفى مشهور (1996–2002). ومع ذلك، فقد تضاءل مجال نشاطها بعد وفاته. وقد بذل المرشد العام مهدي عاكف، الذي أظهر ضعف القيادة، جهوداً لإعادة تأكيد قيادته وحل النزاعات في الحركة الدولية وتنشيطها، حتى على حساب التدخل في الشؤون الداخلية

للحركات في مختلف البلدان، مثل الوساطة بين الفصائل الراديكالية والبراغماتية للإخوان المسلمين في الأردن عام 2010.

بين إسطنبول ولندن

منذ تفجر الخلافات بين جناحي محمود حسين وإبراهيم منير أواخر العام الماضي بقيت القيادات الإخوانية عاجزة عن تقريب وجهات النظر أو التعافي من حالة الانقسام العميقة التي يعاني منها التنظيم. وفي فبراير فشلت مساعي القيادي في حركة حماس الفلسطينية خالد مشعل، ومحمد أحمد الراشد من تنظيم الإخوان المسلمين العراقي، في إقناع محمود حسين وإبراهيم منير باللقاء في إسطنبول والحوار. الطرفان تابعا إجراء الفعاليات والزعم باحتكار تمثيل التنظيم الإخواني. وفي 18 مارس عقد جناح حسين في إسطنبول احتفالاً بالذكرى الرابعة والتسعين لتأسيس التنظيم. وفي شهر رمضان أجرى الجناحان احتفالات إفطار رمضانية منفصلة بالرغم من تواتر دعوات مكتب الإرشاد العالمي للجناحين بالتهدئة وعدم إجراء أي فعاليات لحين التوصل لاتفاق بينهما. إلا أن الجناحين تابعا التمسك بمواقفهما وزعم كل منهما في شهر مايو حصوله على رسالة بدعم المرشد محمد بديع له.

وبعد طول حياد، عقد مكتب الإرشاد العالمي لتنظيم الإخوان المسلمين اجتماعاً في مطلع يونيو معلناً تأييد قيادة منير، إلا أن هذا الموقف أدى إلى تعميق الخلافات، إذ زعم حسين أنه منع من حضور اجتماع مكتب الإرشاد العالمي، بالرغم من عضويته فيه، واعتبر ذلك دليلاً على عدم شرعية الاجتماع لكون الجلسة غير رسمية وشملت 8 من الأعضاء الـ13 للمكتب، فضلاً عن أن مكتب الإرشاد العالمي هو إطار تنسيقي ولا يمتلك صلاحية التدخل في الشؤون الداخلية لفروع التنظيم في البلدان المختلفة. وللرد على هذه التطورات هاجم جناح حسين جناح منير ومكتب الإرشاد العالمي إعلامياً، وحاول تأكيد شرعيته من بوابة العلاقة بالمرشد محمد بديع، حيث دعا جناح حسين لتجديد البيعة للمرشد بديع وأعلن قرب عقد اجتماع لمجلس الشورى لتنصيب حسين قائماً بعمل المرشد وأنه يستند في هذه الخطوة إلى دعم بديع وخيرت الشاطر، نائب المرشد، الموجودين في السجون المصرية.

وفي 17 يونيو انتهت المدة الممنوحة للجنة المؤقتة برئاسة مصطفى طلبة، التي شكلها جناح حسين في ديسمبر 2021 لتقوم بأعمال المرشد من دون أن تحقق أي من أهدافها. وبحسب بعض التسريبات الإعلامية فقد ذهب مصطفى طلبة في مطلع يوليو للقاء منير إلا أن الطرفين فشلا في التوصل لاتفاق، ما أدى لدفع الخلافات لمستوى جديد. ففي 12 يوليو أعلن جناح حسين اجتماع مجلس الشورى وإصدار قرار بفصل منير وقيادات أخرى في جناح لندن من التنظيم. كما قرر المجلس تمديد عمل لجنة مصطفى طلبة لستة أشهر أخرى. جاء رد جناح منير بعد ساعات عبر الإعلان عن تشكيل مجلس شورى جديد للتنظيم ضم 33 عضواً أغلبهم من المقيمين في إسطنبول والباقي يقيم في دول أخرى. وقرر المجلس الجديد، الذي اجتمع بين 14 و16 يوليو، إعفاء محمود حسين والمقربين منه من مناصبهم واختيار نائبين لمنير.

كما عقد جناح منير سلسلة لقاءات وصفها بـ«جلسات وضوح الرؤية» للقاء مع قيادات إخوانية، خصوصاً من المقيمين في إسطنبول، لاستقطابهم بعيداً عن جناح حسين. جاءت هذه التطورات بالتوازي مع تصاعد الاتهامات بين الطرفين لتنتقل من الاتهام بالفساد المالي في إدارة شركات وأصول التنظيم الإخواني لتبادل الاتهامات بالمسؤولية عن التورط في تسليم بعض قيادات التنظيم المصريين الموجودين في مصر، مثل حسام سلام مؤسس حركة حسم وعبد البديع أحمد محمود وآخرين في سياق تصفية الحسابات بين الطرفين. ومقابل مزاعم جناح حسين بأن محمد بديع يؤيده، ظهرت تسريبات إعلامية في أواخر يوليو، بأن بديع وقيادات أخرى داخل السجون المصرية طلبت من حسين مبايعة منير.

محاولات التقريب بين الجناحين لم تتوقف بالرغم من أنهما لم يظهرا أي تراجع عن مواقفهما. وصدرت آخر الدعوات عن القيادي الإخواني محمد جمال حشمت في أغسطس، حيث دعا لوقف التراشق الإعلامي وأن يتم تعديل مجلس الشورى الذي أسسه إبراهيم منير ليضم عدداً من مجموعة حسين.

من حيث المواقف المتعلقة بمصر، استمر جناح منير بالرهان على تحسين صورة الجماعة أمام الغرب على أمل فتح أبواب الحوار مع الحكومة المصرية. ففي مايو، أصدر القيادي الشهير يوسف ندا، مفوض السياسة الخارجية السابق للتنظيم، بياناً

قال فيه «سأظل أقول إن بابنا مفتوح للحوار والصفح بعد رد المظالم» وذلك بالتوازي مع تصريحات الحكومة المصرية حول إمكانية عقد حوار مع أحزاب المعارضة. وفي 29 يوليو صرح منير لوكالة رويترز أن جماعته ترفض العنف لكونه "خارج فكر جماعة الإخوان المسلمين"، وأكد أن الجماعة لن تستخدمه ولن يكون هناك صراع على الحكم في مصر بأي صورة من الصور، مع زعمه بأن الجماعة لا تزال تحظى بتأييد واسع. وفي مطلع سبتمبر، ظهرت تسريبات إعلامية حول تشكيل منير لجنة مصغرة للتواصل مع السلطات المصرية لتحقيق مصالحة شاملة. موقف كل من ندا ومنير يعكس أيضاً محاولة للنأي بالنفس والتباين عن جناح حسين الأكثر تطرفاً، خصوصاً بعد أن وضع القضاء المصري حسين وآخرين في 8 يونيو على قوائم الإرهاب. تحركات القضاء المصري شملت وضع هؤلاء على النشرة الحمراء للإنتربول التي تطلب من الدول الأعضاء في الإنتربول تتبع المطلوبين وتسليمهم.

لا إمكانية في الأفق للتصالح أو للحوار بين فريقي لندن وإسطنبول، وكلا الجناحين يمتلك أوراق قوة تميزه. فعلى مستوى التحركات الإعلامية نجد أن جناح منير كان هو الأنشط من خلال الظهور الإعلامي المكثف قبل وفاة منير، مقابل ظهور محدود لحسين والمقربين منه. إلا أن جناح حسين أقوى من الناحية التنظيمية نظراً لموقع حسين القديم كأمين عام للتنظيم، وعضويته في مكتب الإرشاد، وبالتالي فهو أكثر اطلاعاً وتواصلاً مع شبكات التنظيم الداخلية وهذا له تأثير أقوى في صراع احتكار تمثيل التنظيم في مواجهة منير الذي أقام عقوداً عديدة خارج مصر.

كما لا تمتلك باقي كوادر التنظيم الإخواني خارج مصر القدرة على الدعوة للحوار أو على ترجيح كفة أحد المعسكرين بطريقة تنهي الانقسام. والجهة الوحيدة التي يمكن أن تلعب دور التقريب بطريقة مؤثرة هي المتبقي من قيادات الإخوان في السجون المصرية، خصوصاً محمود عزت، القائم السابق بأعمال المرشد الذي كان اعتقاله في أغسطس 2020 سبب تفجر التنافس بين جناحي لندن وإسطنبول. ولكن هذه القيادات في السجون المصرية لا يمكن أن تقوم بأي دور وساطة بشكل سري، وأي تحرك علني يعني عملياً الاعتراف بحجم الانقسام وهذا يمكن أن تكون له تداعيات سلبية على تماسك مواقف معتقلي التنظيم.

التيار الثالث

وسط حالة الانقسام والانشقاقات التي يشهدها تنظيم الإخوان المسلمين نتيجة خلافات جبهة إسطنبول بقيادة حسين، الأمين العام السابق للتنظيم، وجبهة لندن بقيادة منير، الذي تولى منصب القائم بأعمال مرشد الإخوان قبل وفاته، ظهر مؤخراً تيار ثالث متصارع على قيادة الإخوان، ويسمى "تيار التغيير" أو ما يعرف بـ«تيار الكماليون» الذي أسسه في السابق محمد كمال (مؤسس الجناح المسلّح للإخوان، الذي قُتل عام 2016). ظهور هذا التيار الثالث اعتبر مراقبون أنه يشير إلى أن جماعات الإخوان تعيش حالة من التصدع والتفكك، فيما اعتبره آخرون مناورة جديدة من الإخوان للعودة إلى الواجهة بعد الانتكاسات وحالة التشرذم التي تمر بها.

قبل سنوات، كانت هناك جبهتان للتنظيم؛ الأولى ممثلة بإبراهيم منير ومحمود حسين، وأخرى ممثلة بالكماليين، من أتباع محمد كمال الذي كان عضواً في مكتب الإرشاد، وكان يدير اللجنة الإدارية العليا، وقد انتُخب حينها من لجان التنظيم؛ إلا أن محمود عزت (القائم بأعمال مرشد الإخوان.. مسجون في مصر) أقال كمال، وأخذ التنظيم منه، ويعتبر محمد كمال من التيار الذي تبنى العنف، وأسس الجماعات المسلحة أمثال حسم، ولواء الثورة، والمقاومة الشعبية، وجميعها حركات فشلت واختفت.

وكانت مجموعة منير وحسين الموحدة وقتئذ ترى أنها تمثل التنظيم وأن الخارجين عنها هم أتباع محمد كمال. حاولت هذه المجموعة احتواء مجموعة كمال لكنها فشلت بسبب الاختلاف الفقهي، إذ يرى الكماليون أن مجموعة منير وحسين خرجت عن خط التنظيم الذي رسمه المؤسس حسن البنا، ومن بعده سيد قطب في كتاباتهما. وكان الكماليون يرون أنهم يقومون بالعنف وفق دراسة شرعية تم إعدادها من علماء التنظيم، وأن القوة والعنف يمثلان مفهوم الجهاد الذي دعا له التنظيم. وبعد مقتل محمد كمال، توقف نشاط الكماليين أو ما يعرف أيضاً باسم "المكتب العام"، ولم يعد يصدر سوى بعض البيانات، دون المشاركة في أنشطة حية، إلى أن أعلن الكماليون عن أنفسهم مؤخراً تحت اسم "تيار التغيير"، وذلك خلال مؤتمر عقد بتاريخ 15 أكتوبر 2022 في فندق "وند هام جراند جونشلي" في إسطنبول بتركيا. حاول التيار الظهور

مجدداً من خلال المؤتمر الذي أعلن عنه المكتب العام لجماعة الإخوان المسلمين، بالتزامن مع ذكرى مقتل مؤسس الجناح محمد كمال، حيث تم الإعلان عن وثيقة سياسية جديدة حملت اسم "الوثيقة الأولى.. الإصدار السياسي".

الإعلان عن الوثيقة السياسية، بمثابة إعلان عن عودة المليشيات المسلحة، حيث فقدت قيادة الجناح خط التواصل مع بعض أنصارها في القاهرة قبل سنوات وترغب في عودة هذا التواصل، الأمر الذي يعتبره مراقبون إحياء للصراع الدائر بين جبهات الإخوان، وهو صراع وجود خصوصاً من قبل تيار الكماليين. ففي وقت تراهن جبهتا لندن وإسطنبول على النفوذ وامتلاك سلطة التنظيم، يرغب تيار الكماليين في قيادته. لذا يعتبر ظهور هذا التيار حالياً مناورة جديدة تستهدف العودة التدريجية إلى الشارع المصري بشكل أساسي، وإصداره خلال المؤتمر وثيقة "الإصدار السياسي" هي محاولة لكسب تعاطف الشباب خلال الفترة المقبلة، التي أعلن فيها أنه جبهة منفصلة عن الجبهتين المتصارعتين على قيادة الجماعة، كما أكد أنه سيستمر في ممارسة السياسة كطريق أساسي للوصول للسلطة وانتهاج كافة السبل لإشعال ما وصفه بـ"الشرارات الثورية وامتلاك أدوات ضغط حقيقية"، تجبر -على حد زعمه- السلطة على التفاوض من أجل إنهاء ملف معتقلي الجماعة.

وأعلنت هذه الجبهة الثالثة أنها "ستمارس العمل السياسي، متناولة كافة القضايا والحقوق ومن خلال التنسيق مع الأحزاب"، مشيرة إلى أن ذلك "سيمنح الجماعة مساحة أرحب للعمل السياسي بدلاً من العمل الحزبي الضيق، وسيجعلها جماعة ضغط سياسي، داعمة للفصائل التي تتفق في توجهاتها مع توجهات الإخوان"، وأعلنت الجبهة بوضوح حسم موقفها من الصراع على السلطة، وقالت "إن الثورة خيار استراتيجي لدى الإخوان -لما وصفته- بإزاحة النظام والقفز على السلطة".

الشعبية

إن غالبية قيادات تيار التغيير ينشطون حالياً خارج مصر، ويحظى هذا التيار بتأييد من بعض الشباب، وهم بقايا حركة "حسم" ولواء الثورة، أو الهاربون من مصر والمحكومون بالمؤبد أو الإعدام، ورغم عدم امتلاكهم أدوات لكن يستمرون في تحركاتهم

حتى ولو بشكل محدود. وهناك تحركاً ما للمليشيات المسلحة التابعة للإخوان، أو بالأحرى للمكتب العام خلال الفترة الأخيرة على خلفية عقد مؤتمرها الأول في إسطنبول، فبعض التقارير تؤكد أن هذه المليشيات نجحت في وقت سابق في تدريب عدد من شبابها في إحدى الدول الآسيوية، على المهارات العسكرية والاستخبارية، لتجنب الوقوع في يد أجهزة الأمن المصرية كما حدث مع بداية نشاط "حسم" في العام 2014. وستعمل هذه المجموعات بشكل عنقودي مختلف عن السابق، بحيث يغيب التواصل بين هذه المجموعات في القاهرة، وتكون همزة الوصل بينها من خلال مشرف مقيم خارج مصر حتى لا تقع في قبضة أجهزة الأمن المصرية، ويكون التواصل عبر برامج وأجهزة مشفرة تصعب مراقبتها، كما أن هذه المجموعات لا تعرف بعضها ويتم التواصل معها من خلال همزة الوصل خارج مصر.

المصادر تشير إلى أن الجناح المسلح للحركة، الذي يُعبر عنه المكتب العام للتنظيم قام بتدريب قرابة 1000 شخص ممن ينتمون للتنظيم داخل السودان في عهد البشير، وعاد بعضهم للقاهرة انتظاراً لإعادة نشاط هذه المليشيات، وهو ما يتم ترقبه الآن بعد عودة نشاط المكتب العام للإخوان، والبعض الآخر حط رحاله في بعض البلدان الأوروبية انتظاراً لترتيب عودته للقاهرة. وحول مستوى شعبية هذا التيار داخل مصر، قال اللواء فاروق المقرحي، مساعد وزير الداخلية المصري الأسبق، عضو مجلس الشيوخ، أن تيار التغيير ليس له أي تواجد على الأرض في مصر، ومحاولاته إحياء التنظيم لن تجد لها صدى لدى المواطن العادي ولا الدولة المصرية، فالدولة مصرة على موقفها من التنظيم، برفضه سياسياً؛ لأنه تورط في أعمال عنف، ولأنه محظور بحكم القانون والقضاء المصري.

الأهداف

بعد ساعات قليلة من إعلان جبهة منير في لندن بتاريخ 15 أكتوبر انسحاب الإخوان من أي صراع على السلطة في مصر، رفض تيار التغيير ذلك وأعلن تبنيه التصعيد والانخراط في المعارضة ودعم الحركات الثورية وصولاً للسلطة، الأمر الذي أظهر أن الهدف من مؤتمر "تيار التغيير" هو الإعلان عن إحياء جبهة الكماليين بعد

كمون استمر لعدة سنوات، بهدف إثارة الشارع المصري من خلال مجموعات الطلبة والشباب وغيرهم للخروج في تظاهرات مناهضة للدولة. وطالب بعض المتحدثين في مؤتمر تيار التغيير بضرورة مواصلة العنف، وعدم قبول فكرة المهادنة التي طرحها منير. وأكد تيار التغيير في وثيقته تمسكه بالعمل السياسي عكس (جبهة لندن). وقال خلال مؤتمره في إسطنبول، إن "السياسة هي إحدى أدواته، وسوف يعمل على السماح لأعضاء التنظيم بالانخراط في العمل السياسي من خلال الانتشار في الأحزاب".

وعكس جبهتي لندن وإسطنبول اللتين تقبلان بالحوار (الثانية أقل من الأولى) مع النظام المصري، ترفض الجبهة الثالثة "تيار التغيير" أي حوار وتعلن سعيها لإسقاط نظام السيسي كهدف استراتيجي حسب بياناتها. ويعكس تزامن ظهورها مع ذكرى مقتل محمد كمال أن العودة مرتبطة بممارسة العنف مرة ثانية، وتحمل في طياتها الاستعداد لمواجهة السلطة في مصر بنفس الطريقة السابقة، عبر تنفيذ عمليات مسلحة، إذ يرى هذا التيار أنه المحافظ على أدبيات حسن البنا، وبالتالي وجب التعبير عنها بعد انهيار التنظيم بين جبهتي لندن وإسطنبول.

كما يسعى هذا التيار إلى دخول المشهد الإخواني عبر تفعيل الخط الثالث، ومجموعة التيار الثالث لا تؤمن بنظرية التغيير من أسفل، من خلال تجهيز قواعد تنظيمية جديدة، والهيمنة على مؤسسات الدولة أو التأثير في العقل الجمعي للمجتمع، سعياً للوصول إلى مرحلة التمكين، وإعادة الجماعة إلى قمة المشهد السياسي والاجتماعي والدعوي، التي تترجم في استراتيجية المدرسة الأولى داخل الإخوان التي نظَّر لها البنا، لكنها تؤمن بنظرية التغيير من أعلى أو استراتيجية المدرسة الثانية التي طرحها قطب، من خلال الاشتباك مع النظام السياسي، والإعداد والتجهيز لحراك شعبي جارف يقود زمامه من خلف الستار (أو استراتيجية العمل على إحداث انقلاب عسكري، كما يؤمن حزب التحرير الإسلامي الذي أسسه تقي الدين النبهاني عام 1953).

ووفقاً لمتابعة ما يحدث داخل الإخوان، فإن "تيار التغيير" موجود منذ سنوات داخل الجماعة، إلا أن ظهوره في الوقت الراهن يهدف إلى العودة إلى المشهد السياسي مرة أخرى، تمهيداً لتوسّل العنف وتحريض الشعب المصري للخروج من جديد فى

احتجاجات، عبر القفز على الجبهتين المناوئتين، اللتين تتخذان خطاً أقل تشدداً حالياً، حيث يسعى الكماليون إلى سحب البساط من تحت الجبهتين، سعياً إلى استمالة أنصارهم، نحو العنف. ويحمل تيار الكماليين أفكاراً راديكالية، أطلق عليها "التغيير الثوري"، أي تغيير الواقع بالقوة المسلحة، مستشهداً بحديث للبنا ونظريات قطب، مؤكداً أن الوسائل التى تحقق هذه الأفكار الحقيقية للإخوان تم الاتفاق عليها فى اللحظة التي تلت فض اعتصار رابعة المسلح.

ومن بين أهداف هذا التيار إعادة احتكار الحقيقة الكاملة وتجسيد السلطة المطلقة في قادته، بما يعني العودة إلى منطق الإقصاء والقتل لكل مخالف، فالأساس الذي قام عليه الكماليون، هو التركيز على الشدة والعنف، من منطلق أن هذا الأسلوب يلقى شعبية لدى شباب الإخوان، وهو أصل الفكر الإخواني منذ تأسيسه.

هيكلية فرعية

طرحت وثيقة التغيير عدداً من المفاهيم، من بينها انقضاء عهد المركزية داخل الإخوان، والاعتماد على اللامركزية والعمل المفتوح في إشارة إلى عدم الالتزام بأي قرارات لجبهتي لندن وإسطنبول، والاعتماد على الجانب المؤسسي داخل التنظيم، وفصل الجانب الرقابي عن التنفيذي. والشاهد في هذه الوثيقة أنها تجاهلت الإشارة إلى الهيكل المعروف للجماعة، والمتمثل في المرشد وأعضاء مكتب الإرشاد، الذين كانوا يمثلون السلطة الفعلية للجماعة، والأكثر من ذلك أن الوثيقة تجاهلت عن عمد الإشارة أو الحديث عن اللجان النوعية المسلحة التي كان محمد كمال "الأب الروحي للتيار" المسؤول الفعلي والرئيسي عنها، وإن كانت الوثيقة استبدلتها بالحديث عن الجهاد واستمرار الحديث عن العداء للقوات المسلحة، بالإشارة إلى عبارات تشير لحمل السلاح، وتكوين مجموعات لحماية الثوار، وهو ما يعني العمل على إشعال الاحتراب والاقتتال الداخلي في مصر، وكأن هذا التيار يريد إظهار نفسه في ثوب جديد، يعتمد على ترميم الإخوان من الداخل، وربط الجماعة بالمجتمع من خلال الحديث عما أسموه "الثورة في المجتمع"، وكأن التغيير الإخواني مرتبط بتغيير مجتمعي فرض على الجماعة قواعد عمل جديدة وافقت عليها.

فيما أشار الفصل الثالث من وثيقة التيار، الذي جاء بعنوان "الأزمة المصرية" إلى رؤية المكتب العام "لتحرير الوطن عبر خطوات إصلاح وتطوير البناء الفكري للإخوان"، ثم تطوير الهياكل التنظيمية عبر فصل الرقابي عن التنفيذي – الفصل بين الأقسام، والاعتماد على المؤسسات واللامركزية، والعمل المفتوح؛ وهي إصلاحات داخل الجماعة، وذلك لتكون مناسبة لقيادة العمل الثوري لاستعادة الإرادة الشعبية.

قيادات التغيير

يتزعم محمود الجمال تيار التغيير، وهو أحد القيادات القطبية المتشددة داخل التنظيم. وخلال مؤتمر التيار في إسطنبول ظهر عدد من قيادات التغيير المشاركين والمعلنين عن عودة التيار الكمالي مجدداً، ومن بين تلك القيادات:

سيف عبد الفتاح: أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، والمستشار السابق لمحمد مرسي، الذي نجح المكتب العام في استقطابه بعد محاولات اغتياله من قبل ناشطين في جبهتي حسين ومنير، على خلفية مشاركته في عمل وثائقي بقناة الجزيرة قبل سنوات، اتهم فيه مرسي بالعجز عن إدارة شؤون الدولة، وأنه لم يكن مؤهلاً لذلك، خلال العام الذي تولى فيه الرئاسة.

نزيه علي: رئيس ما يسمى بـ"مؤسسة الرؤية" بالمكتب العام للإخوان، الذي برر اختفاء أنشطة المكتب العام خلال الفترة الأخيرة بـ"الاستعداد والتجهيز"، كما برر ظهور أنشطته خلال الفترة الحالية والقادمة بـ"التمكين"، وأشار إلى أن هذا الظهور هدفه استصدار وثيقة سياسية تحدد موقف المكتب من السلطة في مصر وإدارة نشاط التنظيم المتشرذم.

محمد إلهامي: عضو حركة "حسم"، وأحد المحرضين على استخدام العنف حتى سقوط النظام المصري، وهو أحد الكوادر التي أصلت لما أسماه التنظيم بـ"العمل الثوري" أو "العنف" في مصر بعد العام 2013. وطالب إلهامي بضرورة توحيد صف الإخوان في مواجهة السلطة والمختلفين مع الجماعة، عبر "الجهاد حتى إسقاط الدولة"، على حد وصفه، وعدم الوقوع فيما أسماه "فخ المهادنة" التي طرحها منير.

ومن أهم الحضور كذلك في مؤتمر جبهة تيار التغيير ويمثلون قادة مؤسسين للمليشيات المسلحة في القاهرة.

رضا فهمي: رئيس لجنة الأمن القومي بمجلس الشعب المصري في عهد مرسي.

عبد الغفار صالحين: رئيس لجنة الصحة بالبرلمان المصري في عهد مرسي.

جمال عبد الستار: أحد أهم منظري العنف داخل المكتب العام للإخوان.

محمد منتصر: المتحدث الرسمي السابق باسم جماعة الإخوان.

بالإضافة إلى شخصيات أخرى مثل عمرو دراج وحمزة زوبع وعمرو حام، وأحمد مولانا.

تداعيات تعدد التيارات على التنظيم

بالنظر إلى إعلان تيار التغيير عن نفسه وعن وثيقته خلال المؤتمر الذي كان واضحاً أنه جاء ضد ما أصدرته جبهة لندن وأسمته بـ"الوثيقة السياسية"، التي أعلنت عبرها عما وصفته بـ"تجاوز الصراع على السلطة داخل مصر"، وأكدت الجبهة قبل ساعات من انعقاد مؤتمر جبهة/تيار التغيير، أن "غاية الإخوان لا تتضمن الوصول إلى الحكم". وحددت الوثيقة أولويات سياسية للعمل في المرحلة المقبلة، للتعاطي مع ما وصفته باللحظة الحرجة من تاريخ مصر، تضمنت: "إنهاء ما أطلقت عليه ملف (السجناء السياسيين)، وتحقيق المصالحة المجتمعية، وبناء شراكة وطنية واسعة تتبنّى مطالب الشعب في تحقيق الإصلاح السياسي والاقتصادي". وأكدت أن هذه الأولويات تتطلب "تجاوز الصراع على السلطة". نشر هذه الوثيقة قبل ساعات من انعقاد مؤتمر تيار التغيير يعكس ارتباط إصدارها بالمؤتمر فيما يبدو أنه محاولة لاحتواء تحركات الجبهة الثالثة التي تنتهج سياسة التصعيد والعنف بدلاً من التصالح والحوار، وتأكيد على أولويات الإخوان في المرحلة المقبلة، في ضوء رؤية جبهة لندن.

هذا ما دفع بعض المراقبين لوصف ما يحدث داخل الإخوان بأنه شبه انهيار للتنظيم والفكرة، والمشهد الحالي انعكاس لتوسع الانقسامات، ولما آلت إليه الأمور داخل التنظيم خلال الفترة الماضية، فالموضوع لم يعد مجرد خلافات؛ بل تنظيم انقسم

على نفسه إلى جبهات، وكل جبهة وضعت لها دستوراً ولوائح، وترى أنها هي الإخوان وأن لديها الأنصار، فالتنظيم الآن بات بثلاثة رؤوس. لذا، فإن الانقسام الذي حدث إن لم يكن يجري بشكل ممنهج من قبل قيادات التنظيم، سوف يتسع في الفترة المقبلة. وما يرجح أن الأمور ماضية نحو مزيد من التصعيد والانقسامات بين التيارات الثلاثة هو إطلاق تيار التغيير قناة حملت اسم حراك 11 – 11 لدعوة عناصره للتظاهر، كما أطلقت جبهة إسطنبول قناة الشعوب من العاصمة البريطانية لندن. فالقناتان دليل على أن ما حدث داخل التنظيم ليس مجرد خلاف.

عقد جبهة التغيير لهذا المؤتمر يعبر عن صعود كبير لجبهة المكتب العام، وسعيها إلى الإطاحة بجبهتي لندن وإسطنبول من المشهد، والسيطرة على مفاصل تنظيم الإخوان؛ إذ لا تعترف هذه الجبهة بالجبهتين المتصارعتين، وترى أن قيادة الإخوان لا تزال لدى محمد بديع. وتسعى هذه الجبهة إلى استغلال كون غالبية قواعد الإخوان المتبقية في الداخل المصري، أقرب إلى موالاة تيار الكماليين أو المكتب العام.

خلاصة

الانقسامات في تنظيم الإخوان ليست بالظاهرة الجديدة، ولكنها لم تظهر على نطاق واسع إلا مع انقسام جبهتي إسطنبول ولندن. أما على النطق الجزئية للإخوان، فلطالما شهدت التنظيمات الإخوانية انقسامات وانشقاقات، ولنا في لبنان أكبر الأمثلة. فالإخوان تحولوا إلى عدة مجموعات، لا يجمعها التنسيق ولا التواصل إلا الشكلي منه، ومن هذه المجموعات الجماعة الإسلامية، وجبهة العمل الإسلامي، وقوات الفجر، والاتحاد، والإرشاد والإصلاح، وجماعة عباد الرحمن (هذه الجماعة لم تعتمد العمل السياسي من أكثر من 30 سنة).. قبل الحديث عن الاستفادة الاستشرافية من التحليل الثنائي (النطاق الكلي/الجزئي)، لا بد من ذكر أن المجموعات التي انشقت عن الجماعة الأم (في السياق المحلي/ الجماعة الإسلامية في لبنان) كانت من قيادات الصف الأول المؤسسة للتنظيم دولياً ومحلياً، ومنها فتحي يكن. وهذا يشير إلى أن أي انشقاق حاصل في تنظيم الإخوان الدولي أو أي فصيل محلي جدي غير شكلي وليس مناورة كما يتوهم البعض. هذا لا يعني أن أي انشقاق قيادي سيكون لنتائجه الآثار

البالغة، ولكنه انعكاس لحالة الاختلاف في رؤى القيادات داخل التنظيم على المستوى الاستراتيجي.

يفيدنا التحليل الثنائي (النطاق الكلي/الجزئي) وإسقاطه على حالة الانقسام الأخيرة لدى الإخوان الممثلة بما يسمى بتيار التغيير بأن فعل الانشقاق نمط واقع في أفعال الجماعة، وهذا يدل على أمر بالغ الأهمية، وهو أنه إما أن الأيديولوجيا الإخوانية (كمنظومة فكرية متكاملة) غير متماسكة، أو أن القيادات الإخوانية غير متسقة مع الأيديولوجيا الإخوانية، وهي قيادات مصلحية براغماتية لا تراعي الإطار المنظّم لعمل التنظيم. فالأيديولوجيا بخصائصها جامعة لأعضاء الجماعة التي تتبناها وتؤمن بها شرط أن تكون الأيديولوجيا منظومة فكرية متكاملة، وأن تلتزم القيادة المبدئية والمثالية في العمل، وليس البراغماتية والمصلحية.

من هنا، يمكن استشراف مستقبل التنظيم الكلي الثلاثي (لندن، إسطنبول، التغيير/الكماليون) إن جاز التعبير، على الصعيد الداخلي، والقول إنه لا عودة لوحدة التنظيم تحت قيادة موحدة كالسابق، كما لم تعد المجموعات المحلية إلى المجموعة الأم في السياق المحلي (ضربنا مثلاً عن المجموعات الإخوانية المنشقة في لبنان). أما على صعيد مساعي الكيانات الإخوانية، لاسيما كيان لندن، الخاصة بالتواصل مع الحكومات، وبخاصة الحكومة المصرية، وتجميد العمل السياسي، فالانشقاق الحاصل يفيد هذا الكيان لجهة إعادة إنتاج وسم خاص به يتبرأ فيه من أعمال المجموعات الأخرى، لاسيما بعد وفاة قائد هذه الجبهة، لأنه بوفاة القيادات تسهل بدايات جديدة يتبناها القيادي الجديد. كما يسهل عمل هذه الجبهة أنها متمكنة مادياً لحيازتها الأصول وقنوات التمويل، التي تفتقر لها جبهة إسطنبول. بالمقابل، سيزيد تطرف الكيانات الأخرى، وسيستقطب تيار التغيير أصحاب النزعة الأكثر تطرفا، الأمر الذي سيخلق حالة إخوانية جديدة شبية بتنظيم القاعدة وداعش، لكن بشكل ومضمون إخوانيين، ما يعني أننا قد نشهد ظاهرة جديدة في السنوات المقبلة في مجال الإرهاب والتطرف. كما أن احتمال توافق تيار التغيير وجبهة إسطنبول ليس ببعيد، خاصة مع إمكانية أن يجد الطرفان في تهميش جبهة لندن لهما ونجاحها بالتواصل مع النظام المصري دافعا للعمل المشترك.

خلفيات التعامل العالمي "الصامت"
مع الانقلابات الجديدة في القارة الإفريقية

مقدمة

عودة قوية للانقلابات العسكرية في إفريقيا، وتحديداً منطقة غرب القارة، ضمن نطاق الدول الأعضاء في "المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا". في الواقع لم تغب الانقلابات بشكل يمكن وصفه بالقطيعة الكاملة عن المنطقة، لكنها شهدت غياباً وخفوتاً في بعض الفترات، بل إن بعض دول المنطقة عرفت تحولات يمكن وصفها بالديمقراطية، لكن ذلك سرعان ما تبدد تحت وطأة بنادق الجيوش في حالات عدة.

شهدت معظم دول القارة الإفريقية انقلابات عسكرية أو محاولات انقلاب، تحت أسماء وعناوين شتى، تصدرتها "الإصلاحات" و"الثورات"، بدأت تلك الانقلابات مبكراً بعد الاستقلال من الاستعمار الأوروبي (الفرنسي والبريطاني والبرتغالي والبلجيكي والألماني والإيطالي والإسباني).

لكن عدد الانقلابات تراجع نسبياً في تسعينات القرن الماضي، قبل أن تعود بقوة مطلع القرن الواحد والعشرين، ثم تخفت قليلاً مرة ثانية قبل أن تعود بشكل قوي ومتتال

وبإصرار واضح من جيوش عدد من الدول على اتخاذ التغيير العسكري وسيلة مفضلة للوصول إلى السلطة، دون اعتبار المسارات الديمقراطية التي جرت محاولات عدة لبنائها.

ويبدو المثير في الموجة الجديدة من الانقلابات، وفي غرب إفريقيا تحديداً، ذلك التعامل الدولي الذي يمكن وصفه بالمتغاضي والمتهاون تجاه هذه الانقلابات. وهو ما تسعى هذه الدراسة لمحاولة بحثه ومعرفة خلفياته وأسبابه.

أولاً ـ لمحة عن أنظمة الحكم في إفريقيا

- **النظام الجمهوري**

النظام الجمهوري الرئاسي هو السائد في غالبية دول القارة الإفريقية، وهو رئاسي مطلق، مع وجود حكومة معينة تتبع لرئيس البلاد الذي يعين رئيس الحكومة وأعضاءها ويترأس مجلس الوزراء ولديه الصلاحيات التنفيذية الكاملة. مع وجود حالات تكون فيها منظومة الحكم اتحادية "فيدرالية"، ويكون للمجالس الإقليمية وحكام المناطق صلاحيات تنفيذية محلية في حيزهم الجغرافي.

- **النظام الملكي**

توجد في القارة ثلاث دول ملكية، هي المغرب وليسوتو وإسواتيني (سوازيلاند سابقاً). ففي المغرب يوجد نظام ملكي دستوري ديمقراطي، يتمتع فيه الملك بصلاحيات واسعة، مع وجود حكومة برلمانية منتخبة وذات صلاحيات تنفيذية.

والحال نفسه في ليسوتو، التي تتبع نظاماً ملكياً دستورياً يلعب فيك الملك دوراً محدوداً وذا بعد شرفي ورمزي، بينما يوجد فيها مجلس نواب منتخب ورئيس للوزراء لديه صلاحيات حكومية تنفيذية.

أما في إسواتيني فللملك دور تنفيذي مطلق، يطال مختلف السلطات.

- **النظام البرلماني**

بعد إلغائه مؤخراً في تونس (2022/2021) وفي السودان (1989)، بات تطبيق

النظام البرلماني مقتصراً على دولة إثيوبيا، التي تحولت من النظام الإمبراطوري، إلى نظام حكم فيدرالي برلماني، يحظى فيه رئيس الوزراء المنتخب بسلطات تنفيذية واسعة.

ملاحظة: يوجد نظام يمكن وصفه بالمختلط في دولتي بوروندي (دستور 2005) وبوتسوانا (دستور 1965)، يطلق عليه "الديمقراطية التمثيلية متعددة الأقطاب"، يمتلك فيه الرئيس صلاحيات متقاسمة إلى حد كبير مع رئيس الوزراء.

ثانياً ـ تاريخ الانقلابات في القارة

عرفت الدول الإفريقية الانقلابات العسكرية منذ منتصف القرن العشرين، مع بدايات التحرر من الاستعمار ونيل الاستقلال، وكانت اليافطة التي ترفع حينها تحمل مزيجاً من الشعارات الثورية المناهضة للاستعمار والملكيات والرؤساء "الرجعيين"، ومن جهة أخرى تحمل وعوداً بالنهوض وتعزيز العلاقات مع المستعمر السابق، لكن مع ذلك ظل من شبه المستحيل توحيد أسباب الانقلابات في القارة[2].

وبعد تراجع تسويق الخطاب الثوري، بدأت الانقلابات تجنح نحو أسباب أخرى، فقدم قادتها أنفسهم منقذين لبلدانهم من الفساد والمحسوبية والديكتاتورية. وفي موجة ثالثة قدم القادة العسكريون وعوداً بدخول عهود جديدة من الديمقراطية والانفتاح والإصلاحات الاقتصادية.

أما في الموجة الأخيرة، وتحديداً في غرب إفريقيا، فإن خطابات الوعود الديمقراطية لم تحضر بقوة، وحل مكانها الخطاب المتبني محاربة الإرهاب أو مواجهة نفوذ فرنسا أو إعادة بناء مؤسسات الدولة بما فيه الجيش.

وتشير بعض الإحصائيات[3] إلى أن إفريقيا شهدت ما يناهز مائتين وتسعة عشر (219) انقلاباً عسكرياً ومحاولة انقلابية بين 1950 و2022، مع احتساب آخر

(2) Pabanel, Jean-Pierre: ''Les coups d'Etat militaires en Afrique noire'', Politique étrangère, 1984, 49-2 pp. 484-485.

(3) Duzor, Megan & Williamson, Brian: ''Les coups d'état en Afrique en chiffres'', VOA Afrique, Feb 2022.

انقلاب وآخر محاولة خلال 2022 (على التوالي في بوركينا فاسو وغينيا بيساو)، وعرفت إفريقيا خلال هذه الفترة مقتل واغتيال 21 زعيماً على الأقل[4].

ثالثاً ـ حالات استثنائية

رغم أن قارة إفريقيا على مدى العقود الستة الماضية، ظلت عنواناً عالمياً للانقلابات فمن أصل 491 انقلاباً أو محاولة انقلابية في العالم بين 1950 و2022 استأثرت إفريقيا بـ 219 منها أي قرابة الخمسين في المائة. ولكنها في الواقع لم تكن فريدة في الانقلابات، بل اتسمت أمريكا الجنوبية بالأمر نفسه (146 محاولة وانقلاباً)، لكن الانقلابات ومحاولات الانقلاب تراجعت بشكل تام في القارة اللاتينية مع منتصف السبعينات إلى نهاية الثمانينات، باستثناءات محدودة كفنزويلا (محاولة انقلاب 2009) وهندوراس (انقلاب 2009). فضلاً عن انقلابات ومحاولات انقلاب متقطعة الفترات في دول أخرى كتركيا وميانمار.

سمعة الانقلابات التي رافقت إفريقيا على مدار تاريخها السياسي الحديث، غطت على نماذج لثماني دول لم تشهد أي محاولات للانقلاب على السلطة. ومن الملاحظ أن هذه الدول تقع في جنوب القارة وشرقها، ومن بينها مستعمرة فرنسية وحيدة هي جيبوتي.

وفي الآن نفسه هنالك دول لم تتغير فيها أنظمة الحكم عن طريق انقلاب، لكنها شهدت محاولات فاشلة وغير متكررة للانقلاب.

وهذه الدول هي:

السنغال

عرفت السنغال تناوباً ديمقراطياً على السلطة، دون وقوع أي انقلاب عسكري، لكنها شهدت محاولة للإطاحة بالرئيس ليوبولد سيدار سنغور عام 1962، وكذلك أعلنت السلطات سنة 2009 عن وأد محاولة في المهد، إبان حكم الرئيس السابق

(4) Duzor, Ibid.

عبد الله واد لكنها لم تكشف إن كانت عسكرية أو سياسية وما طبيعتها ومن هم الأشخاص الضالعون فيها. ويذكر أن رئيس السنغال الأسبق عبدو ديوف فشل في الفوز بولاية جديدة (سنة 2000) وكذلك فشل سلفه عبد الله واد في الأمر نفسه (سنة 2012).

تونس

لم تشهد أي انقلاب عسكري بمفهومه المباشر، لكنها شهدت إحباط محاولة انقلابية على الرئيس الحبيب بورقيبة سنة 1962، فضلاً عن قيادة الرئيس الأسبق "الجنرال" زين العابدين بن علي لعملية عزل سلفه بورقيبة سنة 1987.

كينيا

الحال نفسه تقريباً في كينيا، التي شهدت محاولة انقلابية وحيدة سنة 1982، وعرفت تناوباً على السلطة، رغم بعض العثرات في ذلك الطريق، لاسيما ما حدث في 2007 من أعمال عنف بسبب الجدال على خلفية نتيجة الانتخابات الرئاسية.

الكاميرون

أيضاً الكاميرون، التي تولى حكمها رئيسان فقط منذ الاستقلال (1960)، وشهدت محاولة انقلابية وحيدة فاشلة سنة 1984 سعياً للإطاحة بالرئيس بول بيا (الرئيس الحالي) الذي يحكمها منذ 1982.

موزمبيق

الأمر ذاته ينطبق على موزمبيق، التي شهدت محاولة انقلابية وحيدة سنة 1975، كانت تتويجاً لعقد من الاضطراب والاحتقان بعد حرب الاستقلال عن البرتغال.

جيبوتي

في جيبوتي تزعم قائد الشرطة المقال محاولة فاشلة في ديسمبر سنة 2000، للإطاحة بالرئيس الثاني للبلاد (الحالي) إسماعيل عمر جيلة.

جنوب السودان

أحدث دولة في إفريقيا والعالم، لكن النزاعات والحرب الأهلية ولدت معها لدى انفصالها عن السودان في 2011، ومن بينها تمرد عسكري بعد عامين فقط (ديسمبر 2013) قاده نائب الرئيس رياك مشار، لمحاولة الإطاحة بالرئيس سيلفا كير ميارديت، على خلفية صراع عرقي تسبب في نزاع مستمر.

رابعاً ـ انقلابات القرن العشرين: بين الفشل السياسي ومحاولات التحول الديمقراطي

اجتاحت الانقلابات معظم دول إفريقيا، وبشكل أخص دول جنوب الصحراء لاسيما المستعمرات الفرنسية منها، وتحول الحكام العسكريون إلى رؤساء مطلقي الصلاحيات ولم يقدموا نموذجاً سياسياً أو تنموياً في بلدانهم.

ولا يمكن القول إن جميع تلك الانقلابات أفضت إلى حكم عسكري مطلق، بل إن بعضها كان بداية للانتقال إلى مسار ديمقراطي تعددي، وتنظيم انتخابات نتج عنها تناوب على السلطة.

لكن المعضلة الأساسية كانت في فشل عدد من هذه التجارب الديمقراطية لاحقاً، حتى أن بعضها عمّر عقداً من الزمن وأكثر، ثم عادت الانقلابات بثوب جديد، كما هو الحال في مالي مثلاً (سنة 2012)، وذلك بعد قرابة عشرين عاماً على بدء التناوب السلمي على السلطة.

وأحياناً لم تدم التجارب إلا مدة قصير لا تتعدى في بعض الحالات أشهراً أو سنوات قلة قبل تنفيذ انقلاب جديد، كالسودان (1989) وموريتانيا (2008) وغينيا (2021) وبوركينا فاسو (2021) والسودان (2021).

ويمكن الجزم - عبر تتبع حالات معظم الانقلابات - أنها لم تسفر عن استقرار مستديم أو وقف للفساد الاقتصادي أو الحد من تفشي المشكلات الاجتماعية، التي تطورت في بعض الدول إلى حروب أهلية مستعرة.

رواندا.. منارة مضيئة في العتمة

ولعل حالة رواندا تبقى المثال الوحيد المغاير، فقد قاد الرئيس الحالي بول كاغامي قوات "الجبهة الوطنية الرواندية" عام 1994 لإنهاء الحرب الأهلية، مستولياً على السلطة، لكنه ورغم انتمائه هو وقواته لأقلية التوتسي التي كانت الضحية الأكبر للحرب في مواجهة الهوتو، لكن "كاغامي" رسخ السلام والمصالحة وقاد تجربة اقتصادية نموذجية جعلت بلاده منارة مضيئة في العتمة، ومثالاً تنموياً بارزاً في القارة عرف مستوى عالياً من الرفاه وتراجع الفقر، رغم أنه لم يؤسس لتبادل سلمي على السلطة حتى الآن، وما زال يحكم البلاد بعد مرور قرابة ثلاثة عقود على توليه السلطة، بصفته نائباً للرئيس بصلاحيات كاملة (في الفترة 1994- 2000) ورئيساً للبلاد منذ عام 2000 إلى الآن.

ورغم أن بلاده لم تكن مستعمرة فرنسية، بل احتلتها ألمانيا ومن بعدها بلجيكا، إلا أن كاغامي كان من أوائل من واجه نفوذ فرنسا في القارة الإفريقية متهماً إياها بالضلوع في الإبادة الجماعية إبان الحرب الأهلية ببلاده، وحصل مؤخراً على اعتراف بهذا الشأن من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون[5]. وأعلن كاغامي عام 2010 استبعاد اللغة الفرنسية وإحلال الإنجليزية بدلها؛ وهي إحدى أبرز القضايا الحساسة بالنسبة للنفوذ الفرنسي المعتمد على عاملين رئيسين هما الثقافة والاقتصاد. كما انسحبت رواندا من المنظمة الدولية للفرانكفونية وانضمت لـ"الكومنولث" في نوفمبر 2009، واستضافت قمتها السنوية في يونيو 2022.

الانقلابات.. ومؤتمر "لابول"

كانت الفترة ما بين ستينات وثمانينات القرن العشرين حافلة بالانقلابات، وبدأ المد

(5) BBC: "Macron asks Rwanda to forgive France over 1994 genocide role", 27 May 2021 https://www.bbc.com/news/world-europe-57270099

الانقلابي في التراجع مع مطلع التسعينات، وكان واضحاً أن السبب الرئيس لذلك في المستعمرات الفرنسية السابقة هو نتائج مؤتمر عُقد في مدينة "لابول" الفرنسية بين فرنسا ودولٍ إفريقية، وأعلن فيه الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران ضرورة إرساء منظومات ديمقراطية في الدول الإفريقية، ضمن خطاب مشهور ألقاه بتاريخ 20 يونيو 1990 بحضور رؤساء سبع وثلاثين دولة إفريقية، قال فيه إن بلاده ستتعامل بجفاء مع الأنظمة العسكرية الشمولية، وستتعاون مع الأنظمة التي تقود تحولاً نحو الديمقراطية وتدعمها.

وأسس ذلك المؤتمر لـ"شراكة جديدة" بين فرنسا ومعظم الدول الإفريقية التي ناهز عددها في القمم اللاحقة نحو سبع وأربعين[6].

وبدأت بعد ذلك تجارب "ديمقراطية" يقودها في معظم الحالات رؤساء عسكريون، لكنها لم تنجح بشكل مطلق في إحداث القطيعة مع الميراث الانقلابي، وإن كانت حدّت منه بشكل واضح طيلة سنوات.

جدول: انقلابات العالم مقارنة بإفريقيا (1950 إلى سبتمبر 2022)[7]

المنطقة	المحاولات	الناجحة	الفاشلة
إفريقيا	219.11	109.12	110.13
أمريكا اللاتينية	146.14	70.15	76.16
شرق آسيا	49.17	27.18	22.19
الشرق الأوسط	44.20	21.21	23.22
أوروبا	17.23	8.24	9.25
جنوب آسيا	16.26	10.27	6.28
المجموع	491.29	245.30	246.31

(6) نبيل شرف الدين، معركة الفرانكفونية والأنغلوساكسونية تنطلق في باريس، قمة فرنسا - إفريقيا تعكس صراعاً دولياً على خارطة النفوذ الجديدة، موقع صحيفة إيلاف، **20** فبراير **2003**، https://elaph.com/Web/Archive/1045737832861602600.html

(7) Duzor, Ibid.

4. 1 استئناف الانقلابات

سياسية الترغيب والترهيب التي أعلنها الرئيس الفرنسي الاشتراكي ميتران، آتت ثمارها بشكل محدود في دول القارة. لكنها لم تكن صمام أمان يوقف الانقلابات بشكل نهائي، خصوصاً مع عدم ظهور تحسن أو طفرات اقتصادية في البلدان التي عاشت على وعد فرنسي ودولي بالحصول على تمويلات كبيرة تسهم في التنمية، فخلال التسعينات لم تنل البلدان التي اتجهت للديمقراطية "ما تستحقه" من مساعدات إنمائية وأمنية ولم تحظ بتشجيع الاستثمارات الأجنبية فيها، ولم تحصل حتى على قدر أكبر من الدعم الدبلوماسي [8].

بعد فترة وجيزة على مؤتمر "لابول" بدأت موجة جديدة من الانقلابات، لكنها كانت محدودة في بداية التسعينات، قبل أن تتفاقم في أواخرها.

أمثلة من انقلابات التسعينات

وقعت في التسعينات عموماً انقلابات عدة، وتشير بعض الإحصائيات[9] إلى تسجيل 41 انقلاباً ومحاولة انقلاب، وتمرداً (أطاح بالرئيس) في إفريقيا خلال الفترة بين 1990 و1999، من بينها 19 انقلاباً ناجحاً، أي أن نسبة نجاح المحاولات ناهزت 44%.

فمثلاً في مالي وقعت اضطرابات ومظاهرات عارمة، أعقبها انقلاب عسكري سنة 1991 أطاح بالرئيس موسى تراوري الذي كان يحكم منذ سنة 1968، قاده آمادو توماني توري، لكن الأخير أعلن سريعاً عن فترة انتقالية لنحو سنة، ووعد بتنظيم انتخابات تعددية لن يشارك فيها. وقد وفى بوعده عبر تنظيم انتخابات برلمانية في العام نفسه، ورئاسية في 1992، وفاز ألفا عمر كوناري بالرئاسة لولايتين متتاليتين. ثم عاد بعدهما توري ليترشح للرئاسة بعد تقاعده من الجيش وفاز بولايتين؛ قبل أن يطيح به ضباط شباب قبل فترة وجيزة من اكتمال فترته القانونية عام 2012، في

(8) Siegle, Joseph: ''Les coups d'État en Afrique et le rôle des acteurs extérieurs'', Le Centre d'études stratégiques de l'Afrique, Washington, 3 janvier 2022.

(9) Duzor, Op. cit.

خضم تعاظم دور الجماعات الإرهابية في الشمال، وكان ذلك بداية فصل جديد من الانقلابات المتتالية في مالي.

رغم الهدوء النسبي للانقلابات في النصف الأول من التسعينات، فإن حالة مالي لم تكن الوحيدة خلال هذا العقد في "إفريقيا الفرنسية" كما كان يطلق عليها، فبحلول سنة 1997 عاد الرئيس الكونغولي الحالي دينيي ساسو نغيسو للسلطة التي مكث فيها سابقاً بين 1979 و1992 وخرج منها مهزوماً في الانتخابات، لكنه جاء هذه المرة مستظلاً بغطاء الجيش، ومستغلاً حالة الاضطراب في البلاد بعد الحرب الأهلية وعزل الجيش للرئيس باسكال ليسوبا.

لكن نغيسو قرر العودة لحكم البلاد بالقوة، قادماً من فرنسا التي عاش فيها نحو عامين، وبعد نحو خمس سنوات في السلطة، انتخب رئيساً سنة 2002، ثم أعيد انتخابه ثلاث مرات لاحقاً، ليبلغ إجمالي الفترة التي حكم فيها الكونغو حتى الآن ثمانية وثلاثين عاماً.

الحالة الثالثة من انقلابات التسعينات، كانت في النيجر التي اغتيل رئيسها إبراهيم باري ماياناسارا سنة 1999، وتولى الجنرال داوودا مالاموانكي قيادة البلاد لفترة انتقالية، انتهت بانتخاب ممادو تاندجا رئيساً في ديسمبر 1999 قبل أن يطاح به سنة 2010 عبر انقلاب عسكري، وتبدأ البلاد تجربة تناوب أخرى ما زالت مستمرة في أجواء محيط إقليمي مضطرب.

وتكرر المشهد في الكونغو الديمقراطية "زائير"، التي وصل زعيم التمرد فيها لسنوات الطويلة لوران كابيلا، بقواته إلى العاصمة كينشاسا، منهياً حكم موبوتو سيسي سيكو في مايو 1997، ومغيراً اسم البلاد من زائير إلى الكونغو الديمقراطية.

وفي جزر القمر ـ المستعمرة الفرنسية السابقة – أطاح قائد الجيش الجنرال غزالي عثمان بالرئيس تاج الدين بن سعيد مسوندي في أبريل 1999، متوجاً استمرار الاضطراب في إحدى أكثر البلدان الإفريقية انقلابات منذ استقلالها عن فرنسا عام 1975. ورغم ذلك كان انقلاب غزالي عثمان بداية للتداول السلمي على السلطة، فقد تولى بعده رئيسان منتخبان رئاسة البلاد بين 2006 و2016، وعاد هو

نفسه سنة 2016 رئيساً منتخباً وما يزال في منصبه، رغم الجدل الذي أثاره بشأن إمكانية تمديد فترة حكمه.

وفي سيراليون قاد متمردون من الجيش انقلاباً عسكرياً في أبريل 1992، أنهى التحول الذي بدأ الرئيس جوزيف سيدو مومو تطبيقه بعد إقرار دستور يسمح بالتعددية والانتخابات، فيما بدا أنه تفاعل مع نتائج مؤتمر "لابول" في فرنسا.

وفي كوت ديفوار، قاد الجنرال روبرت غي سنة 1999 انقلاباً للإطاحة بهنري كونان بيديه؛ ثاني رئيس للبلاد، ولم يدم حكم الجنرال غي سوى عشرة أشهر، فتسلم الرئاسة لوران غباغبو عبر الانتخابات، لكن عهده كان بداية لتزايد الاضطرابات وانطلاق التمرد المسلح في الشمال.

أما غينيا بيساو، فقد أطاح جيشها بالرئيس جواو برنادو فييرا في مايو 1999، وهو ضابط قاد انقلاباً في الثمانينات وانتخب في سنة 1994 رئيساً، وعاد مجدداً في 2005 منتخباً.

يرد بعض الباحثين[10] أسباب انقلابات مالي (1991) والنيجر (1999) وجزر القمر (1999) وكوت ديفوار (1999) وسيراليون (1992) والكونغو (1997)، إلى مزيج من أزمات الجيوش والنزاعات العرقية مع قرارات لدائرة النفوذ الفرنسية. فبعض هذه الانقلابات مجرد تجسيد للإرادة الفرنسية في تغيير الأنظمة بما يخدم مصالحها الآنية وبعيدة المدى، وكان اللاعب الأبرز في هذه الانقلابات كما غيرها هو بوب دينار مهندس ما يوصف بمجموعة "فرانس-آفريك" والذي يوصف أحياناً بقائد الارتزاق الانقلابي في إفريقيا[11].

وشهدت القارة حالات انقلاب أخرى كالصومال (1991) وغامبيا (1994) فضلاً عن بوروندي التي دار فيها نزاع عرقي تخللته اضطرابات من بينها انقلابات واغتيالات وأزمات سياسية.

(10) Coulibaly, Siaka: ''Coups d'état :Légitimation et Démocraties en Afrique'', Harmattan, France, 2013, p51.

(11) Bourcier, Nicolas: ''Bob Dinard mercenaire'', Le Monde, Paris, 17 Oct 2007.

كانت فرنسا حاضرة بقوة في كل تغيير عسكري تشهده إفريقيا ولم تكن مخرجات مؤتمر "لابول" إلا فقاعة تستخدم للضغط على الأنظمة[12]، فقد ظلت لباريس يدان إحداهما تلوح بعصا الديمقراطية والأخرى تغوص في وحل الانقلابات سعياً للحفاظ على المصالح العميقة ليس في المستعمرات السابقة فحسب، وإنما في كل دولة إفريقية استطاعت أن تطالها.

4. 2. انقلابات القرن الواحد والعشرين

مع دخول القرن الواحد والعشرين، كانت معظم الأنظمة الحاكمة في إفريقيا، ترفع شعارات التنمية وبدء حقبة جديدة، مع الحصول على تمويلات من الجهات الدولية، والإعلان عن مشروعات عدة. لكن حالات الانتقال للاستقرار السياسي كانت محدودة، فقد بدأت موجات جديدة من الانقلابات والانقلابات المضادة، ومحاولات الانقلاب الفاشلة، فضلاً عن حالات اضطراب بين الانتخابات والانتفاضات الشعبية وعزل الرؤساء.

لكن ما ميز المواقف الدولية من الانقلابات الجديدة مطلع الألفية، هو تلك الحدة التي كانت تواجه بها في البداية، خصوصاً مع إعادة هيكلة الاتحاد الإفريقي وتراجع مظلة الدعم الفرنسي لبعض الانقلابات، والحضور القوي للولايات المتحدة في المشهد السياسي الإفريقي.

لكن المواقف الحادة، بما فيها العقوبات التي فرضتها جهات كالاتحادين الإفريقي والأوروبي والولايات المتحدة، لم تكن رادعاً قوياً بل إنها ربما تحولت لمحفز[13]، ذلك أن هذه الجهات دعمت مالياً ولوجستياً تنظيم مسارات انتقالية تتضمن انتخابات بإشراف مجالس عسكرية حاكمة، على أساس أن تنتقل بعض الدول إلى حكم مدني منتخب كما وقع في انقلابات موريتانيا (2005) وغينيا (2009) والنيجر (2010) وغيرها.

والملاحظ بشكل جلي، أن الدول الإفريقية التي كانت مستعمرات بريطانية وبرتغالية

(12) Bourcie, Ibid.

(13) Coulibaly, Op. cit.

شهدت تراجعاً واضحاً في الانقلابات، في مقابل المستعمرات الفرنسية السابقة، التي تفاقمت ظاهرة الاستيلاء على السلطة بالقوة في عدد كبير منها.

وهنا يمكن الإشارة إلى أن آخر انقلاب في دولة إفريقية من المستعمرات البريطانية، كان سنة 1994 في غامبيا، و1993 في نيجيريا، مع وجود حالات إطاحة استثنائية -بسبب الضغوط الشعبية- تولى فيها الجيش زمام الأمور لفترات انتقالية مثل حالتي زيمبابوي (2017) بعد الإطاحة بروبرت موغابي، والسودان (2019) بعد الإطاحة بعمر البشير.

ولا يجد بعض الباحثين لهذا تفسيراً، سوى الضلوع الواضح للقوى الفرنسية المعنية بملف المستعمرات السابقة في معظم حالات الإطاحة برؤساء "لم يعد مرغوباً فيهم"[14]، لأسباب عدة.

الموجة الأولى من الانقلابات: 2000/2010

في العقد الأول من القرن العشرين بدأت الموجة الأولى من الانقلابات الجديدة، والتي جرت في الغالب وفق خطط محبوكة بين جيلين من قادة الجيوش، أحدهما مخضرم وآخر صاعد، وهو ما يبرر الحديث عن تمالؤ من الجهات الفرنسية أو في أقل الحالات ضوء أخضر بأن "لا مانع" كما ظهر بشكل صريح في حالات وقعت قريباً[15].

موريتانيا.. دائرة الانقلابات

افتتحت موريتانيا الموجة الجديدة من محاولات الانقلاب، بعد مضي تسع عشرة سنة على آخر انقلاب ناجح والذي جاء بالرئيس حينها معاوية ولد سيدي أحمد الطايع إلى سدة الحكم سنة 1984.

(14) Coulibaly, Ibid.

(15) Le-Yotha Ngartebaye, Eugène: ''La disparition du maréchal Idriss Déby Itno : Entre coup d'État et continuité du système'', Bulletin du centre FrancoPaix, Vol.7 n°1-2, Jan - Fev 2022, p11.

اللافت في محاولة الانقلاب الفاشلة في موريتانيا (يونيو 2003)، أن قادتها كانوا من رتب الدرجة الثانية والثالثة من الضباط، فلم يكن من بينهم أي ضابط برتبة عقيد فأعلى، وكان توجههم في الغالب عروبي مناهض للفرانكفونية.

فشلت المحاولة الدامية، ولكن بعض قادتها الفارين إلى دول في غرب إفريقيا، حاولوا أن يكرروا التجربة العام التالي (2004) إلا أن محاولتهم قتلت في المهد، وفي صيف 2005 نفذ الصف الأول من قيادات الأركان والأمن انقلاباً أنهى حكم معاوية الذي استمر إحدى وعشرين (21) سنة.

ولعل التعامل الدولي مع انقلاب موريتانيا كان معياراً مؤثراً على بعض ما تلاه من انقلابات، ذلك أن المجتمع الدولي أدان الانقلاب، لكنه دعم مالياً ودبلوماسياً المسار الانتقالي الذي قاده "المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية" مع حكومة مدنية برئاسة وزير أول مدني، وأجرت إصلاحات قانونية وتعديلات دستورية من أبرزها تحديد الترشح للرئاسة بولايتين مدة كل منهما خمس سنوات، بعد أن كانت مفتوحة.

أسفر ذلك المسار عن انتخاب رئيس مدني هو سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله في مارس 2007، لكن قائد الحرس الرئاسي محمد ولد عبد العزيز عاد لينقلب عليه في صيف العام الموالي احتجاجاً على إقالته من منصبه وإزاحة قائد الجيش وقادة آخرين مقربين من ولد عبد العزيز. وهنا كان الموقف الدولي ضاغطاً بشكل كبير، وبرز تراجع الدور الفرنسي مقابل قوة الحضور الأمريكي الذي كان له القول الفصل في إجبار ولد عبد العزيز على التنحي وتسليم السلطة لرئيس مجلس الشيوخ، وقبل كل ذلك جرى توقيع اتفاق بين الأطراف السياسية برعاية دولية وألقى الرئيس المنقلب عليه ولد الشيخ عبد الله خطاباً يعلن فيه الاستقالة الطوعية.

عاد ولد عبد العزيز ليترشح للانتخابات (يوليو 2009) بعد استقالته من الجيش، وفاز بها بصعوبة. لكن نهاية حكمه بعد فترتين رئاسيتين شكلت أول تسليم للسلطة من رئيس منتخب إلى آخر منتخب في 2019.

حالة موريتانيا كان لها تأثير كبير على مسار عدد من الانقلابات اللاحقة[16] ذلك أن قادة جيوش المنطقة، رأوا إمكانية أن يدعم العالم أي تغيير يقودونه "لإنهاء الديكتاتورية" ومن جهة ثانية إمكانية تراخي المواقف المناهضة للانقلابات مع مرور الوقت، وظهور عوامل جديدة في مقدمتها التطرف والإرهاب، تجعل تعامل القوى الغربية مع الجيوش أمراً محتوماً، وهذه القوى الغربية يمثلها بشكل رئيس الشريك التقليدي فرنسا ومعها الاتحاد الأوروبي، ثم الولايات المتحدة التي باتت حاضرة بقوة.

"انقلاب على رئيس ميت"

انتقلت العدوى إلى غينيا المجاورة، فبعد نحو ربع قرن في المنصب، توفي الرئيس لانسانا كونتي ثالث رؤساء البلاد، وبدأت إجراءات نقل السلطة لرئيس البرلمان وفق نص الدستور.

لكن النقيب موسى داديس كامارا، قاد ما وُصف بأنه "انقلاب على رئيس ميت"، وتسلم بالقوة مقاليد الحكم في ديسمبر 2008، وأفشل عملية انتقال السلطة سلمياً.

واجه داديس الذي كان قادماً من الصفوف الخليفة للمؤسسة العسكرية، معارضة شديدة، لاسيما ممن يوصفون بالموالين لفرنسا في غينيا، بسبب تباين الأجيال والمواقف وإحساس الجيل الأصغر من الضباط بالتهميش[17].

ولم تفلح الضغوط الدولية المتتالية في إقناع داديس كامارا بالتنحي عن السلطة، لكن رصاصة استقرت في رأسه من أحد مناهضيه في الجيش أجبرته على الابتعاد والذهاب للعلاج في المملكة المغربية لإنقاذ حياته التي باتت مهددة، ولم يعد في مقدروه مواصلة طموحه العسكري الجامح.

بدأت البلاد مساراً انتقالياً، أسفر عن إجراء انتخابات مثيرة تأخرت جولتها الثانية

(16) Ciavolella, Riccardo & Fresia, Marion: ''Entre démocratisation et coups d'État, Hégémonie et subalternité en Mauritanie'', Dans Politique Africaine 2009/2 (N° 114), pp.5-23

(17) بريسيل لافيت، السلطة في غينيا قضية عسكرية، فرانس24، 30 ديسمبر 2008، https://icss.ae/short/link/1670408301

لفترة طويلة كادت تسبب مشكلات قانونية وسياسية. وفي الأخير فاز الزعيم التاريخي للمعارضة ألفا كوندي بالرئاسة في ديسمبر 2010، ولكنه بعد اكتمال ولايتيه بدأ محاولات لتعديل الدستور أعادت البلاد إلى نفق الانقلابات.

انقلابات "المخدرات"

في ربيع العام الموالي لبداية أزمة غينيا (مارس 2009)، كان الموعد مع جارتها غينيا بيساو التي عرفت مساراً حافلاً بالتقلبات، فقد اغتيل قائد الجيش الجنرال باتيستا تاغمي نا واي، وبعد مضي ساعات، قتل العسكريون الموالون له رئيس البلاد المنتخب جواو برناردو فييرا المعروف باسم "نينو"، وهو عسكري قاد أول انقلاب في البلاد سنة 1980 وأطاح به تمرد عسكري في 1999، قبل أن يعود من بوابة الانتخابات في 2005.

غينيا بيساو توصف بأنها معبر رئيس لتجارة المخدرات بين أمريكا اللاتينية وأوروبا. هذا الدور، كان له التأثير المباشر على ما شهدته البلاد في مارس 2009، والذي وصف بأنه ليس سوى "تصفية حسابات بسبب نزاع على أموال المخدرات"[18].

دخلت البلاد مساراً انتقالياً أسفر عن انتخابات جاءت برئيس مدني، وتعاقب حتى الآن أربعة رؤساء على حكم البلد، أحدهم تولى الرئاسة بالإنابة مرتين بسبب وقوع انقلاب جديد سنة 2012، وُصف بأنه "انقلاب الكوكايين" لأنه استهدف السيطرة على السلطة وتجارة المخدرات[19]. ومجدداً عادت البلاد لموجة الانقلابات عبر محاولة فاشلة مطلع 2022.

حالة غينيا بيساو المستعمرة البرتغالية السابقة كانت مختلفة عن المستعمرات الفرنسية التي تُتهم جهات فرنسية بتحريك جيوشها في أوقات محددة لتثبيت المصالح المتقلبة. أما غينيا بيساو فهي مسرح دائم للصراعات العرقية وصراعات القوى

(18) ''Cocaine, Coups Plague Guinea-Bissau'', Africa Defense Forum (ADF), 27 Sep 2022.

(19) Cocaine, Ibid.

الضالعة في تجارة المخدرات[20]. وهو الأمر الملاحظ في بعض المستعمرات البرتغالية السابقة التي شهدت نزاعات.

واختتمت النيجر سلسلة انقلابات العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، ففي 2010 أطاح الجيش بالرئيس ممادو تاندجا بعد أكثر من عشر سنوات على انتخابه، وبعد أن حل البرلمان وفشل في تعديل الدستور لضمان ولاية ثالثة في الرئاسة. وأعلن العقيد سالو جيبو تشكيل "المجلس الأعلى لإعادة الديمقراطية" الذي نظم انتخابات رئاسية رسخت لتداول سلمي على السلطة جاء حتى الآن برئيسين مدنيين.

الموجة الثانية من الانقلابات: 2011 / 2013

منذ بداية الألفية بدأت الجماعات المسلحة المتطرفة تزرع بذروها في شمال مالي، بعد أن ضاق الخناق على الحركة الأم في الجزائر "الجماعة الإسلامية للدعوة والقتال"، فتكاثرت وانشطرت إلى جماعات وصل عددها بحسب بعض التقديرات إلى نحو عشر جماعات، منذ أن بدأت هذه الجماعات ترسخ أقدامها في صحراء مالي سنة 2000 وتتخذ منها قاعدة لها؛ بقيادة مختار بلمختار (الأعور) القيادي السابق في تنظيم "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" في الجزائر[21].

الأمن الهش.. مفتاح لعودة الجيش

هذه الحالة الأمنية قادت لوضع هش في شمال مالي، وبدأت الجماعات تنفذ عمليات في دول المنطقة، وأنهكت الجيش المالي. وفي خضم هذا الوضع جاءت الفرصة للنقيب آمادو سونغو ليقود انقلاباً يمكن وصفه بأنه واحد من أغرب الانقلابات في إفريقيا، إذ استهدف الرئيس آمادو توماني توري وهو على بعد أيام من نهاية ولايته الرئاسية الثانية ومغادرة السلطة.

---

(20) Cocaine, Ibid.

(21) محمد محمود أبو المعالي، القاعدة وحلفاؤها في ازواد.. النشأة وأسرار التوسع، الدار العربية للعلوم - ناشرون، بيروت، 2014، ص 34 و35.

لم تهدأ الأوضاع في وجه الانقلاب الجديد واستمر لنحو شهر فقط، من مارس إلى أبريل 2012، وتسلم السلطة الرئيس الانتقالي ديونكوندا تراوري (رئيس الجمعية الوطنية)، ثم نُظمت انتخابات جاءت بالرئيس إبراهيم أبوبكر كيتا في سبتمبر 2013. ولكن قبل ذلك استقوت الجماعات المسلحة "الإرهابية" وكادت تزحف نحو العاصمة باماكو؛ مما اضطر البلاد لطلب تدخل عسكري فرنسي عاجل بدأ فعلياً في يناير 2013.

الصراعات الطائفية.. رفيقة الانقلابات

وفي مارس 2013، جاء الدور على إفريقيا الوسطى فأطاح تحالف "سيليكا" الذي يقوده أساساً متمردون مسلمون، بالرئيس فرانسوا بوزيزي الذي جاء سنة 2003 عبر تمرد عسكري ثم انتخب لاحقاً رئيساً للبلاد.

دخلت البلاد في نفق الصراع الطائفي والأزمات الأمنية والسياسية، واضطر الرئيس المؤقت ميشيل جوتوديا للاستقالة خلال أقل من سنة، أما الرئيس الذي خلفه في المنصب ألكسندر فرديناند نغيندة فلم يمض سوى أسبوعين، قبل أن يسلم السلطة للسيدة كاثرين سامبا بانزا أول امرأة تتولى السلطة في البلاد[22]، لفترة انتقالية استمرت سنتين، أسفرت عن انتخاب رئيس جديد، بدعم دولي وبوجود قوات سلام دولية انتشرت في البلاد.

الموجة الثالثة: 2014 / 2022

منذ صيف 2020، بدأ المشهد يتغير كلياً في غرب إفريقيا، فقد ظهر جيل جديد من مواليد ثمانينات القرن العشرين، يوصف بأنه غير موال لفرنسا، بل مناهض لها في أحيان كثيرة، مدعوماً بموجة شعبية تنادي بالابتعاد عن فرنسا وترفع أعلام روسيا في المظاهرات التي عمت مالي في خضم أزمة سياسية بين تحالف أحزاب المعارضة والرئيس كيتا، وفي غينا التي بدأ رئيسها ألفا كوندي محاولات لتعديل الدستور ليضيف

(22) يعقوب باهداه، ملكة واحدة و3 رئيسات في القارة الإفريقية، صحيفة الشرق الأوسط، 25 نوفمبر 2014، https://2u.pw/3Q7mM0

ولاية رئاسية ثالثة، فيما كانت بوركينا فاسو تغلي بسبب الأزمة الاقتصادية وتفاقم هجمات التنظيمات الإرهابية.

مع كل ذلك جاءت عوامل أخرى لتفاقم الوضع، في مقدمتها الضغوط الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا، والتوترات في صفوف القوات المسلحة ومزاعم الفساد على مستوى عال، فضلاً عن الأزمات والتوتر المتصاعد مع القوة الاستعمارية السابقة "فرنسا" بشأن محاربة الإرهاب وقضايا إقليمية أخرى[23].

كانت البداية في مالي، فقد قاد العقيد آسيمي غويتا (39 عاماً) انقلاباً في أغسطس 2020 على الرئيس إبراهيم أبوبكر كويتا، وهو على وشك إكمال ولايته الثانية، كما هو الحال تماماً عند انقلاب 2012.

في خضم الضغوط سلم غويتا السلطة للعقيد المتقاعد باه نداو في سبتمبر 2020، ليقود فترة انتقالية عبر حكومة مختلطة بين المدنيين والعسكريين، بينما تولى غويتا منصب نائب الرئيس. لكن الأمور لم تمض كما كان مرسوماً، فأجرى "نداو" تعديلاً وزارياً أغضب غويتا بسبب إبعاد وزراء موالين له، فعاد للانقلاب على نداو في مايو 2021، وأعلن عن فترة انتقالية طويلة الأمد، وبدأ مساراً عنوانه القطيعة مع فرنسا وإخراج قواتها ومناهضة الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا "إكواس" والانسحاب من مجموعة دول الساحل G5. وفي المقابل التحالف مع روسيا وجلب قوات "فاغنر" التابعة لها.

انقلاب على انقلاب.. جيل جديد من القادة

ألهم غويتا على ما يبدو زملاءه من الجيل نفسه والتوجه ذاته في غينيا وبوركينا فاسو، متخذين من إنهاء النفوذ الفرنسي عنواناً لانقلاباتهم، وبدأت المظاهرات المؤيدة لهم ترفع علم روسيا على نطاق واسع كما كان الحال في مظاهرات المعارضة في مالي قبل الانقلاب.

(23) Arieff, Alexis & Blanchard Lauren, Ploch: An Epidemic of Coups" in Africa? Issues for Congress, Congressional Research Service, 11 Feb 2022.

ففي سبتمبر 2021، أطاحت مجموعة ضباط شباب يقودهم العقيد مامادي دومبويا (42 عاماً)، بالرئيس الغيني ألفا كوندي الذي كان يحاول تمديد بقائه لولاية ثالثة.

والحال نفسه في بوركينا فاسو، التي كانت قبل ذلك تبدو ذات طابع خاص، إذ خرجت فيها أواخر سنة 2014 مظاهرات عارمة مناهضة للرئيس بليز كومباوري، الذي حاول تعديل الدستور لأجل إعادة انتخابه لفترة خامسة.

وتزايد ضغط الشارع الذي وُصف بأنه بداية "ربيع إفريقي" أدى لاحقاً لتخلي رؤساء أفارقة آخرين عن مناصبهم تفادياً لأزمات مماثلة. وبعد تزايد الاحتقان تدخل الجيش وأطاح بالرئيس كومباوري في أكتوبر 2014، وتولى يعقوب إسحاق زيدا قيادة البلد مؤقتاً، قبل أن يصبح رئيساً للوزراء ويتنازل للرئيس المؤقت ميشيل كافاندو، بوساطة من الاتحاد الإفريقي، وأديرت الفترة الانتقالية بسلام من نوفمبر 2014 إلى سبتمبر 2015، مسفرة عن انتخاب روش مارك كريستيان كابوري رئيساً. لكن بنادق الجيش عادت في يناير 2022، يحملها شباب متأثرون بمحيطهم في مالي وغينيا.

فقائد الانقلاب بول هنري سانداوغو داميبا (41 عاماً) يتبنى النهج ذاته لدى قرينيه في مالي وغينيا. لكنه لم ينجح في الحفاظ على تلاحم الجيش والقادة الشباب حوله، فقاد النقيب إبراهيم تراوري انقلاباً في سبتمبر 2022 ونُصب رئيساً في الشهر التالي.

خلافة "الرئيس الوالد".. بأياد فرنسية

أما تشاد فقد شهدت حالة فريدة في محيطها، فإثر مقتل رئيسها إدريس ديبي اتنو في أبريل 2021، في ميدان المعارك مع المتمردين في الشمال - بحسب الرواية الرسمية - وبدل الذهاب في مسار تسليم السلطة لرئيس الجمعية الوطنية بحسب الدستور، اجتمع القادة العسكريون وسلموا السلطة لابن الرئيس المقتول الجنرال محمد إدريس ديبي، الذي ترأس مجلساً عسكرياً وبدأ فترة انتقالية غير واضحة المعالم، وبدعم فرنسي علني.

السودان.. إحياء عهد الانقلابات

وتكريساً لحالة عاشها طويلاً، دخل السودان مسار الانقلابات مجدداً، فقد أطاحت انتفاضة شعبية تدعمها التيارات والنقابات اليسارية، بحكم عمر البشير والإخوان المسلمين، في أبريل 2019، ورغم محاولة وزير دفاعه أحمد عوض بن عوف خلافته وإعلانه ذلك رسمياً، إلا أنه أزيح من المشهد لصالح الفريق عبد الفتاح البرهان، وبدأ البلد حقبة انتقالية بدعم دولي وبمشاركة حكومة مدنية يرأسها عبدالله حمدوك، لكنها انهارت بعد أن أطاح بها الجيش في أكتوبر 2021، الذي عاد ووقع في 5 ديسمبر 2022 على اتفاق اطاري مع قوى مدنية لتستلم السلطة في فترة انتقالية محددة بعامين.

غينيا بيساو.. محاولات متكررة

واستمراراً لدوامة الانقلابات في غرب إفريقيا، جرت في غينيا بيساو في الأول من فبراير 2022، محاولة انقلابية قادها ضباط شباب، في مسعى للإطاحة بالرئيس عمر سيسوكو إمبالو.

محاولات إنقاذ

وهنا لابد من الإشارة إلى أن عدداً من الرؤساء الأفارقة كانوا متمسكين بمناصبهم لكنهم تراجعوا عن ذلك [24]، كما كان الحال في بنين التي ألغى رئيسها السابق بوني يايي خطة لتعديل الدستور من أجل الترشح لولاية رئاسية ثالثة في 2016. وكذلك في غامبيا التي قرر رئيسها يحيى جامي (وصل بانقلاب سنة 1994) التخلي في يناير 2017 عن السلطة لغريمه المعارض آداما بارو الفائز في الانتخابات، بعد وساطة إفريقية، ضمنت انتقاله للعيش في غينيا الاستوائية.

وفي الكونغو الديمقراطية، قرر الرئيس جوزيف كابيلا عدم الترشح بعد نهاية فترته، وتنحى في 2019، مجنباً البلاد الدخول في أزمة جديدة، وهو الذي قاد البلاد منذ

(24) يعقوب باهداه، رؤساء أفارقة محرجون من مواصلة تقلد مناصبهم، صحيفة الشرق الأوسط، 2 ديسمبر 2014، https://2u.pw/PHH1kU

الاغتيال الغامض لوالده لوران ديزيري كابيلا (2001) قائد التمرد الذي استولى على السلطة سنة 1997.

خامساً ـ التعامل العالمي.. بين الإحباط وتراجع النفوذ

كانت الانقلابات منذ ستينات القرن العشرين، تمر بشكل عابر على مسمع ومرأى دول العالم، بل كانت مشهداً معتاداً يكاد لا يلقى انتقادات، ويرد بعض المتابعين السبب إلى المظلة الفرنسية التي كانت تغطي معظم الانقلابات بإدارة بوب دينار. لكن المشهد بدأ يتغير منذ مطلع التسعينات ومع بداية الحديث عن ضرورة ترسيخ الديمقراطية وربطها بالمساعدات التنموية، ورفع فرنسا غطاء الدعم عن الانقلابات. وكذلك بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وفقدان بعض الأنظمة اليسارية ـ وإن قلّت ـ غطاءً مهما كانت تلجأ إليه.

لذلك واجهت الانقلابات التي جرت في التسعينات ومطلع الألفية انتقادات حادة، وأحياناً عقوبات وإجراءات ضغط، على أمل مواجهة "عودة كارثة الانقلابات"[25]. وظلت المواقف الدولية حادة وصريحة في مناهضة الانقلابات، التي جاء بعضها مخالفاً لتطلعات الرعاة التقليديين للانقلابات. وعلى حد وصف أندرو ليبوفيتش، زميل السياسة في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية فإن انتقاد فرنسا وأوروبا في الدول التي شهدت انقلابات مؤخراً كان متوقعاً مع تزايد قلق المواطنين من الوضع الأمني ووضعهم اللوم على الشركاء التقليديين[26]. خصوصاً أن غالبية الانقلابات ظلت مدعومة في دهاليز "فرانس ـ آفريك".

ويرى بعض الملمين بملف علاقات فرنسا ـ إفريقيا، أن صورة فرنسا "تدهورت في

(25) تقرير رئيس المفوضية الإفريقية عن منع التغييرات غير الدستورية للحكومات، وتعزيز قدرة الاتحاد الإفريقي على معالجة هذه الأوضاع"، وثيقة صادرة في أعقاب المؤتمر الثالث عشر العادي للاتحاد الإفريقي، سرت، ليبيا، 1 ـ 3 يوليو 2009.

(26) "Qu'est-ce qui encourage l'épidémie de coups d'état en Afrique de l'Ouest?", Le Magazine Africa Defense Forum (ADF), Mars 2021

المنطقة"[27]؛ بسبب إهمال تقديم دعم حقيقي للتنمية، رغم أنه كان واضحاً أن عملياتها العسكرية ضد الإرهابيين كانت جيدة، لكنها لم تكن كافية للحفاظ على حضورها.

وتزامنت الموجة الأخيرة والأحدث من الانقلابات، مع تغيرات كبيرة بدأت تبرز على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

أبرز أسباب التعامل الخاطئ مع الانقلابات الأخيرة

تراجع الدور الفرنسي

أرهق التدخل العسكري في مالي فرنسا مالياً وعسكرياً إلى حد ما، فبدأت أصوات في البرلمان الفرنسي والساحة السياسية تنادي بضرورة وضع حد لهذا التدخل. ورغم كونه آتى ثماره في البداية، المتمثلة في طرد الجماعات المسلحة من المدن الرئيسة، ومقتل معظم وأهم قادتها. لكنه في المقابل تسبب في تكاثر هذه الجماعات عددياً واكتسابها تحالفات جديدة، وانتشار عملياتها لدول الجوار وبصفة أخص بوركينا فاسو والنيجر.

كما أن الجيل الجديد من القادة العسكريين وقادة الأحزاب السياسية في مالي وعدد من دول إفريقيا الغربية، أصبح يظهر معارضة كبيرة لدور فرنسا في المنطقة، تجلى عملياً في الطلب الرسمي الذي قدمه المجلس العسكري في مالي لفرنسا بسحب قواتها فوراً في فبراير 2022، وهو ما فعلته في النهاية.

هذه الحالة صاحبها بروز كبير لهيمنة الصين اقتصادياً على التبادل التجاري مع الدول الإفريقية مزيحة فرنسا بعيداً بأشواط، ثم برز تدريجياً الدور المتصاعد لروسيا سياسياً وعسكرياً.

كل ذلك تزامن مع تراجع "السيطرة" الفرنسية على دهاليز الحكم والجيوش في دول إفريقية عدة، فلم تعد إفريقيا تحتل الصدارة المطلقة في الاهتمامات الدبلوماسية

(27) Jaber, Abbas: «L'image de la France s'est dégradée en Afrique de l'Ouest», LesEchos, 4 Oct 2022.

الفرنسية، وبالتالي لا تتخذ باريس مواقف حادة تجاه الانقلابات، أو تضغط على المجتمع الدولي لاتخاذ مواقف حازمة، لأن الأمر بكل بساطة لم يعد ذا أهمية ولم يعد مجدياً في ظل تدهور العلاقات الفرنسية مع بعض الدول الإفريقية، ولم يشفع لفرنسا حديث الناس (النخبة) باللغة الفرنسية وحبهم لهذا البلد في السابق[28]، وتجلى الموقف العدائي في تعاطي الناس السلبي مع أرتال الجيش الفرنسي المنسحبة من مالي نحو النيجر، وإضرام المتظاهرين المحتجين النار في سفارة وقنصلية فرنسا في واغاداغو (عاصمة بوركينا فاسو) في أكتوبر 2022.

والخلاصة أن فرنسا كانت تتدخل عبر أذرعها بشكل مباشر لتنفيذ انقلابات معينة وللوقوف في وجه انقلابات أخرى جرت دون رضاها، والتغاضي عن بعض الانقلابات حتى ترسو سفنُها، وفي كل الحالات كانت فرنسا تتصدر مديني تلك الانقلابات والشاجبين لها على المسرح الدولي، ولم تعترف مطلقاً بدعم أي انقلاب [29].

ضعف التأثير

باستثناء حالات محدودة لم تؤت الضغوط الدولية وبيانات الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي و"إيكواس" نتائج في مواجهة الانقلابات، وماهي إلا أيام ويتقبل الجميع الوضع الجديد ويتعامل معه. حتى في الحالات التي ضغط فيها المجتمع الدولي بدعم قوى نافذة كالولايات المتحدة مثلاً، (كانقلاب موريتانيا 2008 ومالي 2020) لم يتراجع قادة الانقلاب بشكل كبير، بل في الغالب كانوا يلتفون للعودة عبر بوابات الانتخابات، أو لتنفيذ انقلاب جديد بلون مختلف. لذا يبدو أن التجربة المتراكمة للانقلابات في القارة، جعلت من يفكرون في تنفيذ أي انقلاب، غير آبهين بردة الفعل الدولية.

وقد ظل تعامل الأمم المتحدة مع انقلابات إفريقيا وأزماتها، واستجابتها للصراعات محل انتقاد دائم، لأنه "لم يحقق الآمال" وقد كان تدخلها المتأخر جداً عند اندلاع الحروب الأهلية في ليبريا وسيراليون وغينيا بيساو، خير مثال على التقاعس[30]،

(28) Jaber, Ibid.

(29) Jaber, Ibid.

(30) Souaré, Issaka K. : Guerres civiles et coups d'Etat en Afrique de l'Ouest:

والذي يتضح بشكل جلي في حالة الحرب الأهلية في رواندا، على عكس مناطق أخرى من العالم تحدث فيها نزاعات فتتدخل قوات الأمم المتحدة بسرعة فائقة، وهو ما يمكن القول إنه تمييز ضد إفريقيا[31].

التحديات الأمنية والمخاوف من الحروب الأهلية

ظلت منطقة غرب إفريقيا خالية تقريباً من الجماعات والتنظيمات المتشددة المسلحة طيلة القرن العشرين، الذي شهد حضوراً لهذه التنظيمات في مناطق أخرى من العالم. إلى أن بدأت تزحف إليها "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" منذ بداية الألفية، والتي ليست سوى تنظيم القاعدة في عباءة محلية، وسرعان ما تكاثرت وتناثرت في الصحراء على هيئة تنظيمات وسرايا وكتائب فرعية، ثم من الطرف الآخر "بوكو حرام" التي بدأت في نيجيريا سنة 2002 وتوسعت لتطال يدها مناطق خارج الحدود النيجيرية، وبلغ أمرها من الخطورة بحيث باتت تشكل تحدياً أمنيا لدول المنطقة والعالم، خصوصاً مع إعلانها الانضواء تحت لواء "داعش".

فضلاً عن ذلك، لم تخمد نار الصراعات في القارة، والتي تقدرها بعض الدراسات بما لا يقل عن 23 صراعاً دائراً الآن وحصدت ملايين القتلى، وهذه الصراعات تمثل قرابة 56% من الصراعات في العالم [32].

هذه الحالة الأمنية الهشة، جعلت العالم يتوجه لدعم دول المنطقة أمنياً، والابتعاد عن مضايقة الجيوش فيها، خوفاً من الانزلاق نحو الفوضى والحروب الأهلية، ومن هنا جاء أحد تفسيرات المواقف المتهاونة مع الانقلابات التي حدثت لاحقاً.

فمثلاً شكلت خمس دول هي موريتانيا ومالي وتشاد والنيجر وبوركينا فاسو تحالفاً عسكرياً أمنياً وسياسياً أطلق عليه اسم "تجمع دول الساحل G5" وبدأ تشكيل قوة

Comprendre les causes et identifier des solutions possibles, Editions L'Harmattan, Paris, 2007. p25.

(31) Souaré , Ibid. p.25 & 26

(32) الشيماء عرفات، 23 حرباً دائرة، ماذا تعرف عن خريطة الصراعات في إفريقيا؟ موقع إضاءات، 6 فبراير 2016، https://icss.ae/short/link/1670408607

عسكرية مشتركة بدعم دولي تتصدره فرنسا والولايات المتحدة ودول عربية، نظراً للأخطار الأمنية المحدقة بالمنطقة.

لكن في غضون مدة وجيزة، سقطت ثلاث دول من هذه المجموعة في أيدي قادة عسكريين شباب، ولم ينج من الموجة إلا موريتانيا والنيجر، بل إنه في النيجر حاول ضباط في مارس 2021، الانقلاب على الرئيس المنتخب محمد بازوم قبل تنصيبه رسمياً، وهو أول رئيس عربي للنيجر.

كانت الدواعي الأمنية كفيلة بتحفظ العالم وقواه الكبرى تجاه الانقلابات المتتالية في مالي وبوركينا فاسو، خوفاً من ضغوط قد تؤدي لكوارث أمنية لا تحمد عقباها، وبالتالي تعاملت القوى الدولية مع الأمر من منطلق "أخف الضررين".

حضور روسيا والصين

ظل الحضور الروسي محدوداً في إفريقياً، منذ أيام الاتحاد السوفيتي، عبر العلاقة بأنظمة حكم لها ميول شيوعية. لكن المواجهة الروسية ـ الغربية، قادت بوصلة موسكو نحو دول ظلت لعقود تعتبر ميادين سيطرة مطلقة لدول غربية، وتحديداً فرنسا. فكان لروسيا ما أرادت، وحتى الآن بات لها نفوذ سياسي وحضور عسكري عبر "فاغنر" في اثنتي عشرة دولة إفريقية[33] من بينها مالي وبوركينا فاسو وغينيا وإفريقيا الوسطى والكاميرون والكونغو الديمقراطية، وهي بلدان كانت تعتبر "ملاعب" فرنسية خالصة. كما أن روسيا وقعت اتفاقات عسكرية مع عشرين دولة إفريقية ما بين 2017 و2022.

وتجلت قوة العلاقات المستجدة بين روسيا والدول الإفريقية، في امتناع خمس عشرة دولة إفريقية عن التصويت على قرار إدانة روسيا في الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر 2022، بشأن الحرب الدائرة بأوكرانيا.

ومن مظاهر الحضور الروسي لدى الجيل الجديد المناهض لفرنسا، هو المظاهرات الكبيرة التي تشهدها بلدان غرب إفريقيا التي تجري فيها الانقلابات، وترفع أعلام

(33) جنود الظل.. مرتزقة فاغنر ينشرون النفوذ الروسي في 12 دولة إفريقية"، موقع قناة الحرة، يونيو 2022، https://icss.ae/short/link/1670408727

روسيا وتطالب بتعزيز التحالف معها، بل إنه في بوركينا فاسو خرجت مظاهرات تحتج على قائد الانقلاب بول هنري سانداوغو داميبا، لأنه لم يعزز الروابط بما فيه الكفاية مع روسيا، وقاد ذلك للإطاحة به لاحقاً (سبتمبر 2022).

هذا الحضور الروسي، وفر غطاءً سياسياً و"حماية" دولية للقادة العسكريين والسياسيين الشباب المناهضين للغرب، وجعل جرأتهم على مقارعة النفوذ الغربي تتزايد مما مهد لجعل انقلاباتهم أمراً واقعاً لا مناص منه.

يضاف لذلك، الحضور الصيني اللافت والصامت، عبر مشروعات اقتصادية وتنموية في هذه الدول تجلت بشكل واضح خلال تنفيذ عدد كبير من المشروعات في مالي خلال سنتي 2021 و2022. رغم أن الصين لا تتحدث عن التأثير السياسي ولا تتدخل بقوات، إلا أن بصماتها باتت واضحة عبر السيطرة الاقتصادية شبه المطلقة على التبادلات مع دول إفريقيا عموماً، وغرب القارة تحديداً، مقابل جني فوائد الاستثمار واستغلال الثروات وفقاً لشروط مخففة، مقابل ضمان الإسهام في الحماية السياسية لهذه الأنظمة العسكرية جنباً إلى جنب مع روسيا، وهذا يضمن على الأقل "فيتو" من أحد عضوين في مجلس الأمن ضد أي عقوبات أو إجراءات دولية.

الدور المحدود للاتحاد الإفريقي و"إيكواس"

منذ تأسيسه سنة 1999 أو على الأصح إعادة تأسيسه بديلاً لـ"منظمة الوحدة الإفريقية"، أصبح ميثاق الاتحاد الإفريقي ينص على رفض الاعتراف بأي حكم يقوم على انقلاب عسكري بأي شكل من الأشكال.

لكن في الواقع لم يكن هناك سلاح فعال تجاه الانقلابات، فبمجرد إعلان حالة انقلاب يتبنى الاتحاد قراراً فورياً بتجميد عضوية الدولة، لكنه ينخرط في مساع لحل الأزمة في تلك الدولة، والتوصل لاتفاق مع القادة العسكريين على أساس يضمن العبور بفترة انتقالية نحو الانتخابات حتى وإن كانت المواقف (التصريحات) في البداية تبدو متشددة[34].

(34) هذا مثال على بداية التعامل الدولي مع أول انقلاب في 2020: وكالة رويترز: وفد من الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي يدعو قادة انقلاب مالي للرحيل، 24 مارس 2012.
https://www.reuters.com/article/oegwd-maly-army-as1-idARACAE82N06M20120324

والحال نفسه ينطبق على "المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا" المعروفة اختصاراً بـ"إيكواس"، والتي تضم خمسة عشر بلداً شهد عدد منها انقلابات متتالية خلال السنوات الثلاث الماضية. لكن القرارات لم تكن بتلك الصرامة تجاه الانقلابات، بل بالعكس قادت "إيكواس" جهوداً للتوصل لتفاهمات مع القادة العسكريين لضمان تحديد فترة انتقالية متفق عليها.

وكانت الحالة الوحيدة لمحاولة الضغط الفعلي على مالي، حين أغلقت المجموعة حدودها مع مالي وفرضت عقوبات عليها مطلع 2022، لكنها سرعان ما ألغتها في غضون سبعة أشهر، بعد اتفاق على الفترة الانتقالية. ولم تعان مالي خلال هذه الفترة (وهي دولة حبيسة) بسبب اعتمادها على الموانئ الموريتانية في الإيراد والتصدير كما كانت سابقاً، فضلاً عن عائداتها الكبيرة من تجارة الذهب جواً، وتعاملها المباشر مع الأسواق في الصين وتركيا ودول عربية.

لذا لم يعد صوت الاتحاد الإفريقي ولا "إيكواس" مسموعاً وسط ضجيج الانقلابات التي كثرت بحيث أصبحت المواقف المنددة والبيانات غير مجدية في وقفها. ومن ثم تتحول المواقف - في كل حالة رصدناها - من التنديد والعقوبات، إلى المفاوضات وتقديم اقتراح حلول سياسية للقادة العسكريين، الذين يفاوضون من منطلق الفائز وليس الخاسر الخائف من فقدان مكاسب.

خلاصات ونتائج

هذا السرد التاريخي بشأن انقلابات إفريقيا، وإلقاء نظرة على أحدث هذه الانقلابات والعلاقات المتشابكة مع بعض القوى العالمية، يقودنا إلى التوصل لنتائج وخلاصات، من أبرزها:

أولاً. المناطق الجغرافية للانقلابات

معظم الانقلابات جرت وما زالت تجري في المستعمرات الفرنسية السابقة بشكل رئيس.

أعلى معدل للانقلابات سُجل في منطقة غرب إفريقيا، فكل دول المنطقة شهدت انقلابات عسكرية باستثناء الرأس الأخضر والسنغال (شهدت محاولة فاشلة وحيدة

في الستينات). وهنا لابد من الإشارة إلى أن المنطقة كانت مسرحاً خلال السنوات الثلاث الأخيرة (2020 / 2022)، لستة انقلابات ومحاولة واحدة للانقلاب.

أقل عدد محاولات للانقلاب كانت في دول جنوب القارة.

تراجعت الدول العربية بشكل واضح في خريطة الانقلابات، مع أن بعضها كالسودان وجزر القمر وموريتانيا تحتفظ بسجل أرقام كبيرة من الانقلابات والمحاولات الفاشلة.

ثماني دول فقط لم تجر فيها أي انقلابات أو محاولات انقلاب ليس من بينها مستعمرة فرنسية سابقة، فخمس منها مستعمرات بريطانية وواحدة مستعمرة برتغالية (جزر الرأس الأخضر) والأخرى إيطالية (إريتريا).

ثانياً. عوامل مسهمه في استمرار الانقلابات

طول بقاء القادة في سدة الحكم وعودة العديد من القادة (خصوصاً العسكريين) للحكم مجدداً عبر بوابة الانتخابات، فحتى سنة 2022، يوجد ثمانية قادة أفارقة ما زالوا متمسكين بمناصبهم لفترة بلغت حتى الآن بين 43 و17 سنة، ما يعني أن معظم هذه الدول تظل عرضة للانقلابات. مع الإشارة إلى أن السنوات الأخيرة شهدت مغادرة عدد كبير من القادة للسلطة بعد أن أمضوا مدداً طويلة فيها، عن طريق الانتخابات أو الاغتيال أو الانقلاب (على سبيل المثال: مصر وليبيا وتونس وبوركينا فاسو وغامبيا وتشاد والكونغو الديمقراطية وزيمبابوي والسودان.. إلخ)، لكن بلدانهم لم تعرف استقراراً كاملاً بعدهم، ربما بسبب اختلال آلية رحيلهم.

ضعف المشاركة السياسية، مقابل بناء منظومات ديمقراطية تحت ضغوط دولية ووفق آليات غير قابلة للاستمرار.

ترهل مؤسسات الجيش والأمن وتفشي الفساد والمحسوبية داخلها، وإحساس أجيال الضباط الجدد بأن الانقلاب هو أفضل وسيلة لتحسين أوضاعهم.

ضعف التنمية واستشراء الفساد والفقر، رغم الثروات الهائلة في عدد كبير من البلدان، مما يولد دائماً أزمات متتالية، يجد بعض الضباط فيها مطية لتغيير السلطة.

ثالثاً- تأثير المواقف الدولية

أثبتت المواقف الدولية طيلة أكثر من 70 سنة، أنها غير مجدية في وقف مد الانقلابات، إلا في حالات محدودة، وحتى تلك الحالات كانت مثالاً يحتذى لانقلابات أخرى للالتفاف عن طريق العودة من خلال الانتخابات.

المصالح السياسية والاقتصادية للدول الكبرى، كانت كفيلة في حالات عدة بالتغطية على الانقلابات وحمايتها وتمريرها، وبالتالي ترك الباب مفتوحاً لها.

لا يمكن الحديث عن الانقلابات في إفريقيا دون ذكر فرنسا، فهي حاضرة في كل التفاصيل، ودون قرار حاسم منها لن تتوقف الانقلابات في دول محددة على الأقل، ومؤخراً بدأ يظهر معها اسم روسيا.

رابعاً- الاستقرار والصراعات الأهلية

شكلت الصراعات العرقية والدينية والطائفية مظلات مفضلة لحالات عدة من الانقلابات التي جاءت في خضم الاضطراباتِ والنزاعات الأهلية.

في دول عدة لوحظ وجود استقرار يدوم لعقدين أو ثلاثة، ثم تبرز مجدداً قضايا تتعلق بالصراعات المحلية، مسببة انقلاباً عسكرياً.

البلدان التي لم تشهد انقلابات أو محاولات انقلابية يجمعها في الغالب عاملان مشتركان، هما الاستقرار الأمني وفتح الباب للمشاركة السياسية والتناوب على السلطة (باستثناء إريتريا وجيبوتي).

سببت فزاعة الحروب الأهلية مخاوف حقيقية للدول ومحيطها وللعالم، للتعامل محلياً ودولياً مع التغييرات غير الدستورية بحذر شديد، مخافة تفاقم النزاعات أو ميلاد نزاعات جديدة تزيد الحال سوءاً، وقد تتسرب أفقياً في مناطق من دول أخرى ذات ارتباط عرقي أو ديني بالبلد الذي تشتعل فيه الشرارة.

مستقبل العلاقات الروسية الإيرانية في ظل الحرب بأوكرانيا

مقدمة

جذبت العلاقات الروسية الإيرانية اهتمام صناع السياسات في العالم بشكل متزايد منذ بدأ العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، ثم تضاعف الاهتمام بدفع من استخدام موسكو الطائرات المسيرة الإيرانية لضرب البنية التحتية في أوكرانيا، ومن التقارير الغربية التي تقول إن الجيش الروسي قد يستعين بالصواريخ الإيرانية أرض-أرض لتعويض النقص في ترسانة الصواريخ الروسية التي تراجعن منذ بدأ الحرب في أوكرانيا.

لقد وسعت روسيا وإيران شراكتهما الاستراتيجية منذ بدأ العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا في فبراير 2022. اجتمع كبار المسؤولين الروس والإيرانيين بشكل متكرر

في الأشهر الأخيرة لتعزيز التعاون وتوقيع اتفاقيات اقتصادية وعسكرية، وزار بوتين طهران في يوليو 2022، في أول رحلة له خارج أراضي الاتحاد السوفيتي السابق منذ بدء الحرب. كما تحدث الرئيسان فلاديمير بوتين وإبراهيم رئيسي خمس مرات على الأقل منذ بدء الحرب الروسية الأوكرانية، كان آخرها في نوفمبر 2022، وهي مكالمة أعقبت زيارة بالغة الأهمية قام بها سكرتير مجلس الأمن الوطني الروسي نيكولاي باتروشيف، إلى إيران لإجراء محادثات حول مواضيع قال الجانب الروسي إنها "تشمل مكافحة الإرهاب والتطرف بالإضافة إلى إجراءات لمواجهة التدخل الغربي".

في طهران، قال باتروشيف "إن أيام الهيمنة الأمريكية تقترب من نهايتها"، ونقلت صحيفة "روسيسكايا غازيتا" الرسمية الروسية عن نيكولاي باتروشيف قوله "إن العالم يمر بنقطة تحول، وإن روسيا وإيران اليوم في طليعة النضال من أجل إقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب". تعليقات سكرتير مجلس الأمن الوطني الروسي تتطابق مع آراء المرشد الأعلى في إيران وتعليماته التي كررها أكثر منذ انسحاب الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب من الاتفاق النووي الإيراني سنة 2018، وهي تعليمات بالتوجه نحو الشرق. في الأسبوع الماضي قال علي خامنئي "إن العالم يدخل في نظام جديد، ستنهض فيه آسيا، وتنحدر الولايات المتحدة في ظل المشاكل الداخلية والفشل في الحروب الخارجية".

هذه التعليقات المتشابهة تبلور بشكل أوضح التقارب الروسي الإيراني الأخير ضمن قالب "العداء للولايات المتحدة الأمريكية"، وهو قالب يعززه الضغط الغربي/الأمريكي المتزايد على روسيا بسبب حربها في أوكرانيا من جهة، وتعثر المفاوضات النووية التي خاضتها إيران لقرابة السنتين مع أمريكا والغرب بهدف إعادة إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة المعروفة بالاتفاق النووي الإيراني 2015. هذا المشهد أضاف المزيد من قنوات التواصل والتعاون بين موسكو وطهران، وخلق متغيرات جعلت العلاقة بين البلدين تبدو أكثر توطداً.

في الواقع لم تتمتع العلاقات الروسية الإيرانية بالثقة اللازمة لبناء تحالف استراتيجي، انطلاقاً من الحروب السابقة، وما يؤمن الإيرانيون بأنها أراض "فارسية" خسرتها إمبراطوريتهم بسبب الروس، وصولاً إلى التصويت الروسي المتكرر في مجلس

الأمن ضد البرنامج النووي الإيراني، ولصالح العقوبات الأممية ضدها، وأخيراً وليس آخر، استمرار روسيا في السماح لإسرائيل بضرب الأهداف الإيرانية في سوريا. هذا يعني، أن الولايات المتحدة الأمريكية لو أتقنت توظيف قلة الثقة الاستراتيجية في العلاقات الروسية الإيرانية، لما كنا على الأرجح نشهد هذا التعاون الذي يحدث الآن بين طهران وموسكو، أو على الأقل كان ليكون بشكل أكثر تحفظاً. فالضغط الأمريكي على الدولتين يخلق المزيد من العوامل المشتركة للتقارب بين روسيا وإيران، في حين أن الضغط على دولة والتقارب مع الأخرى كان ليخلق المزيد من الثغرات بينهما. لاسيما وأن التنافس الجيوسياسي في القوقاز، وفي بحر قزوين، وفي سوريا، وعلى سوق النفط، سيزيد بشكل تلقائي من عنصر عدم الثقة أو التوجس في العلاقات الروسية الإيرانية.

إن ما يدعم التوجه الإيراني الأكبر نحو روسيا، هو أن الضغوطات الأمريكية والغربية على روسيا، وحاجة موسكو للسلاح الإيراني، ولرفع التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي عامة، جعلت الإيرانيين يحسون بنوع من التكافؤ مع الروس. كذلك يبدو هذا التقارب استفزازاً مناسباً من طهران لأمريكا التي تمسكت بمطالبها في المفاوضات النووية المتعثرة.

حالياً تقود المتغيرات الجيوسياسية إلى تعاون أكثر بروزاً وعلنية بين الإيرانيين والروس، إذ نشهد تعاوناً عسكرياً مثيراً للانتباه، انتقل من الشرق الأوسط إلى شرق أوروبا، وتراجعاً إيرانياً عن شعارات "رفض الامبريالية والتدخلات الأجنبية" بحيث تدعم عملية روسية داخل أراض أوكرانية. كما ارتفع التبادل التجاري بين البلدين، وزادت اللقاءات عالية المستوى بين البلدين. لكن هل هذا يعني أن الدولتين ستصلان بدفع من العوامل الحالية إلى تحالف استراتيجي حقيقي؟ هل سيثقان في بعضهما البعض لبناء تحالف "يُعول عليه" من الدولتين؟ هذا ما سنناقشه في هذه الدراسة التي تتعمق في العلاقات الروسية الإيرانية، من منظورها التاريخي، الراهن والاستشرافي.

مؤشرات التقارب الروسي الإيراني

في نهاية عام 2021، زادت التجارة بين روسيا وإيران بنسبة 81% إلى 4 مليارات

دولار، شكلت الصادرات الروسية منها أكثر من 3 مليارات دولار، وفقاً لوكالة الأنباء الروسية "ريا نوفوستي". لقد تعاونت موسكو وطهران منذ فترة طويلة عندما تتماشى مصالحهما، لاسيما في معارضة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، لكن مشاركاتهما الأخيرة تسلط الضوء على المزيد من الجهود المتضافرة لتعزيز شراكتهما. تعكس هذه التفاعلات علاقة عميقة وربما أكثر توازناً حيث لم تعد روسيا الطرف المهيمن.

تحاول إيران وروسيا، عملاقا الوقود الأحفوري المعزولان واللذان يعانيان من العقوبات الأمريكية، تطوير مجالات جديدة للتعاون الثنائي؛ من أجل تعويض تداعيات العزلة الاقتصادية التي يعيشانها. حيث سرعت عملية روسيا العسكرية في أوكرانيا في عام 2022، من ابتعاد موسكو التدريجي عن الغرب، ما وضعها في عزلة قاسية، تطلبت تعميق الشراكات والصداقات القائمة بوتيرة سريعة للغاية.

من بين مؤشرات هذا التقارب، التقارير التي تفيد بأن إيران سلمت عدة مئات من الطائرات بدون طيار لروسيا خلال الحرب الأوكرانية، واحتفال وسائل الإعلام الحكومية الإيرانية بصفقة طاقة مبدئية بقيمة 40 مليار دولار بين وزارة البترول الإيرانية وشركة غازبروم الروسية. تشير الدلائل بشكل متزايد إلى نضج تحالف الملاءمة المستند إلى مناهضة الولايات المتحدة الأمريكية.

التعاون الدفاعي

إن أكثر جوانب العلاقة المزدهرة بين روسيا وإيران جذباً للاهتمام مؤخراً هو استخدام روسيا للطائرات الإيرانية بدون طيار في حربها ضد أوكرانيا. لقد دفعت الضغوط التي تواجهها روسيا في أوكرانيا موسكو إلى اللجوء إلى طهران للحصول على مخزونات من الأسلحة مع تقارير غربية عن أن ترساناتها الخاصة تتراجع بسرعة. تم رصد رحلات النقل المتجهة من إيران إلى روسيا، وتشير التقارير الواردة من مصادر أمريكية إلى أن مدربين من الحرس الثوري الإيراني، انتشروا في قاعدة بشبه جزيرة القرم لتعليم الضباط الروس كيفية تشغيل الأنظمة.

تقول كييف والغرب إن روسيا استخدمت طائرات شاهد 136- الإيرانية لاستهداف

البنية التحتية للطاقة الأوكرانية في الأسابيع الأخيرة، ما أجبر أوكرانيا على فرض تقنين استخدام التيار الكهربائي في المدن الكبرى، بما في ذلك العاصمة، للحفاظ على الطاقة. وفي حين تم إسقاط عدد كبير من الطائرات بدون طيار إيران الصنع، فقد يكون الأمر أسوأ في المستقبل، وفق تقرير نشرته "بي بي سي" في نوفمبر الجاري. تمتلك إيران ذخائر أكثر قدرة في ترسانتها وقد تزود بها روسيا.

وهناك مخاوف من أن الأسلحة الإيرانية الأكثر خطورة - الصواريخ البالستية - يمكن أن تكون في طريقها قريباً إلى روسيا. وهي تحمل رؤوسا تدميرية أكبر بكثير من الطائرات بدون طيار، وقدرة أوكرانيا على التصدي للصواريخ البالستية محدودة.

كذلك قال مسؤولان إيرانيان ودبلوماسيان إيرانيان لرويترز، في أكتوبر الفائت، إن "إيران وعدت بتزويد روسيا بصواريخ أرض - أرض، بالإضافة إلى مزيد من الطائرات المسيرة". قد يضيف هذا مستوى جديداً من التعقيد إلى الجهود الغربية لتعزيز الدفاعات الأوكرانية المضادة للطائرات والصواريخ. فحتى في الوقت الذي يحتفل فيه المسؤولون الأوكرانيون بوصول أنظمة دفاع جوي غربية أكثر تقدماً ويزعمون نجاحاً متزايداً في إسقاط الصواريخ والطائرات بدون طيار، فإنهم يحذرون من أن موسكو تبحث عن أسلحة طويلة المدى ضد أوكرانيا، وعلى وجه التحديد، الصواريخ البالستية التي يتوقع أن تصل من إيران.

اعترفت إيران، مؤخراً، وللمرة الأولى بأنها زودت موسكو بطائرات مسيرة، بالرغم من إنكارها إرسال عدد كبير منها، زاعمة أنها صدرت هذه الطائرات قبل بدء الحرب في أوكرانيا، لكنها نفت تصدير أي صواريخ لروسيا، وهو اعتراف ضروري لما يمثله من دعاية مجانية للطائرات المسيرة الإيرانية التي يبدو أن طهران تنوي التحول إلى مصدر رئيسي لها.

لقد قال مسؤولون أوكرانيون إن روسيا أطلقت في الأسابيع الأخيرة أكثر من 300 طائرة مسيرة إيرانية استهدفت وحدات عسكرية ومحطات توليد كهرباء ومباني مدنية في كييف، حسب وسائل إعلام أوكرانية رسمية. كما نقلت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية عن المتحدث باسم القوات الجوية الأوكرانية إن "الكرملين لديه

خطط لشراء صواريخ فاتح 110 وذو الفقار البالستية من إيران" والتي يقول الأوكرانيون إنها "ستستخدم بالتأكيد لمواصلة استهداف البنية التحتية للطاقة المدنية التي تعرضت بالفعل لوابل من الهجمات في الأسابيع الأخيرة". وقال المتحدث يوري احنات، يوم 6 نوفمبر، إن "لدينا معلومات تفيد بأنهما توصلا إلى اتفاق لتسليم الصواريخ".

الصواريخ التي تسعى موسكو للحصول عليها من إيران، تشبه صواريخ "إسكندر" التي استخدمتها روسيا منذ بداية الحرب ضد أوكرانيا في فبراير. ويقول محللون عسكريون غربيون ومسؤولون أوكرانيون إن "روسيا تتجه إلى إيران لأن مخزونها من الإسكندر قد نفد بشدة"، وفق "نيويورك تايمز".

الدعم الروسي لبرنامج إيران النووي

يعتقد مسؤولو المخابرات الأمريكية أن "إيران تسعى للحصول على مساعدة روسيا لتعزيز برنامجها النووي، حيث تبحث طهران عن خطة احتياطية في حالة فشل اتفاق نووي دائم مع القوى العالمية"، حسبما ذكرت شبكة "سي إن إن" الأمريكية يوم 4 نوفمبر. ونقلت الشبكة عن مصادر مطلعة قولها "إن المعلومات الاستخباراتية تشير إلى أن إيران طلبت من روسيا مساعدتها في الحصول على مواد نووية إضافية وفي تصنيع الوقود النووي". إن الوقود يمكن أن يساعد إيران في تشغيل مفاعلاتها النووية ويمكن أن يقصر بشكل أكبر ما يسمى بـ"وقت الاختراق" الإيراني لإنتاج سلاح نووي.

ورغم أن الشبكة الأمريكية نقلت عن خبراء قولهم "إن خطر الانتشار النووي يختلف باختلاف المفاعل الذي يتم استخدام الوقود فيه، وأنه ليس من الواضح ما إذا كانت روسيا قد وافقت على المساعدة أم لا، فقد عارض الكرملين منذ فترة طويلة حصول إيران على سلاح نووي"، إلا أن الـ"سي أن أن" نفسها اعتبرت أن "الطلب الإيراني يملك مزايا أكبر اليوم، حيث جاء وسط شراكة موسعة بين إيران وروسيا تضمنت في الأشهر الأخيرة إرسال إيران طائرات بدون طيار ومعدات أخرى، وقد تصدر إليها صواريخ في الفترة المقبلة".

تحالف للتحايل على العقوبات

يسعى الروس والإيرانيون إلى بناء تحالف تجاري واقتصادي على أمل أن يساعدهم على مقاومة الضغوط الغربية. وقال وزير النفط الإيراني جواد عوجي، في الأسبوع الأول من نوفمبر، إن العقوبات على البلدين خلقت فرصاً اقتصادية "تشمل قريباً البنوك وقنوات الدفع والاستثمار الروسي في صناعة النفط الإيرانية".

وأعلنت إيران، في أكتوبر الفائت، أنها ستقدم 40 توربيناً لمساعدة قطاع الغاز الذي تضرر من العقوبات في روسيا. كما اتفق الجانبان على أن تصدر طهران قطع الغيار الإيرانية، لكل من السيارات والطائرات، إلى روسيا. كذلك شهدت صناعة السيارات الإيرانية أيضاً أياماً أفضل.

بشكل عام، يسعى النظام الإيراني إلى الاستفادة من تداعيات حرب أوكرانيا واستغلال تزايد أهميتها لدى روسيا، التي تظهر مرونة كبيرة في تعزيز الشراكة الاقتصادية مع إيران بسبب ضغوط الغرب عليها. وقال نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك، يوم 1نوفمبر، "إن بلاده وإيران اتفقتا على أن توقع طهران اتفاقية تجارة حرة مع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي في المستقبل القريب".

وأضاف نوفاك "كما اتفقنا على إزالة جميع الحواجز الموجودة في طريق تطوير التجارة الثنائية، مضيفاً أن حجم التجارة الثنائية زاد هذا العام، بنسبة 36.4%، ليصل إلى 3.3 مليار دولار، وسرعان ما سيصل إلى 4 مليارات دولار"، حسب موقع "أويل برايس" الأمريكي. لكن طهران أكثر تفاؤلاً، حيث تقول إن الرقم قد يصل إلى 6 مليارات "قريباً"، وفق تحليل نشره "كارنيغي" يوم 4 نوفمبر.

وتأتي تصريحات نوفاك في أعقاب تقارير تفيد بأن إيران وروسيا ستواصلان العمل على تفاصيل مبادلة إمدادات النفط والغاز بينهما، والتي يتوقع أن يتم التوقيع عليها بحلول نهاية 2022. يمكن أن تشمل صفقة التبادل 5 ملايين طن من النفط و10 مليارات متر مكعب من الغاز سنوياً، على الأقل في المرحلة الأولى من الاتفاقية. نوفاك قال أيضاً: "عمليات التسليم من روسيا إلى إيران قد بدأت بالفعل، وأنهم سيتطلعون

الآن لتوسيع أنواع المنتجات التي يشملها الاتفاق. وسبق أن وعدت شركة غازبروم، باستثمار 40 مليار دولار في قطاع النفط والغاز الإيراني".

إمكانيات بناء تحالف استراتيجي

بالنسبة لطهران، يُنظر إلى التحول في السياسة الخارجية نحو تزامن أوثق مع موسكو على أنه ضروري لتعزيز مرونة إيران في مواجهة الضغوط الخارجية. ولكن بغض النظر عن حماس إيران للترويج لتقارير تعزيز علاقاتها مع روسيا، فمن الواضح أن الجمهور الإيراني غير مقتنع بأن هذا سيخدم مصلحته الوطنية، أو أنه منتج، أو حتى يتوافق مع أيديولوجياته.

لقد حدد مؤشر إدراك الديمقراطية لعام 2022 (DPI) التابع لمؤسسة تحالف الديمقراطيات ومقرها كوبنهاغن أن 50% من الإيرانيين لديهم تصور سلبي عن روسيا، بينما أعرب 15% فقط عن وجهات نظر إيجابية عن موسكو. المواقف تجاه روسيا أكثر سلبية بين مواطني إيران منها بين المصريين والسعوديين -كلاهما شريك إقليمي وثيق للولايات المتحدة- أو حتى سكان حلفاء الولايات المتحدة في الناتو اليونان والمجر وتركيا، وفقاً للمؤسسة نفسها.

تعود التصورات السلبية للإيرانيين عن روسيا إلى ما قبل اندلاع الحرب في أوكرانيا. فقبل عقد من الزمان، في عام 2011 تحديداً، وجدت مؤسسة غالوب أن 13% فقط من الإيرانيين يوافقون على دور روسيا في العالم، بينما يعارضهم في ذلك 52% ممن ينظرون إلى هذا الدور بشكل سلبي.

أدى التاريخ المرير للتدخلات الإقليمية للإمبراطورية الروسية والخسائر الإقليمية التي تكبدتها إيران نتيجة الحروب الروسية الفارسية بين عامي 1651 و1828 إلى إدامة نظرة الإيرانيين إلى روسيا باعتبارها دولة "استعمارية". يشكل هذا التأريخ الأساس الذي حفز المشاعر الإيرانية السلبية ضد جيرانهم عبر بحر قزوين.

يتصور الجمهور الإيراني أن موسكو، فشلت مراراً وتكراراً في إظهار التزامها بعلاقات مفيدة للطرفين، وهناك مؤشرات على أنها لم تكن شريكاً موثوقاً به في أي

وقت مضى. حيث يحمل الإيرانيون روسيا جزئياً المسؤولية عن آلامهم الاقتصادية الحالية، معتقدين أنه من خلال التصويت لصالح ست قرارات في مجلس الأمن الدولي ضد البرنامج النووي الإيراني، بين عامي 2006 و2010، وافقت موسكو في الواقع على عقوبات الغرب. يؤكد العديد من الإيرانيين أنه لو استخدمت روسيا حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن للدفاع عن حليفتها "المفترضة"، فربما كانت مسارات المناكفات المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني وتبعاتها على الداخل قد اتخذت مساراً مختلفاً تماماً.

كذلك يرفض العديد من الإيرانيين أن يقتنعوا بقراءة مطابقة للسياسة الخارجية لبلدهم، وبالتالي لا ترى هذه المجموعة أي سبب للتمييز بين الولايات المتحدة وروسيا كقوى عظمى مدفوعة إلى حد كبير بمصالحها الخاصة بدلاً من المعايير الأخلاقية والتعددية، أو المسؤولية تجاه حلفائهم وشركائهم. يقولون إنه إذا كانت الولايات المتحدة المهيمنة تستحق الريبة وعدم الثقة بسبب سلوكها في الخارج، فلا ينبغي كذلك أن تُعفى روسيا من التدقيق النقدي، حيث إنها تضع أجندتها بشكل روتيني قبل سيادة القانون وليس لديها أي ندم في تعطيل النظام العالمي أو "خيانة حلفائها".

فضلاً عن نظرة الشعب الإيراني لروسيا والمستمدة من رواية النظام الإيراني نفسه، إذ تلوم كتب التاريخ القيصرية الروسية في خسارة الإيرانيين "للكثير من الأراضي". وفقاً للعقل الشيعي الذي يوظف المظلومية عموماً، فإن التاريخ التنافسي بين الروس والفرس يحتل مكانة كبيرة لدى الإيرانيين في فكرهم وفي نظرتهم إلى الروس.

في اجتماع عام 2007 مع بوتين في طهران، قال المرشد الأعلى علي خامنئي: "صورة الأمة الروسية في أذهاننا صورة مشرقة وإيجابية". أثار بيانه الدهشة وأعاد إلى الأذهان العديد من الأمثلة على كيفية إخضاع الإمبراطورية الروسية للسلالات الملكية الفارسية بمرور الوقت، وخاصة ملوك القاجار، وضم مساحات شاسعة من أراضي إيران.

فضلاً عما سبق، وبإسقاط التصريحات السياسية على أرض الواقع، فقد بلغت قيمة الاستثمار الروسي في محطة بوشهر للطاقة النووية، التي كان من المفترض أن تصبح

جاهزة للعمل في عام 2001 بموجب اتفاق بين إيران وميناتوم الروسية، 800 مليون دولار. لكن المشروع كلف طهران في النهاية أكثر من 11 مليار دولار واستغرق ما يقرب من أربعة عقود لإكماله بسبب التأجيلات المتكررة من قبل موسكو. محلياً، أصبحت المحطة النووية مثالاً على كيفية فشل العلاقات مع روسيا، على الرغم من تأكيدات الحكومة الإيرانية على عكس ذلك.

كذلك، بعد التوقيع على اتفاقية الوضع القانوني لبحر قزوين في عام 2018 من قبل الدول الخمس المطلة على البحر، كان هناك احتجاج كبير من قبل القوميين الإيرانيين بأن الحكومة قد تنازلت عن حصة إيران البالغة 20% من مياه بحر قزوين، واكتفت بنسبة 13%؛ لكي تنخرط مع روسيا – وهي تهمة كانت، في الواقع ، صحيحة إلى حد ما. حتى إن البعض أعاد صياغة الأسطورة القائلة بأن "إيران تسيطر على 50% من مياه بحر قزوين لكنها تخلت عن استحقاقها لكسب دعم روسيا".

خلاصة

تستمتع إيران حالياً بالدعاية المجانية التي توفرها لها الحرب الروسية مع أوكرانيا، فرغم التحفظ الإيراني الكبير في الاعتراف بأنها أمدت موسكو بطائرات مسيرة، إلا أن طهران أقرت مؤخراً بأنها "صاحبة المسيرات" التي تعطل البنية التحية في أوكرانيا. ورغم أنها استمرت بالتحفظ بقولها إنها صدرت هذه المسيرات إلى روسيا قبل بدأ العملية العسكرية في أوكرانيا، تستمر إيران في توظيف الدعاية المجانية التي تحظى بها طائراتها المسيرة لتسويقها بحيث تعمل جاهدة إلى التحول لدولة مصدرة للمنتجات العسكرية.

وكمؤشر إضافي على ركوب موجة الدعاية المجانية الحالية، فقد أفادت وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الحكومية أن "إيران أنتجت أول صاروخ بالستي تفوق سرعته سرعة الصوت، ونقلت وكالة أنباء إيران عن أمير علي حاجي زاده قائد القوة الجوية للحرس الثوري الإيراني قوله "إن السلاح يستهدف أنظمة دفاع مضادة للصواريخ ويمثل قفزة نوعية كبيرة". الملحوظ أن هذا الإعلان يأتي بعد أن قالت الولايات المتحدة في الأول من نوفمبر إنها "تخشى أن تحصل روسيا على صواريخ أرض-أرض إيرانية

لاستخدامها في أوكرانيا، بالإضافة إلى الطائرات بدون طيار التي اشترتها بالفعل من طهران".

كذلك قال وزير النفط الإيراني جواد عوجي "إن العقوبات على البلدين خلقت فرصاً اقتصادية يأمل أن تشمل قريباً البنوك وقنوات الدفع والاستثمار الروسي في صناعة النفط الإيرانية". ففيما يتعلق بالأهداف القريبة المدى، يبدو تعزيز التقارب والتعاون الاقتصادي مناسباً للدولتين للتخلص من الضغوط الأمريكية الحالية، إلا أن عوائده ستبقى محدودة كذلك خاصة بالنسبة إلى روسيا. إذ لا يعني أي تطور في علاقات الجانبين أن إيران ستكون قادرة على تعويض الاقتصاد الروسي عن الخسائر التي تكبدها نتيجة العقوبات الغربية. حتى لو كانت تلك التوقعات الخاصة بنمو حجم التجارة دقيقة، فإن هذا لا يزال أقل من 1% من إجمالي التجارة الخارجية لروسيا. هناك فجوة كبيرة بين إيران ودول مثل تركيا، التي تبلغ قيمة تجارتها مع روسيا نحو 30 مليار دولار في السنة.

بالمحصلة يحتاج هذا التحالف الذي يريد أصحابه بشدة أن يقولوا بأنه يتحول إلى بناء "استراتيجي" يحتاج إلى اختبار حقيقي للتأكد من سلامته ومن حجم قوته ومقدار الثقة التي اكتسبها. فعلى سبيل المثال يعتبر توصل روسيا إلى اتفاق مع الغرب، أو نهاية الحرب الأوكرانية أحد أوجه هذا الاختبار إذ لا تريد موسكو أن تعاملها إيران بندية، ولا تريد أن تتحرر إيران من الضغوطات الدولية.

في أمثلة بسيطة توظف روسيا الضربات الإسرائيلية في سوريا للحد من النفوذ الإيراني هناك، وعند بدأ المفاوضات النووية قايضت روسيا الاتفاق النووي الإيراني بمطالب لها لدى أمريكا. هذه الأمثلة تعكس حقيقة العلاقات الروسية الإيرانية، حقيقة سيكون من الصعب التأكد منها طالما الضغوطات والعزلة الدولية تمارس على الدولتين، لكنها ستظهر واضحة للعلن في حال رفعت الضغوطات عن أي من الدولتين، فاستعادة إيران مثلاً لاتفاقها النووي، أو نهاية الأزمة الأوكرانية ستكون اختبارات حقيقية أكثر موضوعية حول العلاقات الروسية الإيرانية، التي نتمسك بتوصيفها بعلاقات مواءمة في انتظار الاختبارات التي ستؤكد مواءمتها أو ستشير إلى تحولها إلى مسار استراتيجي.

المرأة الأفغانية
تحت حكم طالبان

مقدمة

تميَّزت فترة حكم طالبان قبل عشرين عاماً، بين عامي 1996 و2001، بانتهاكات واسعة وأعمال عنف وقمع ضد النساء، مثل حرمانهن من حقوقهن، والقيام بممارسات عنيفة ضدهن مثل قطع الرأس، والرجم حتى الموت، والإجبار على ارتداء البرقع. إلا أنَّه، وبعد الإطاحة بحكم طالبان عام 2001، وخلال العقدين الماضيين، تمكنت المرأة الأفغانية من تحقيق تقدم كبير، حيث استعادت الكثير من حقوقها، لاسيما في مجال التعليم وحرية الحركة، والمشاركة في الحياة السياسية والمدنية. حيث كرَّس دستور أفغانستان لعام 2004 المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء، كذلك سنَّ المشرعون الأفغان في كانون الأول/ديسمبر 2009 قوانين تجرم العنف ضد المرأة، وللمرة الأولى في تاريخ البلاد. لقد كانت مشاركة النساء الأفغانيات فاعلةً في

إعادة بناء البلاد، فخلال هذين العقدين من الزمن، تمكنت المرأة من شغل مناصب مهمة، حيث أصبحن وزيرات، وشغلن مناصب قضائية، وتدرجن ضمن سلك الجيش والشرطة، كما أصبحن رئيسات بلديات، وغير ذلك. كذلك تمكنت النساء من دخول البرلمان الأفغاني، وتخطت نسبة المقاعد التي شغلنها في تلك الفترة تلك المسجلة في الكونغرس الأمريكي.

يمكن القول، إنَّه خلال فترة الإطاحة بحكم طالبان اختبر الأفغان، لاسيما النساء، درجةً مهمةً من الحرية، لكن مع عودة الحركة إلى سدة الحكم في صيف 2021، باتت النساء محرومات من التمتع الكامل بحقوقهن الإنسانية. لقد خرقت طالبان تعهداتها فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان، وفرضت قيوداً صارمةً على النساء والفتيات، الأمر الذي أثار إدانةً واسعة النطاق، لاسيما من قبل المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان. ممارسات حركة طالبان الجديدة تجاه النساء تُبرز مساعي واضحة لتجهيلهن ومنعهن من التعليم؛ وبالتالي تكريس السيطرة على المجتمع وتحويله إلى بيئة منغلقة تنتج أجيالاً من الأطفال الجاهزين للتحول إلى مقاتلين متشددين في المستقبل، وهذا بطبيعة الحال يشير إلى انتصار الجناح الراديكالي في الحركة وسيادة رؤاه وتوجهاته، كما يظهر بشكل واضح عدم الاهتمام بمسألة اعتراف المجتمع الدولي.

إنَّ الاعتراف الدولي بحكومة حركة طالبان يوجب عليها أن تُجري تغييرات على سياستها ومنهج حكمها، لاسيما في قضايا الحقوق والحريات، مثل المساواة بين الجنسين، وضمان حقوق الإنسان، وغير ذلك، لكن يبدو واضحاً أنَّ القوى الراديكالية المتشددة في طالبان لا تريد ولا تهتم حالياً بالحصول على هذا الاعتراف الدولي، وهي تشعر بفائض قوة يمكنها من فرض نفسها كقوة مهيمنة وسلطة أمر واقع.

ارتباطاً بهذه الخلفية تتقصى الدراسة التي بين أيدينا شأن ووضع المرأة الأفغانية في ظل حكم حركة طالبان في أفغانستان، ثم تنتقل إلى الحديث حول خطورة الإجراءات التي تقوم بها الحركة ضد المرأة في المجتمع الأفغاني، والانعكاسات المحتملة لتلك الإجراءات، لاسيما لجهة توسع انتشار الجماعات الإرهابية خارج البلاد، وسعيها إلى تعميم الممارسات المتشددة في المجتمعات التي ينتشرون فيها. بالتالي انتشار الفكر المسؤول عن تفريخ الإرهابيين والمتطرفين.

أولاً: المرأة الأفغانية بعد عودة حكم طالبان

بعد مرور عقدين من الزمن، شهدا تحسينات سريعة في أوضاع المرأة الأفغانية، عادت حركة طالبان مجدداً إلى الحكم، لتبرز كقوة متشددة تسيطر على الدولة، وبات النساء تحت سيطرتها ضحية سلسلة انتهاكات طويلة طالت حقوقهن الأساسية. انتهاكات تبرز عبر قائمة طويلة من القيود المشددة والحرمان من أبسط الحقوق التي تتعلق بطبيعة حياتها في أدق التفاصيل مثل اللباس ومنع تعليمها ودخولها للمدارس والجامعات والعمل، وغير ذلك. لقد فُرِضَت فتاوى لا تقيد حياة النساء والفتيات اليومية فحسب، بل تسلبهن مستقبلهن، وتجرّدهن من هويتهن، لاسيما فيما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية[35]، إنَّ ما تشهده المرأة في أفغانستان يمكن توصيفه بالتدهور اليومي المستمر في أوضاعها، والذي يمتد إلى كل جانب من جوانب حقوق الإنسان الخاصة بهن، من مستويات المعيشة إلى الوضع الاجتماعي والسياسي وخضوعهن للعنف.

منذ استيلائها على السلطة، فرضت حركة طالبان قواعد تمنع النساء والفتيات من ممارسة حقوقهن الأساسية في التعبير والحركة والتعليم، ما أثَّر على حقوقهن الأساسية الأخرى في الحياة، وسبل العيش والرعاية الصحية والغذاء. الأمر الذي يجعل المرأة الأفغانية في ظل استمرار حكم حركة طالبان مهددة بالمزيد من الانتهاكات المستمرة. ويمكن تلخيص أبرز ما تعانيه المرأة الأفغانية من قيود وانتهاكات لحقوقها في ظل حكم حركة طالبان في الآتي:

فرضت طالبان على المرأة ارتداء النقاب (البرقع)، ويتحمل المحارم الرجال مسؤولية مراقبة ملابس النساء، ومن لا يلتزم بذلك يتعرض للعقاب بما في ذلك السجن والجلد[36].

حرمت طالبان جميع الفتيات تقريباً من الالتحاق بالمدارس في المرحلة الإعدادية

(35) محبوبة سراج، إحاطة أمام مجلس الأمن الدولي حول أفغانستان، 26 يناير 2022، https://www.womenpeacesecurity.org/wp-content/uploads/UNSC_Briefing_Afghanistan_Seraj_012022AR.pdf

(36) لارا أوين، أفغانستان تحت حكم طالبان: "أشعر بأن مجرد كوني امرأة يعتبر جريمة"، بي بي سي، 16 مايو 2022، https://www.bbc.com/arabic/world-61456137

والثانوية والجامعية.[37] أما في المرحلة الابتدائية فيفرض نظام الفصل بين الذكور والإناث.

منعت طالبان المرأة من حق التنقل بحرية، حيث تمنع عليها مغادرة منزلها إلا عند الضرورة، وتتم معاقبة أقاربها الذكور في حال انتهاك هذا الأمر. رغم أنَّ حرية التنقل تعد حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، وهي شرط أساس مطلق لقدرة المرأة على ممارسة النطاق الكامل لحقوقها، وأن تكون مشاركة بصورة فاعلة في المجتمع.[38]

منعت طالبان المرأة من القيادة، أو استخدام وسائل النقل العام، أو الانتقال ببساطة من مكان إلى آخر. الأمر الذي أدى إلى الحد من قدرة المرأة على طلب الحماية، والهروب من حالات العنف الأسري.

استبعدت طالبان النساء، إلى حد كبير، من الوظائف الحكومية[39]، كما منعتهن من مزاولة قائمة طويلة من الوظائف. النساء في الغالب، محظور عليهن أيضاً العمل من خارج المنزل، وتطلب منهن تغطية وجوههن في الأماكن العامة، وأن يكون لديهن مرافق ذكر عند السفر.

منعت طالبان النساء من السفر أو الذهاب إلى مكان عملهن دون أن يرافقهن أحد أفراد الأسرة الذكور، وهو مطلب مستحيل أن تحققه جميع العائلات.

منعت طالبان النساء من دخول جميع الحدائق العامة، حتى ولو كن برفقة أقارب ذكور، حيث تزعم الحركة أن تواجد النساء في الحدائق ينتهك الشريعة الإسلامية لأنه يؤدي إلى الاختلاط غير اللائق بين الرجال والنساء[40].

لا توجد نساء في حكومة طالبان، ولا وزارة لشؤون المرأة، مما يلغي فعلياً حق المرأة في المشاركة السياسية.[41]

---

(37) Afghanistan: Taliban's Catastrophic Year of Rule (2022), Human Rights Watch, https://www.hrw.org/news/2022/08/11/afghanistan-talibans-catastrophic-year-rule

(38) أفغانستان: سيما بحوث تصف توجيهات طالبان الأخيرة بأنها تصعيد إضافي بشأن القيود المفروضةعلى النساء والفتيات، الأمم المتحدة، 9 مايو 2022، https://news.un.org/ar/story/2022/05/1101262

(39) لارا أوين، مرجع سابق.

(40) لارا أوين، المرجع السابق.

(41) عام على سيطرة طالبان على أفغانستان، الأمم المتحدة، 15 أغسطس 2022، https://news.un.org/

حلَّت طالبان آليات مراقبة حقوق الإنسان، على غرار اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، كما قامت بتفكيك المحاكم المتخصصة بالعنف الجنساني، وخدمات دعم الضحايا[42]، كما حلت وزارة شؤون المرأة، التي تأسست عام 2001، واستبدلتها بوزارة "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر".

تتعرض النساء لأشكال متعددة من العنف القائم على النوع الاجتماعي، وليس لهن أي مكان يقصدنه للمطالبة بالعدالة والإنصاف في أفغانستان اليوم.

تؤثر الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها أفغانستان، والتي تهدد من يقدرون بـ95% من السكان، وبشدة على النساء والفتيات بشكل خاص، حيث تواجه النساء صعوبات متزايدة في الحصول على المساعدة والرعاية الصحية[43].

تتعرض النساء في أفغانستان للاحتجاز والاختفاء القسري والتعذيب، وإلقاء القبض عليهن بتهمة الفساد الأخلاقي.

أدت ممارسات طالبان إلى زيادة هائلة في حالات زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري، حيث تشير تقارير للأمم المتحدة إلى أن نحو 69٪ من النساء سيتعرضن للزواج القسري وقواعد المحرم وإلزامية ارتداء البرقع والحرمان من العمل تحت حكم طالبان[44].

تتعرض النساء اللائي يشاركنَ في الاحتجاجات السلمية ضد القواعد القمعية بحقهن للتهديد والاعتقال والاحتجاز والتعذيب والاختفاء القسري.

يبدو من الواضح أنَّ حركة طالبان وضعت سياسات تنطوي على تمييز ممنهج بحق المرأة، وتشكل انتهاكاً لحقوقها. الأمر الذي دفع العديد من المنظمات الدولية مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، والعديد من الحكومات، إلى إدانة ممارسات

1109012/08/ar/story/2022

(42) محبوبة سراج، مرجع سابق.

(43) Afghanistan: Taliban's Catastrophic Year of Rule, Op cit.

(44) حفصة رحموني، مستقبل النساء الأفغانيات مع تقدم طالبان.. مستقبل مظلم وخوف من فقدان الحقوق، يورونيوز، 16 أغسطس 2021، https://arabic.euronews.com/2021/08/16/women-and-girls-in-afghanistan-fear-returning-to-dark-days

طالبان تجاه النساء[45]، لاسيما ما يتعلق بحقهن في التعليم. لقد حثت هيئة الأمم المتحدة حركة طالبان على فتح المدارس لجميع الفتيات، وإزالة القيود المفروضة على توظيف النساء ومشاركتهن في رسم سياسات الأمة، وإلغاء جميع القرارات والسياسات التي تجرّد المرأة من حقوقها وإنهاء جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات[46].

ثانياً: خطورة إجراءات طالبان ضد المرأة

يشهد المجتمع الأفغاني منذ سيطرة حركة طالبان على الحكم عدداً من التحولات والظواهر التي تؤدي إلى فقدان المكتسبات فيما يتعلق بحقوق المرأة والإنسان وحريات التعبير التي تحققت خلال العقدين الماضيين. حيث يبدو من الواضح أن الحركة تهدف إلى تعزيز سيطرتها الداخلية بإعادة تشكيل المجتمع وفق قواعدها الإيديولوجية المتشددة التي تتفق مع سياستها المتطرفة.

إجراءات التمييز ضد النساء والفتيات في أفغانستان التي تقوم بها حركة طالبان ستؤدي إلى نتائج غاية في الخطورة، لاسيما فيما يتعلق بالتخريب الذاتي لبلد يواجه تحديات وأزمات كبيرة ومرهقة، حيث يشكل استبعاد النساء من جميع جوانب الحياة أسلوباً ممنهجاً يحرم الشعب الأفغاني من نصف مواهب وطاقات أبنائه[47]. فبدون المشاركة الكاملة للنساء والفتيات في جميع مناحي الحياة العامة، هناك فرصة ضئيلة لتحقيق السلام الدائم والاستقرار والتنمية الاقتصادية، كما سيكلف البلاد تأثيرات كبيرة فيما يتعلق بنموها الاجتماعي والاقتصادي.

إنَّ أبرز النتائج المتوقعة للانتهاكات التي تمارسها حركة طالبان بحق المرأة تمكن الإشارة لها من خلال:

تهديد السلم المجتمعي: فوفقاً للعديد من التقديرات، شهدت أفغانستان ارتفاع معدلات الهجرة إلى الخارج، لاسيما من النساء المتعلمات في إطار ما يعرف "بنزيف العقول"، وهو الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تراجع وتخلف المجتمع الأفغاني في

(45) Afghanistan: Taliban's Catastrophic Year of Rule, Op cit.

(46) عام على سيطرة طالبان على أفغانستان، مرجع سابق.

(47) عام على سيطرة طالبان على أفغانستان، المرجع السابق.

شتى المجالات. تشير بعض التقارير إلى نزوح ما يزيد على نصف مليون شخص عام 2021 بعد اجتياح "طالبان" للبلاد، نسبة معتبرة منهم من النساء.

بناء أجيال تعاني من أزمات اجتماعية وتخلف، حيث أن قرار حركة طالبان بمنع النساء من التعليم لا ينتهك حقهن الأساسي في التعليم فحسب، بل إنه يعني أن أجيالاً من الفتيات لن يكملن تعليمهن الأساسي، بل ويعرّضهن أيضاً لقلق متزايد وأخطار أكبر للاستغلال وسوء المعاملة، بما في ذلك الاتجار بالأطفال والزواج المبكر والقسري. الأمر الذي سيؤدي إلى نشوء أجيال بأكملها تعاني من أمراض اجتماعية خطرة ليس آخرها التطرف والإرهاب.

تحول المجتمع الأفغاني إلى مجتمع ذكوري من حيث الفكر والإيديولوجيا والديمغرافيا، الأمر الذي سينعكس بشكل واضح على آفاق النمو في هذا البلد الذي بدأ يشهد موجات نزوح نسائية بحثاً عن الأمان والتمتع بالحقوق.

انتشار ظاهرة الاتجار بالبشر نتيجة للتراجع الاقتصادي الكبير الذي شهدته أفغانستان منذ تولي حركة طالبان الحكم، لاسيما تجاه النساء.

انتشار ظاهرة الاتجار بالمخدرات، وخاصةً أن أفغانستان الدولة الأولى في زراعة الأفيون بالعالم. وقد نشطت بشدة هذه التجارة منذ استيلاء طالبان على الحكم؛ ما دفع دول الجوار إلى مطالبة الحركة بمنع تدفق تلك التجارة عبر الحدود.

تأثيرات اقتصادية على المجتمع الأفغاني، حيث أشارت تقارير متخصصة إلى أن إبقاء الفتيات خارج التعليم يكلّف الاقتصاد الأفغاني 2.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي السنوي بسبب خروج المرأة من القطاع المنتج، حيث كان إسهام الفتيات والنساء في اقتصاد البلاد يقدر بحوالي 5.4 مليارات دولار أمريكي[48]. لقد شكلت المرأة في أفغانستان عام 2020 نسبة 20 بالمائة من القوى العاملة في البلاد[49]؛ لذلك فإن خروجها من سوق العمل سيؤدي إلى تأثيرات اقتصادية خطرة.

(48) عام على سيطرة طالبان على أفغانستان، المرجع السابق.

(49) طالبان تنتهك حقوق المرأة وتطيح بمكاسب الماضي، دويتشه فيلا، 9 يناير 2022، https://p.dw.com/p/455SF

ظهور الصراع والاضطرابات الاجتماعية في أفغانستان، حيث ستؤدي السياسات التي تنتهجها حركة طالبان إلى تصاعد المقاومة الداخلية ضدها سياسياً ومجتمعياً وعسكرياً. فالمجتمع الأفغاني شهد تغيرات بنيوية خلال العقدين الماضيين تجاه مسألة حقوق الإنسان، لاسيما تجاه المرأة[50]. لقد بدأت بوادر المقاومة من خلال إعلان "جبهة المقاومة الوطنية" بقيادة أحمد مسعود شاه، والتي تعد من أكبر خصوم الحركة بأفغانستان، بدء حملة مسلحة كبيرة ضد الحركة.

انهيار محتمل للمجتمع الأفغاني: إن استمرار ممارسات حركة طالبان، لاسيما تجاه النساء، في ظل العزلة الدولية المفروضة عليها، قد يؤدي إلى انهيار أمني وسياسي، الأمر الذي قد يدفع مؤسسات دولية، لاسيما الأمم المتحدة، ودولاً كبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية إلى ممارسة ضغوط مكثفة على حركة طالبان لرفع القيود المجتمعية وتنفيذ تعهداتها السابقة باحترام حقوق المرأة والإنسان وحرية التعبير، على اعتبار أن انهيار دولة أفغانستان سيؤثر سلباً على الأمن بمنطقة آسيا الوسطى والشرق الأوسط، وسيؤدي إلى عودة الاقتتال بين التنظيمات الإرهابية الموجودة بها، وهو الأمر الذي لن تقبل به المنظمات والقوى الكبرى، خاصة مع عودة المد والانتشار للتنظيمات الإرهابية مجدداً.

ثالثاً: التأثيرات المحتملة لسياسة طالبان

إن عملية التجهيل التي تمارسها حركة طالبان تجاه المجتمع الأفغاني، لاسيما مع الإقصاء الممنهج ضد المرأة ومحاولة تغييبها من المجتمع، وإنهاء دورها في مختلف المجالات والمستويات، يبرز بشكل واضح محاولة الحركة إحكام سيطرتها على البنى المجتمعية، لاسيما ما يتعلق بخلق هيكلية اجتماعية تكون جاهزة لتلبية أهداف الحركة. إن غياب دور المرأة المتعلمة في تكوين الأسرة والمجتمع سيؤدي إلى خلق أجيال مليئة بالأزمات الاجتماعية كالجهل والأمية الأمر الذي يعزز من قدرة حركة طالبان على فرض سيطرتها على المجتمع وتحويله إلى مصنع دائم يمدها بالقوة والسلطة والمقاتلين. الأمر الذي يعزز من نفوذها وطول فترة استمرارها في الحكم.

(50) آنا بورشفسكايا، حركة طالبان لا تزال كما هي، لكن المجتمع تغيّر، معهد واشنطن، 1 ديسمبر 2021، https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/hrkt-talban-la-tzal-kma-hy-lkn-almjtm-tghywr

إن قيام طالبان بتجريد النساء من حقوقهن، وتحويلهن إلى مجرد أدوات يتم استخدامها في تفريخ المقاتلين المتطرفين والمتشددين، وسط غياب دور فاعل للمجتمع الدولي في الدفاع عن حقوق المرأة الأفغانية، سيؤدي إلى تعميم هذا النموذج من قبل الجماعات والتنظيمات الإرهابية والمتطرفة وتطبيقه في المجتمعات التي ينتشرون فيها على امتداد العالم الإسلامي، الأمر الذي سيسهم في زيادة انتشار هذه الجماعات وفكرها الإرهابي المتشدد، وهو ما يشكل خطراً يتجاوز نتائج سياسة حركة طالبان تجاه المرأة الأفغانية، إلى كامل المجتمعات الإسلامية التي تنتشر فيها التنظيمات الإرهابية.

إن أبرز الاحتمالات الممكنة جراء سياسة حركة طالبان يمكن توضيحها في الملاحظات التالية:

طالبان ليست في وضع يفرض عليها تقديم تنازلات تمس قواعدها الفكرية والإيديولوجية المتطرفة، فهي منذ أكثر من عام وهي تمارس انتهاكات واضحة فيما يتعلق بحقوق الإنسان عامة، وحقوق المرأة خاصة، وسط صمت دولي يتابع ما تقوم به الحركة فحسب. هذا الأمر في حال استمراره سيقود إلى استمرار الحركة في نهجها، وعدم توقع حدوث أي تغير جوهري في سياساتها وممارساتها في المستقبل، وخاصة تجاه النساء.

تحاول طالبان تحويل أنظار المجتمع الدولي بمختلف منظماته ودوله إلى القضايا الإنسانية، بعيداً عن مشروعها الخاص الذي يقوم على استعادة وتعزيز النفوذ والانتشار، ما يجعل أي محاولة ضغط عليها تتجه لتقديمها تنازلات في القضايا الإنسانية بعيداً عن القضايا الأكثر أهمية وجوهرية وهي تلك المتعلقة بالإرهاب والتطرف.

ما سبق يجعل من حركة طالبان النموذج والمثال الأبرز لدى بقية التنظيمات المتشددة، التي ستعمل على الاقتداء بها وبكل سياساتها وأيديولوجيتها في الأماكن التي تنتشر بها.

ستتمكن حركة طالبان من تحويل أي محاولة دولية للضغط عليها في إطار مشروعها إلى ملفات أخرى ذات بعد إنساني وحقوقي. لذلك يمكن فهم أسباب تصعيد الحركة لانتهاكاتها في ملفات حقوق الإنسان، لاسيما تجاه المرأة، فما تقوم به الحركة تجاه المرأة سيجعل المجتمع الدولي يركز عليها على حساب قضايا أخرى لا تقل خطورة وفي مقدمتها التطرف.

رابعاً: خلاصات

تعمدت حركة طالبان أن تجعل من مسألة حقوق الإنسان الأساسية، لاسيما حقوق المرأة، قضية سياسية، رغبة منها في استخدامها كأداة للحصول على موقف أفضل في المفاوضات مع المجتمع الدولي. لذلك، بدل أن تقدم الحركة تنازلات في ملفات سياسية، فإنها ستقدمها في قضايا مجتمعية وإنسانية.

إن قدرة حركة طالبان على تهميش دور المرأة وتغييبها من المجتمع الأفغاني ستمكنها من تحويل النساء إلى مصدر متجدد لأجيال متطرفة، وبالتالي ستتحول أفغانستان مرة أخرى إلى ملاذ آمن للإرهابيين، وأرض خصبة لشبكات الجريمة المنظمة.

صمت المجتمع الدولي تجاه انتهاكات حقوق المرأة من قبل حركة طالبان في أفغانستان سيشجع التنظيمات والمجموعات الإرهابية الأخرى على تعميم هذه الممارسات في المجتمعات التي ينتشرون فيها. بالتالي انتشار الفكر المتشدد المسؤول عن تفريخ الإرهابيين والمتطرفين. الأمر الذي يوجب على المجتمع الدولي اتخاذ موقف علني أكثر وضوحاً وحزماً لمساعدة النساء في أفغانستان، وإلا ستنتقل عدوى ممارسات طالبان تجاه المرأة إلى جميع الجماعات الإرهابية المتشددة. بالتالي، فإن المسار الحالي لأفغانستان، تحت حكم طالبان، يشير إلى أنها ستغدو في السنوات المقبلة دولة يُحرم فيها الناس من حقوقهم الأساسية[51].

ستتحول طالبان، لاسيما في ظل ممارساتها وإيديولوجيتها، إلى مصدر قلق حقيقي للدول المجاورة جغرافياً، ولكافة دول العالم الإسلامي، ذلك أن الإرهاب، والجريمة المنظمة، وتجارة المخدرات، وأزمة اللاجئين الناجمة عن حكم طالبان ستؤثر على النظام الدولي بأكمله.

(51) أفغانستان بعد عام من حكم طالبان: أوضاع كارثية وتهديدات أمنية متصاعدة، موقع عين أوروبية على التطرف، 1 سبتمبر 2022 ، https://icss.ae/short/link/1670473998

انعكاسات الحرب الروسية الأوكرانية على علاقات الصين بدول أوروبا

مقدمة

انتقدت Beijing Skyrizon، المستثمر الصيني في شركة "موتور سيتش"[52] الأوكرانية، إجراءات السلطات بالتأميم القسري لأصول الشركة ونقلها إلى عهدة وزارة الدفاع الأوكرانية. وقالت شركة Beijing Skyrizon في بيان صادر عنها: "نرفض بشدة سلوك أوكرانيا فيما يتعلق بتسييس السلوك التجاري العادي، والتأميم القسري لشركة موتور سيتش والنهب غير المعقول للحقوق والمصالح المشروعة للمستثمرين الصينيين في أوكرانيا". وشددت الشركة الصينية على أن المستثمرين لن يتخلوا أبداً عن النضال لحماية حقوقهم بشكل قانوني، وقالت: "سنواصل التواصل

(52) مؤسسة "موتور سيتش"، تقوم بتطوير وتصنيع وصيانة محركات التوربينات الغازية للطائرات والمروحيات، وكذلك وحدات التوربينات الغازية الصناعية. تستخدم منتجات "موتور سيتش" في الطائرات والمروحيات في 120 دولة.

بنشاط مع جميع الأطراف بطرق مختلفة، ولن نتخلى أبداً عن الكفاح لحماية حقوقنا بشكل قانوني".

وقد ذكرت وسائل إعلام أوكرانية، أن كييف قررت تأميم عدد من الشركات المملوكة من قبل الأوليغارشية الأوكران، بما في ذلك شركات مثل "أوكرنافتا" و"أوكرتاتنافتا" و"موتور سيتش". وقال سكرتير مجلس الأمن القومي والدفاع الأوكراني ألكسي دانيلوف، إن الأصول المؤممة للشركات في أوكرانيا، بما في ذلك "أوكرنافتا" و"موتور سيتش"، حصلت على صفة الممتلكات العسكرية وتم نقلها إلى عهدة وزارة الدفاع الأوكرانية.

وساعدت سياسة الحياد بشأن الحرب الروسية الأوكرانية، الصين في تفادي توترات مع الجانب الغربي. وهي الصورة النمطية التي تعودت القيادة الصينية على تصديرها والتي تبين مدى القدرة الصينية على التعامل في الأزمات أثناء الظروف الضاغطة. فلم تؤيد الصين قرار روسيا بالاعتراف بالأقاليم التي انفصلت عن أوكرانيا، وفي نفس الوقت لم تدن ذلك، كما أنها لم تدن إرسال روسيا قواتها إلى أوكرانيا. كما رفضت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية وصف العمليات العسكرية الروسية بأنها "غزو"، بالإضافة إلى رفضها إعطاء أي رد واضح بشأن موقف الصين مما يحصل في أوكرانيا[53].

من الناحية الاقتصادية، استفادت الصين اقتصادياً من الحرب، وبدا ذلك من خلال نمو حجم التبادل التجاري، مستغلة حاجة موسكو في ظل العقوبات الغربية. بحسب بيانات نقلتها وكالة شينخوا الصينية في 07 نوفمبر الجاري، فقد نما حجم التبادل التجاري بين روسيا والصين في الأشهر العشرة الأولى من 2022 بنسبة 33%. وأظهرت بيانات من الجمارك الصينية أن صادرات الصين إلى روسيا في الأشهر العشرة الأولى من العام الجاري نمت بنسبة 12.8% مقارنة بنفس الفترة من 2021 وبلغت 59.596 مليار دولار.

وفيما يتعلق بشهر أكتوبر الماضي، بلغ مستوى التبادل التجاري بين البلدين 17.637

(53) موقف الصين الحيادي تجاه حليفتها روسيا في الأمم المتحدة، تساؤلات وإجابات، موقع قناة الحرة ، 3 مارس 2022، https://icss.ae/short/link/1670474139

مليار دولار، إذ صدرت روسيا بضائع بقيمة 10.23 مليار دولار إلى الصين، فيما استوردت بضائع وسلعاً بقيمة 7.4 مليار دولار. يشار إلى أن حجم التبادل التجاري بين روسيا والصين في العام 2021 زاد بنسبة 35.8% مقارنة بالعام 2020 وبلغ حينها رقماً قياسياً عند 146.887 مليار دولار، بحسب بيانات وكالة روسيا اليوم. كما استفادت الصين من أسعار الغاز المسال الروسي المنخفضة، بحسب منصة S&B Global في سبتمبر الماضي.

من جهة ثانية، تأثرت الصين سلباً بالحرب الروسية الأوكرانية من الناحية الاستراتيجية؛ لأنها تعرقل تمددها الاقتصادي في العالم المتعلق بمبادرة "الحزام والطريق"، حيث تمثل أوكرانيا محطة مهمة للصين على طريق الحرير الجديد في خدمة السكك الحديدية السريعة بين الصين وأوروبا، وذلك بعد أن وقعت الصين اتفاقية تعاون مع أوكرانيا في مجالات تشمل تمويل وإنشاء البنية التحتية منذ العام 2020[54]. على المستوى التجاري، أصبحت الصين من أكبر الشركاء التجاريين لأوكرانيا. فقد قفزت الصين على روسيا لتصبح أكبر شريك تجاري منفرد لأوكرانيا في عام 2019، حيث بلغ إجمالي التجارة بين البلدين 18.98 مليار دولار 2020، بزيادة تقارب 80% عن عام 2013، بحسب وكالة رويترز.

كما زادت صادرات الصين إلى أوكرانيا بمعدل سنوي قدره 20.3 %، من 73.4 مليون دولار في عام 1995 إلى 7.46 مليار دولار في عام 2020. وتعد الصين أكبر مستورد للشعير الأوكراني وثاني أكبر مستورد للقمح الأوكراني، فيما شكلت صادرات الذرة الأوكرانية نحو 30% من واردات الذرة الصينية في العام 2020، بحسب بيانات رسمية أوكرانية نشرتها صحيفة كييف بوست.

علاقات الصين مع دول أوروبا الشرقية في ظل الحرب

أرسلت بكين في أبريل الماضي هوو يوزين الممثل الخاص لصندوق التعاون

(54) Liza Semko, Chinese firm to build $1 billion wind farm in Ukraine, The Kyiv Post, Oct. 31, 2020, https://icss.ae/short/link/1670474319

الاستثماري بين الصين وأوروبا الشرقية للقيام بجولة شملت 8 دول في المنطقة هي: التشيك، وسلوفاكيا، والمجر، وكرواتيا، وسلوفينيا، وإستونيا، ولاتفيا، وبولندا. وتأتي هذه الزيارة كمحاولة من الصين لتأكيد علاقاتها مع هذه الدول، ضمن مبادرة 17+1 وهي مبادرة تعاون رسمي، تعزز العلاقات التجارية والاستثمارية بين الصين والدول الـ17 في أوروبا الشرقية.

من الناحية الاقتصادية، تعد بولندا الشريك التجاري الأكبر للصين بين دول أوروبا الوسطى والشرقية وسابع أكبر شريك تجاري لها بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وفق بيانات بولندية، كما تعد بولندا مركزاً مهماً لمبادرة الحزام والطريق ومبادرة 17+1. وخلال الحرب الروسية الأوكرانية، حاولت بكين ووارسو تعزيز العلاقات الدبلوماسية، ولفتت الحكومة البولندية إلى أهمية تدخل الصين للتوسط في الصراع. وفي يوليو الماضي، أجرى الرئيس الصيني شي جين بينغ مكالمة هاتفية مع الرئيس البولندي أندري دودا ناقشا خلالها الأزمة في أوكرانيا، ولم يخف حينها الرئيس البولندي تأثير الحرب على التجارة الدولية والطرق الدولية. وفي أغسطس الماضي، رفضت الخارجية البولندية مقابلة الوفد الصيني لإعادة تقييم موقف المنطقة تجاه مبادرة 17+1.

بالنسبة إلى الدول الأخرى المشاركة في المبادرة، فقد ظهرت اختلافات في وجهات النظر بين بكين ودول أوروبا الشرقية، فعلى سبيل المثال، في أغسطس الماضي انسحبت إستونيا ولاتفيا من صيغة 17+1، بعد انسحاب ليتوانيا. وبالتالي، فمن المرجح أن هذه النماذج من العلاقات الصينية مع دول أوروبا الشرقية قد تأثرت إلى حد ما بالموقف الصيني من الأزمة الروسية الأوكرانية.

كيف تتعاطى دول أوروبا مع الوجود الصيني؟

تعي دول أوروبا صعوبة قطع العلاقات مع الصين، فلا يمكن من الناحية النظرية أن يتخذ الاتحاد الأوروبي مساراً تصادمياً مع الصين التي تشكل واحدة من كبريات الاقتصادات العالمية، ومن الناحية الاستراتيجية، فإن العلاقات مع الصين في هذه المرحلة مهمة جداً بالنسبة لاقتصادات الدول الأوروبية التي تعاني من انعكاسات الحرب

الروسية الأوكرانية. هذه الحاجة الأوروبية للصين، مرهونة بعلاقات أوروبا مع الولايات المتحدة من جهة، وبعلاقات الصين وروسيا من جهة ثانية، وبالمتغيرات الجيوسياسية من جهة ثالثة. وهذا ما ظهر بشكل جلي في أكتوبر الماضي، حيث عقد الأوروبيون قمة لهم في بروكسل، "لمناقشة استراتيجية حول علاقات الاتحاد الأوروبي مع الصين".

وفي بيان مقتضب صدر في ختام اجتماع مجلس الشؤون الخارجية قال الوزراء إن المجلس الأوروبي "أعاد تأكيد صلاحية نهج الاتحاد الأوروبي متعدد الأوجه بشأن الصين"، ووصف بكين بأنها "شريك يجب أن يتعامل معه الاتحاد الأوروبي، ومنافس قوي ومنهجي". ويحمل هذا البيان رسائل سياسية مختلفة ومتباينة، وقد يكون السبب في ذلك هو عدم قبول أو الحصول على موقف موحد من قبل الاتحاد الأوروبي اتجاه الصين. ويمكن القول، بأن الدول الأوروبية المؤيدة للعلاقات مع الصين، لها أسبابها الاستراتيجية والتي تتجلى فيما يلي:

أولاً، تخشى الدول الأوروبية من أن قطع العلاقات مع الصين ومع روسيا، سيجعلها تابعة للولايات المتحدة، وتحتاج الدول الأوروبية إلى الاستقلال السياسي والاقتصادي، والمشاركة البناءة مع كافة القوى الدولية بما لا يتعارض مع أمنها القومي. فعلي سبيل المثال، يحرص الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في العديد من المناسبات على الحديث عن أهمية بناء جيش أوروبي موحد. وبالتالي فإن العلاقات الاقتصادية مع العديد من الشركاء بما لا يضر بأمنهم القومي، يكون جزءاً مهماً من ماهية التطلع الأوروبي، لكي تصبح ككتلة وقطب سياسي دولي في عالم متعدد الأقطاب.

وتسعى فرنسا وحتى ألمانيا، إلى أن تتخذ أوروبا مساراً منفصلاً عن واشنطن، وقد تكون زيارة المستشار الألماني أولاف شولتس إلى الصين في 04 نوفمبر 2022، دليلاً على المحاولات الأوروبية لتنويع الشراكات الاقتصادية بعيداً عن أي سياسة تسعى واشنطن إلى فرضها. وقد أقر شولتس بأنه يسعى إلى "تنمية" التعاون الاقتصادي بشكل أكبر، بينما أقر بوجود وجهات نظر متباينة حيال عدد من القضايا. مضيفاً: "من الجيد أن يكون بإمكان الطرفين، تبادل وجهات النظر هنا بشأن جميع القضايا، حتى وإن كانت من منظورين مختلفين. لذا تسعى ألمانيا إلى مناقشة كيف يمكننا تطوير التعاون الاقتصادي، والتعاون في قضايا مثل تغير المناخ والأمن الغذائي".

ثانياً، خوف الاتحاد الأوروبي من أن يؤدي تصدع العلاقات مع الصين إلى حدوث انشقاقات داخل الاتحاد، ما ستكون له نتائج سلبية على المدى البعيد، بالنسبة لرؤية بعض الدول بما في ذلك فرنسا وألمانيا للدور الأوروبي المستقبلي على مستوى المجتمع الدولي. وحتى الآن، لايوجد إجماع أوروبي على رفض التعامل مع الصين، بل على العكس، فهناك عدد من الدول الأوروبية التي تدعم الصين ولا ترى في صعودها أي خطر عليها، مثل اليونان، والمجر، وإيطاليا، والبرتغال، وصربيا. فالمجر قامت مرتين بمنع صدور بيان من الاتحاد الأوروبي لإدانة الممارسات الصينية في هونغ كونغ.

ثالثاً، لا ترى الدول الأوروبية أن قطع العلاقات مع الصين مفيد، فالصين في طريقها لتجاوز الولايات المتحدة كأكبر سوق استهلاكية قريباً بحسب بيانات نشرتها مجلة الإيكونوميست في بداية 2022، مما سيصعب من الانفصال الاقتصادي بين أوروبا والصين، أو على أقل تقدير سيجعل عملية الانفصال بطيئة للغاية. فضلاً عن أن السوق الصينية قد ازدادت أهميتها بالنسبة للعديد من الشركات الأجنبية بشكل أكبر خلال جائحة كورونا، حيث مثلت الصين السوق الرئيسية التي تحقق معدل نمو في عام 2020. وبالتالي سيواجه الاتحاد الأوروبي صعوبة في إقناع الشركات الأوروبية بالإحجام عن التوسع في استثماراتها في الصين والتي تدر عليها أرباحاً طائلة في ظل الكساد الاقتصادي العالمي.

رابعاً، ترى الدول الأوروبية أن الشراكة الصينية الروسية والعلاقات التي تأخذ منحاً تصاعدياً بين الطرفين الروسي والصيني، قد تكون مؤشراً بالغ الأهمية، لناحيتين، فمن جهة، لا تريد أوروبا أن تكون محصورة سياسياً واقتصادياً وحتى أمنياً بين روسيا والصين، لأن ذلك يؤثر على أمنها القومي. ومن جهة ثانية، تسعى أوروبا إلى إنهاء الحرب في شرقي أوروبا، وقد ترى في بكين لاعباً يمكن أن يساعد في حل الصراع، من خلال العلاقات مع موسكو، ومن خلال مساعي الصين لتحقيق توازن في مصالحها بين أوروبا وبين موسكو. فقد كان ممثل السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل واضحاً بشأن دبلوماسية الصين، إذ تناول في حديث له لصحيفة إلموندو الإسبانية، ضرورة وجود وسيط لفض النزاع بين روسيا وأوكرانيا، واعتبر أن الصين قد تكون الوسيط المطلوب لذلك.

الرؤية

ذكرت تقارير استخبارية أن روسيا طلبت من الصين مساعدة عسكرية واقتصادية، مما دفع الدول الغربية إلى إصدار تحذيرات من القيام بذلك باعتبار أن الحرب في أوكرانيا هي قضية وجودية لبلدان وسط وشرق أوروبا، وبالتالي فقد ألقت أزمة أوكرانيا بظلالها على قمة بين الاتحاد الأوروبي والصين في أبريل الماضي، حيث كانت بكين تأمل في التمسك بجدول الأعمال المخطط له قبل الحرب الذي يركز على العلاقات الثنائية والجهود المبذولة لمعالجة تغير المناخ، بينما شددت رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، على الأحداث في أوكرانيا قائلة: "إنها ليست مجرد لحظة حاسمة لقارتنا، ولكنها أيضاً لحظة حاسمة لعلاقاتنا مع بقية العالم (..) الصين بصفتها عضواً دائماً في مجلس الأمن الدولي، تتحمل مسؤولية خاصة جداً، وأي دعم لقدرة روسيا سيؤدي إلى إلحاق ضرر كبير بسمعة الصين هنا في أوروبا".

من وجهة نظر تحليلية، فقد منح الصراع الدائر في شرق أوروبا الصين نفوذاً هائلاً داخل الاقتصاد الروسي، لكن بكين تدير توازناً صعباً بعدم التضحية بمصالح الصين الاقتصادية مع أوروبا مقابل إنقاذ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين. ولا يمكننا تجاهل ما حققته الصين من أرقام قياسية بفعل الركود الذي غرق فيه الاقتصاد الروسي وزاد من اعتماده على الصين، حيث أخذت الشركات الصينية تملأ الفراغ الفسيح الذي خلفه انسحاب الشركات الغربية من السوق الروسي، وتشير الأرقام إلى ارتفاع إجمالي تجارة السلع بين الصين وروسيا في الأشهر الثمانية الأولى من هذا عام 2022 إلى 117.2 مليار دولار، بزيادة بلغت 31%.

ومن وجهة نظر اقتصادية، تعد روسيا في ظل ركودها الاقتصادي المستمر أقل أهمية في نظر بكين، دون حساب صادرات الطاقة التي تمثل 70% من صادرات روسيا إلى الصين، وأغلبها من الغاز والنفط. ولكن تلك النسبة باتت مهددة في العقود القادمة، ومعها أيضا أهمية موسكو بصفتها مورداً مهماً للطاقة، نظراً لأن بكين تخطو نحو تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري عموماً، في خضم خطة جديدة تستهدف تصفير انبعاثات الكربون، وزيادة حصة طاقة الرياح والطاقة الشمسية.

ومن المستبعد أن تغامر الصين بعلاقتها الاقتصادية مع أوروبا من أجل بوتين، فهي ثاني أكبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي بعد الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول للصين، كما أن أوكرانيا نفسها بلد مهم في العلاقات الاقتصادية الصينية مع أوروبا. علاوة على ذلك، دأبت روسيا دوماً على منع نقل التكنولوجيا العسكرية المتقدمة لأسلحتها إلى الصين بالنظر إلى علاقات الجارين المُعقَّدة في آسيا وتاريخ التوتُّر بينهما، في حين زودت أوكرانيا الصين لسنوات بتكنولوجيا عسكرية مهمة في مجال الطائرات المقاتلة وحاملات الطائرات، بالنظر إلى قطاع الصناعات العسكرية الضخم الذي ورثته كييف من السوفييت.

التطرف في بنغلاديش..
من أنصار الإسلام إلى داعش

مقدمة

سُجل مؤخراً تزايد في حالات الإعلان عن تفكيك الخلايا المتشددة بالمنطقة الحدودية بين الهند وبنغلاديش، مع اتهامات لجماعة "أنصار الإسلام"، التي كانت تسمى في وقت سابق جماعة "أنصار الله البنغالية"، وهي الفرع البنغالي لتنظيم القاعدة في شبه القارة الهندية، الأمر الذي يثير مخاوف متزايدة من احتمال تفاقم الأخطار المرتبطة بالإرهاب في المنطقة خلال الفترة المقبلة، خاصة في ظل وجود عوامل محلية تغذي العنف، مثل تصاعد المد اليميني وتأثيره في السياسات الهندية تجاه الأقليات وتحديداً المسلمة في المناطق الحدودية، والضغوط الاجتماعية والاقتصادية في بنغلاديش ارتباطاً بأزمة اللاجئين الروهينغا.

وذكرت شرطة آسام الهندية، في 28 يوليو 2022، أنه تم اعتقال 12 شخصاً في منطقتين من الولاية يشتبه في أن لهم صلات بجماعة "أنصار الإسلام"، وفي 5 مارس 2022 ألقت الشرطة الهندية أيضاً القبض على مجموعة من المتطرفين مرتبطين بالجماعة نفسها، من بينهم مواطن بنغالي يدعى سيف الإسلام، معروف باسم هارون راشد، يعمل في مسجد في دكاليبارا، فضلاً عن عناصر من السكان المحليين.

وفي أواخر أكتوبر الماضي، قالت الشرطة الهندية إنها اكتشفت روابط بين متحف "ميا" في ولاية آسام وبين تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة الهندية، وأن مؤسس المتحف، موهار علي، تلقى 10000 دولار من التنظيم. من جهتها تقول منابر إعلامية هندية، إن قضية المتحف مهمة لأن المسلمين الناطقين باللغة البنغالية، والذين غالباً ما يُتهمون بأنهم مهاجرون غير شرعيين من بنغلاديش، يشار إليهم باسم "ميا" في آسام بطريقة ازدراء. كما أشارت التقارير الهندية كذلك إلى الارتفاع الملحوظ في توظيف تنظيمي "داعش" و"أنصار الإسلام" لشبكة الإنترنت، واستغلال الظروف التي تواجهها مناطق الهند الحدودية مع بنغلاديش خاصة منطقة آسام، وكذلك سياسات حزب بهاراتيا جاناتا الحاكم في الهند مثل قانون الجنسية الذي يستثني مسلمين من حق الحصول على جنسية الهند، باعتبار أنهم مهاجرون خاصة من بنغلاديش؛ من أجل التجنيد للتنظيمين المتطرفين.

على الصعيد الأمني هناك الكثير ليحلل ويناقش حول رد فعل كل من الحكومتين الهندية والبنغالية على أخطار عودة أو صعود التطرف في شبه الجزيرة الهندية، وكذلك ميانمار في ظل التجنيد الكبير لصالح الجماعات المتطرفة من داخل ملاجئ الروهينغا في بنغلاديش والتي تستضيف أكثر من مليون شخص.

انطلاقاً من هذه المقدمة سنعمل على تقديم تعريف أوسع وأشمل لجماعة "أنصار الإسلام"، مع الإشارة إلى تموضع تنظيم "داعش" الإرهابي في بنغلاديش كذلك، وهو ما سيقودنا إلى واقع هذه الجماعات اليوم، ويعطينا بناء أقوى لتصور مستقبلها، وقراءة أخطارها في بنغلاديش والهند وشبه الجزيرة الهندية بشكل عام.

أنصار الإسلام

في أواخر ديسمبر 2021، حذرت وكالات مكافحة الإرهاب البنغالية من احتمال عودة جماعة أنصار الإسلام في بنغلاديش (AIB)، التي تعمل أيضاً كجناح رسمي لتنظيم القاعدة في شبه القارة الهندية (AQIS) وتدعم بشدة حركة طالبان الأفغانية. ووفقاً لهذه الوكالات، تقوم أنصار الإسلام بالتجنيد والتدريب في المناطق النائية من بنغلاديش. رغم عمليات مكافحة الإرهاب التي استهدفت مخابئ الجماعة على مدى السنوات الماضية، والتي شملت توقيف العشرات خلال 58 عملية في عام 2021 وحده، وفقاً لتقرير نشرته صحيفة "ديلي ستار" البنغالية، بتاريخ 24 ديسمبر 2021، إلا أن المجموعة تمكنت من الاستمرار.

التقديرات البنغالية الرسمية تقول إن الجماعة التي تبايع تنظيم القاعدة، استخدمت التجنيد عبر الإنترنت على نطاق واسع، وقامت باستقطاب لاجئين ونساء من الروهينغا سراً، وتوظيفهم في عمليات جمع المعلومات الاستخبارية وخدمات نقل البريد السريع، فضلاً عن قيامها بوضع خطة لمهاجمة أهداف سهلة تشمل الكتاب المناهضين للإسلام والعلمانيين، فضلاً عن مثقفين، وأخرى صعبة تشمل السفارات الأجنبية، بالإضافة إلى الكيانات والأفراد الذين يروجون لإيديولوجيا "هندوتفا" القومية الهندية في البلاد.

في وقت مبكر من أغسطس 2015، كان تنظيم القاعدة قد هدد بقتل أي شخص ينتقد النبي محمد صلى الله عليه وسلم أو يهينه، أو يحرف الإسلام، أو أعرب عن معارضته لتطبيق الشريعة الإسلامية، وفي هذا السياق اعتبر المتحدث باسم التنظيم في شبه الجزيرة الهندية/جماعة أنصار الإسلام في بنغلاديش، عبد الله أشرف، قتل المدون نيلوي نيل في عام 2015 "انتقاماً لشرف رسول الله" وأعلن الحرب "على أعداء الله"، وفي العام نفسه حظيت هذه الجماعة باهتمام دولي عندما قُتل المواطن الأمريكي المولود في بنغلاديش والمؤلف العلماني، أفيجيت روي، وأصيبت زوجته رافيدا بونيا أحمد، بجروح خطرة على يد جماعة أنصار الإسلام في دكا.

بعد ست سنوات، في عام 2021، حكمت محكمة مكافحة الإرهاب على خمسة من

مقاتلي الجماعة بالإعدام، وعلى متشدد آخر بالسجن مدى الحياة. كما أعلن برنامج المكافآت من أجل العدالة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية في 20 ديسمبر 2021، عن مكافأة قدرها 5 ملايين دولار لمن يدلي بأي معلومات عن الأعضاء الهاربين المتورطين في الهجوم على روي وزوجته.

التكتيكات الجديدة لـ"أنصار الإسلام"

في توصيف لتكتيكات الجماعة تقول مؤسسة جيمس تاون في دراسة مطولة حول الجماعة نشرتها في سبتمبر 2022: "تقوم الجماعة بإحياء استراتيجيتها في عمليات القتل المستهدف لخنق حرية التعبير والمثل المعادية للإسلام أو تلك العلمانية، ولكن بطرق جديدة. على سبيل المثال، حدث أول اعتقال على الإطلاق لامرأة ناشطة في الجماعة في أغسطس الماضي، مما يشير إلى أن أنصار الإسلام لديها حملة تجنيد نسائية عبر الإنترنت. قام المحققون أيضاً بتتبع حسابين على Facebook، وآخر على ChirpWire، والعديد من حسابات Telegram والقنوات التي تضم ما يقرب من 25000 متابع. كما كشف اعتقال المجند الرئيسي في جماعة أنصار الإسلام، عزام الجليب، في نوفمبر 2021 عن حملة المجموعة الشعبية للتجنيد عبر الإنترنت. ووجد أيضاً أن أعضاء المجموعة استخدموا البريد الإلكتروني وخدمات مشاركة الملفات، مثل توتانوتا وJabber.net، للتهرب من الكشف الإلكتروني".

ومن خلال قناته المخصصة على يوتيوب "شبكة الأمة"، يطلق الرئيس الروحي لجماعة الإسلام، وعضو القاعدة المتشدد تميم العدناني، مواد دعائية، وقد لوحظ توظيفه لعودة طالبان إلى السلطة في أفغانستان إعلامياً، حيث أشاد في خطب صوتية ومرئية باللغة البنغالية، "بانتصار طالبان على قوات الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي باعتباره انتصاراً للإسلام". وحث في مقطع فيديو نشره على اليوتيوب في 28 أغسطس 2021 على "القتال بشكل عاجل في سبيل الله لإقامة حكم إسلامي في جنوب آسيا والعمل ضد الحكومات الديمقراطية".

ومع تزايد الاحتجاجات المعادية للهندوس والغرب على وسائل التواصل الاجتماعي، لا تزال المواد الدعائية المنشورة في البوابات المؤيدة لتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة الهندية تركز على الدعوة إلى العنف ضد المجتمعات الهندوسية في الهند وبنغلاديش.

وجاء في تقرير نشره موقع الفردوس بتاريخ 3 فبراير 2022: "تسلط مثل هذه البوابات والمنتديات المؤيدة للإسلاميين الضوء بانتظام على الأحداث المتفرقة المعادية للمسلمين في شبه القارة الهندية وتستغلها، كما أنها تسلط الضوء بشكل انتقائي على الخطب المعادية للمسلمين والعنف. تتهم بوابات اللغة البنغالية الموالية لتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة الهندية وجماعة أنصار الإسلام بشدة الحكومتين الهندية، والبنغالية، والأجهزة الأمنية، ووسائل الإعلام، والمحاكم بالتواطؤ الاستراتيجي ضد المسلمين وتلومهم على الصمت إزاء هجمات العصابات على المسلمين الهامشيين في الهند".

مع وجود حوالي 700 إلى 800 عضو نشط، تركز معظم حملات الاستقطاب التي تنظمها بشكل مستمر جماعة "أنصار الإسلام" على المجتمعات المهمشة والفقيرة خاصة في البيئات القروية، مثل دیناجبور، ونتراكونا، وجمالبور، ومادهوبور، وتانجيل، ومؤخراً بدأت حملات التجنيد هذه تركز كذلك على النساء.

قراءة في مسار الجماعات الجهادية في بنغلاديش

السياق وراء صعود جماعة أنصار الإسلام هو الصدام المستمر منذ عقود بين الليبراليين العلمانيين والأصوليين الدينيين في بنغلاديش. فرغم أن حرب التحرير عام 1971 كانت بمثابة انتصار للقومية في بنغلاديش، إلا أن الإسلاميين لم يهزموا بالكامل. في غضون بضع سنوات، تم إحياء الجماعة الإسلامية الرائدة في البلاد التي تم حظرها لدورها في حرب عام 1971، واستفادت من الرعاية التي تلقتها من الأنظمة المتعاقبة، سواء كانت عسكرية أو مدنية. كما شكلت مدارسها التي انتشرت منذ منتصف الثمانينات أيضاً، أرضية لإمداد الجماعات الإسلامية المتشددة بالمجندين الشباب.

بنغلاديش شهدت موجتين من التطرف الديني في العقود الثلاثة الأخيرة، الأولى كانت ما بين 1999 و2005 بقيادة البنغاليين الذين قاتلوا إلى جانب "المجاهدين" الأفغان في الثمانينات، وسيطرت على التطرف الديني مجموعات مثل حركة الجهاد الإسلامي في بنغلاديش (HUJI-B) وجماعة المجاهدين في بنغلاديش (JMB)، وخلال هذه الفترة وصل ائتلاف صديق للأصولية بقيادة الحزب القومي البنغالي

(BNP)، وعضوية الجماعة الإسلامية وأوكيا جوتي الإسلامية إلى السلطة. لكن في عام 2005 بدأت حكومة بنغلاديش، وتحت ضغط دولي، في حظر الجماعات المتطرفة والجهادية المختلفة، مع حملة أمنية تسببت في هدوء النشاط المتطرف على الرغم من استمرار الجماعات المحظورة المختلفة في العمل تحت أسماء أو واجهات جديدة.

كان هدف الجماعات المتطرفة الرئيسية في الفترة 1999-2005 هو فرض تفسير صارم وضيق للشريعة الإسلامية في بنغلاديش. لقد سعوا لتحقيق ذلك من خلال تقويض سلطة الدولة عبر تنفيذ هجمات جعلت الدولة تبدو ضعيفة وعاجزة. في 2005، على سبيل المثال، نفذت جماعة المجاهدين البنغال الإرهابية أكثر من 500 هجوم بالقنابل متزامنة، في أكثر من 300 موقع في عموم بنغلاديش.

على النقيض من ذلك، يبدو أن الموجة الثانية التي بدأت بعد 2005 ولا تزال مستمرة لديها أهداف أقل شمولية؛ على الأقل في الوقت الحالي، إذ تهدف إلى إسكات أصحاب الآراء العلمانية و/أو الملحدة. الهجمات بالقنابل في هذه الموجة نادرة، إذ يبدو أن مجموعات مثل "أنصار الإسلام" أصبحت تنتهج القضاء على الأفراد المحددين على وجه التحديد عن طريق عمليات الطعن في الأماكن المزدحمة، وبالتالي كانت المناجل والسواطير هي الأسلحة الأكثر استخداماً. إن بساطة مثل هذه الهجمات جعلت من الصعب على شرطة بنغلاديش منعها.

لكن رغم أن أساليبهم في قتل المعارضين بدائية، إلا أن الجماعات الجديدة بارعة من الناحية التكنولوجية، إذ أن لديها حضوراً كبيراً في الفضاء الإلكتروني، تخصص جزءاً منه لنقد الكتاب العلمانيين والملحدين على وسائل التواصل الاجتماعي. تستخدم هذه الجماعات أيضاً الإنترنت للدعاية، يقال إن جماعة أنصار الإسلام، تترجم مواد القاعدة على الإنترنت إلى البنغالية وتنشرها، وبالتالي تعمل كحلقة وصل مهمة بين الحركة الجهادية العالمية والسكان المحليين.

ومما يزيد من تعقيد الموجة الحالية من التطرف الديني في بنغلاديش التأثير المتزايد لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) على الإسلاميين الشباب، إذ لفتت تقارير في وسائل إعلام بنغالية الانتباه بشكل خاص إلى اعتقال بنغاليين يجندون مواطنين

محليين نيابة عن تنظيم داعش. إذا كان هذا صحيحاً، فمن المحتمل ألا تكون الموجة الثانية من التطرف في بنغلاديش مطولة فحسب، بل ستكون أيضاً أكثر حدة وعنفاً.

داعش في بنغلاديش

في 9 أغسطس 2019، بعد يوم من اعتقال السلطات البنغالية لخمسة شباب مؤيدين لتنظيم داعش في العاصمة دكا، قامت "وكالة أعماق" التابعة للتنظيم بتحميل مقطع فيديو جديد باللغة البنغالية، حثت فيه أنصارها على استهداف "العدو القريب"، وتحديداً القادة السياسيين والبرلمانيين وأعضاء الأجهزة الأمنية وإنفاذ القانون وغير المسلمين. وفي 2019 أيضاً اكتشفت السلطات البنغالية عبوات ناسفة مع أخرى كبيرة من عبوات غاز البوت مزروعة خارج موقعين للشرطة في دكا، ربما كانت تهدف إلى تضخيم تأثير الانفجار. وفي وقت سابق من هذا العام -2022-، تم استخدام متفجرات مماثلة (باستثناء عبوات البوتاجاز) من قبل جماعة مجاهدي بنغلاديش الجديدة (Neo-JMB)، وهي فصيل موالٍ لتنظيم داعش تابعٌ لجماعة مجاهدي بنغلاديش، لاستهداف مخفر وسيارة للشرطة في موقعين مختلفين داخل العاصمة دكا، مما أدى إلى إصابة عدد من أفراد الأمن.

تتمثل الاستراتيجية الحالية لداعش في بنغلاديش في استهداف الشرطة والترويج لهجمات الذئاب المنفردة. وتخدم مهاجمة الشرطة ثلاثة أغراض بالنسبة للتنظيم المتطرف، أولاً، من خلال مهاجمة الشرطة، يولّد تنظيم الدولة دعاية ويرسل رسالة مفادها أنه يمكنه حتى استهداف قوة من الدولة التي "يراها مرتدة". ثانياً، من خلال استهداف الشرطة، فإنه يستهدف إضعاف معنويات "العدو" الذي يقود القتال ضده. ثالثاً، تهدف الهجمات إلى خلق حالة من الذعر والفوضى بين السكان. ويسلط تحقيق أجرته السلطات البنغالية مؤخراً بشأن أحد الموالين لتنظيم الدولة تم القبض عليه في أغسطس 2019 الضوء على هذا الاتجاه الناشئ. وفقاً للمحققين، فإن مجموعات الذئاب المؤيدة لتنظيم الدولة عموماً بلا قيادة ولديها قدرة مستقلة على التخطيط للعمليات على عكس الخلايا النائمة.

تنظيم داعش في بنغلاديش قادر على التجنيد داخل الجماعات الإرهابية الموجودة،

وكذلك في صفوف الشباب الذين ليس لديهم سجل سابق في المشاركة في أعمال العنف، وبحسب وحدة مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود في بنغلاديش تم تجنيد 82% من النشطاء الذين تم اعتقالهم عبر الإنترنت. على الرغم من حدوث انخفاض كبير في إنتاج المواد الدعائية باللغة المحلية، إلا أن المواد الموجودة في المجال الإلكتروني كثيرة وتتم قراءتها بشكل متكرر والإشارة إليها ومشاركتها من قبل أتباع التنظيم.

كذلك تجدر الإشارة إلى أن داعش استطاع التجنيد من بين طبقات المجتمع الأكثر تعليماً وحضرية والأكثر رفاهاً، إلى جانب قدرته المثيرة للاهتمام على تجنيد النساء والأطفال. تؤكد المجموعة على الوحدات الأسرية لضمان السرية وتجنب الكشف. لا يزال دور المرأة في خلايا داعش في بنغلاديش سلبياً في الغالب، وغالباً ما يكون تجنيد النساء نتيجة تأثير أزواجهن المتطرفين، رغم أن هناك العديد من الحالات التي تحولت فيها النساء إلى التطرف الذاتي وأخذن دوراً واضحاً.

على الرغم من الاستجابة المستمرة من طرف السلطات للتهديدات الإرهابية، يبدو أن تنظيم داعش في بنغلاديش قادر على تنفيذ عمليات، ومن المحتمل أن تتمتع الخلايا التابعة له مستقبلاً بالقدرة على تجميع العبوات الناسفة والوصول إلى الأسلحة الخفيفة التي يتم تهريبها إلى البلاد عبر الهند وميانمار. ففي يوليو 2019، أشار تقرير إعلامي محلي إلى زيادة توفر الأسلحة الصغيرة والمتفجرات.

ووفقاً لمعهد واشنطن للدراسات: "تشير التطورات الأخيرة إلى أنه على الرغم من جهود مكافحة الإرهاب المستمرة في بنغلاديش، لا يزال تنظيم داعش يمثل تهديداً رئيسياً لأمن البلاد الداخلي". فرغم تضاؤل القدرة الإجمالية للمجموعة، لا ينبغي تجاهل القدرة المتبقية ويجب أن تظل الوكالات ذات الصلة يقظة، ولا ينبغي استبعاد احتمالات شن هجمات واسعة النطاق من قبل داعش.

بينما يجب على بنغلاديش أن تواصل عملياتها الاستباقية لمكافحة الإرهاب، ينبغي أن تعد سكانها لأية هجمات مستقبلية. لقد حان الوقت لبنغلاديش لإنشاء وحدة مخصصة لمكافحة الإرهاب مع ولاية قضائية وطنية للتحقيق. كما ينبغي لبنغلاديش مراجعة ومعالجة الثغرات الموجودة في نظام العدالة الجنائية الحالي لضمان الأمن الداخلي.

في ملاحظة أخيرة، يمكن أن يعتمد نجاح أو فشل مبادرات مكافحة الإرهاب في بنغلاديش أيضاً على المسار المستقبلي للصراعات في جوارها المباشر، ولاسيما غرب ميانمار. تستضيف بنغلاديش حالياً حوالي 1.1 مليون مسلم من الروهينغا من ميانمار فروا من الاضطهاد، وهناك حاجة إلى التزام أقوى من المجتمع الدولي وأصحاب المصلحة الإقليميين لوضع حد لأزمة الروهينغا من خلال ضمان العودة الآمنة والكريمة لهم إلى ميانمار. سيقطع هذا شوطاً نحو ضمان عدم حصول تنظيم داعش على مجموعة جديدة من المجندين من مخيمات اللاجئين في بنغلاديش أو استخدام محنة الروهينغا كجزء من سردية التنظيم عن أن الإسلام والمسلمين تحت الحصار من "أعدائه"، ما يستلزم الرد الجهادي.

الهند بين التطرف الإسلامي والدعاية اليمينية

في مقال منشور على The Geopolitics (TGP) في الثاني عشر من أغسطس 2022 تقول الدكتورة Rudabeh Shahid: "قد يكون مفاجأة لكثير من الناس أن المسلمين الناطقين باللغة البنغالية يشكلون ثاني أكبر مجموعة عرقية لغوية إسلامية في العالم بعد المسلمين العرب. منذ حوالي عقد من الزمان، كنت أبحث في التعداد الوطني الهندي ولم ألحظ فقط العدد الكبير من المتحدثين بالبنغالية في ولايات الهند المحيطة ببنغلاديش، ولكن أيضاً وجود عدد كبير من السكان المسلمين في تلك المناطق. في ذلك الوقت، كانت الأدبيات المتعلقة بالمسلمين البنغاليين الذين يعيشون في الهند محدودة، مع تركيز المنح الدراسية المتعلقة بالهوية البنغالية المسلمة إلى حد كبير على بنغلاديش. في السنوات الأخيرة، ظهر المسلمون البنغاليون في الهند في الأخبار بسبب صعود حزب بهاراتيا جاناتا اليميني، الذي يحاول بشكل متزايد وصفهم بأنهم أجانب في خطابه السياسي المحلي". كما تقول التقارير بأن البنغال في هذه المناطق الهندية يطلق عليهم اسم "ميا" وهو اسم مرتبط بـ"الازدراء"، زاد استخدامه مع حملة حزب بهاراتيا جاناتا الانتخابية التي ركزت على أن هذه المناطق هي "للهنود" فقط، الأمر الذي زاد من حالة الاستقطاب، وأعطى ذخيرة للدعاية القائلة بارتفاع الإحساس بـ"المظلومية" لدى المسلمين، وبالفوقية لدى الهندوس وهو ما يعتبر أرضية تجنيد مواتية للمتطرفين.

وبالنظر إلى الحدود، تشترك ولاية آسام الهندية في حدود طولها 262 كيلومتراً مع بنغلاديش، منها 201 كيلومتر تم تسييجها. هناك امتدادات يسهل اختراقها، وعلى طول الحدود في الدولة وفي الدول المجاورة تسهل عمليات التهريب والتسلل. تأثرت ولاية آسام سلباً بالهجرة غير الشرعية من بنغلاديش ونيبال، فعلى مدى العقود الماضية استوطن كثير من الهندوس والمسلمين، بمن فيهم اللاجئون، مساحات شاسعة من الأراضي في ولاية آسام وشكلوا تجمعات خاصة بهم، مما أدى إلى نشوب صراعات مع المجتمعات المحلية على فترات. نسبة كبيرة من سكان تلك التجمعات غير مؤهلة للحصول على الجنسية وفقاً للمعايير التي وضعتها الحكومة الهندية والاتفاقيات التي تم التوصل إليها بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني في ولاية آسام. وتخشى وكالات الأمن الهندية أن تجد نماذج الإرهاب الدعم بين قسم من المسلمين من أصل بنغالي في ولاية آسام، والذين هم إما مهاجرون غير شرعيين أو متأثرون بأفكار متطرفة، وقد حددت عدداً من "المناطق المعرضة للخطر" وعززت المراقبة هناك.

خلاصة

مع اقتراب موعد الانتخابات الوطنية في بنغلاديش، ستحاول جماعة أنصار الإسلام التحريض على العنف الطائفي. قد تكون هناك حوادث خلال احتفالات دورجا بوجا مرة أخرى حيث ستزيد المعارضة من خطابها المعادي للهند وضد رئيسة وزراء بنغلاديش الشيخة حسينة ورابطة عوامي. لقد هدد الوباء الذي أعقبته حرب أوكرانيا وارتفاع أسعار الطاقة والسلع اقتصاد بنغلاديش، حيث كان هناك حديث في وقت من الأوقات عن أن بنغلاديش يمكن أن تواجه مشكلات مماثلة لمشكلات سريلانكا. على الرغم من أن هذا يبدو غير مرجح، تحتاج الشيخة حسينة إلى كل من الهند والصين لتحقيق الاستقرار في اقتصاد بلدها والحفاظ على الأسعار تحت السيطرة.

الهند من المتوقع أن تساعد في تعزيز أكبر للعلاقات الهندية البنغالية، لاسيما بعد اتفاقيات تقاسم المياه التي قربت أكثر بين البلدين بحلها لعدد من المشكلات العالقة. إلا أن العلاقات مع الهند بحد ذاتها ستكون ذخيرة دعائية للجماعات المتطرفة مثل "أنصار الإسلام" و"داعش"، ضد دكا بالتحديد وكذلك نيودلهي. وهذا في وقت لا تضع فيه أي من الدولتين خططاً حازمة لمحاربة الإرهاب سواء في بنغلاديش أو العابر إلى الهند.

البرازيل
الجغرافيا، الاقتصاد، السكان، والعلاقات الخارجية

مقدمة

الاسم الرسمي للدولة هو جمهورية البرازيل الاتحادية، وهي دولة أمريكية جنوبية تحتل نصف مساحة القارة. عاصمتها برازيليا وتتكون من وحدات اتحادية تتمتع بالحكم الذاتي وحكومات خاصة لها دساتيرها. وتضم البرازيل 26 ولاية ومنطقة اتحادية واحدة. وتنقسم الولايات إلى بلديات، وتتولى المقاطعة الفدرالية اختصاصات كل من الولاية والبلدية، وعملتها هي الريال البرازيلي.

اللغة الرسمية في البلاد هي البرتغالية، بتأثير من الاحتلال البرتغالي التاريخي، وتستخدم في كافة ولايات الدولة، عدا بعض المناطق النائية في حوض الأمازون، التي يسكنها الهنود الأصليون.

للبرازيل ساحل طويل على المحيط الأطلسي بطول 7400 كم وتشترك بحدود مع جميع دول أمريكا الجنوبية باستثناء تشيلي والأكوادور، ويبلغ طول حدودها مع دول الجوار 15700 كم. وتحدها فنزويلا وغيانا وسورينام وغيانا الفرنسية من الشمال، وكولومبيا من الشمال الغربي، وأوروغواي من الجنوب، والأرجنتين وباراغواي وبوليفيا من الجنوب الغربي، وبيرو من الغرب.

تعد البرازيل خامس أكبر دولة في العالم، ولا يتجاوز حجمها سوى روسيا وكندا والصين والولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من أن مساحتها أكبر من مساحة الولايات الأمريكية الـ48 المجاورة.

تمتد البرازيل بطول 4350 كم من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب لتشكل مثلثاً غير منتظم يشمل مجموعة واسعة من المناظر الطبيعية وشبه الاستوائية والاستوائية، بمساحات واسعة من الأراضي الرطبة والسافانا والهضاب والجبال المنخفضة. وتحتوي البرازيل على معظم حوض نهر الأمازون، الذي يضم أكبر نظام نهري في العالم وأكبر غابة عذراء مطيرة في العالم. ولا تحتوي البلاد على بيئات صحراوية أو جبال عالية.

البرازيل بلد استوائي في الغالب تشتهر بأراضي الأمازون المنخفضة الشاسعة. وتقسم البلاد إلى خمسة أقسام فيزيوغرافية رئيسة، هي مرتفعات غيانا في الشمال، والأراضي المنخفضة في الأمازون، وبانتانال في الغرب الأوسط، والمرتفعات البرازيلية، والأراضي الساحلية المنخفضة.

قسّمت الحكومة البرازيلية المركزية البلاد إلى خمس وحدات جغرافية وإحصائية كبيرة تسمى المناطق الرئيسة، في الشمال (نورتي)، والشمال الشرقي (نورديست)، والغرب الأوسط (سنترو أويستي)، والجنوب الشرقي (سوديست)، والجنوب. (سول).

يغطي الشمال الاستوائي (نورتي)، الذي يضم ولايات أكر وروندونيا وأمازوناس وبارا وتوكانتينز وروريما وأمابا، أكثر من خمسي الأراضي البرازيلية ويضم الجزء الأكبر من غابات الأمازون المطيرة وأجزاء من غيانا والمرتفعات البرازيلية، مع نسبة محدودة من السكان والناتج الاقتصادي للدولة. ويضم الشمال الشرقي (نورديست)، الذي يعاني من الجفاف وارتفاع درجات الحرارة، ما يقرب من خمس مساحة البرازيل وأكثر من ربع السكان. إذ يحتوي على ولايات مارانهاو، وبياوي، سيارا، وريو غراندي دو نورتي، وبارايبا، وألاغواس، وسيرغيبي، وباهيا، وبيرنامبوكو، وجزيرة فرناندو دي نورونها، على بعد حوالي 360 كم قبالة ساحل المحيط الأطلسي.

يتكون الغرب الأوسط من ولايات غوياس وماتو غروسو وماتو غروسو دو سول، بالإضافة إلى المقاطعة الفدرالية التي تقع فيها العاصمة برازيليا. وتغطي المنطقة ما يقرب من ربع مساحة البرازيل، متضمّنة وديان حراجية ومرتفعات شبه قاحلة وأراض رطبة شاسعة، تعيش فيها نسبة صغيرة من السكان، لكن المنطقة تشهد هجرات واسعة مؤخراً من المناطق الداخلية. أما الجنوب الشرقي فيغطي عُشر مساحة البرازيل فقط، لكن خُمسي سكانها، ويعتبر مركز الإنتاج الزراعي والصناعي للبلاد. ويشمل ولاية ساو باولو، وهي ثقل البلاد الاقتصادي والديموغرافي، وميناس جيرايس، حيث يدّل اسمها "مناجم واسعة النطاق" على الثروة الباطنية الهائلة التي تمتلكها، والولايات الساحلية المكتظة بالسكان مثل إسبيريتو سانتو وريو دي جانيرو. ولا تزال مدينة ريو دي جانيرو، التي كانت عاصمة البلاد لمدة قرنين (1763 – 1960)، المركز الثقافي والسياحي الرئيس في البرازيل.

أما بالنسبة للجنوب، الذي يمتد أسفل مدار الجدي (خط العرض)، فيشمل ولايات بارانا وسانتا كاتارينا وريو غراندي دو سول، وهي أصغر مناطق البرازيل. ويشمل اقتصادها المتنوع قطاعات التصنيع والزراعة والخدمات. ويتمركز فيها حوالي سُبع سكان البلاد، وتعتمد على السياحة وخاصة على شلالات إيغواسو الرائعة على الحدود الأرجنتينية.

تشترك البرازيل مع فنزويلا وغيانا وسورينام وغيانا الفرنسية بمرتفعات غيانا الوعرة، وتتميز المنطقة بالغابات وسلاسل الجبال والشلالات والأنهار الصافية. وأعلى

نقطة في البرازيل هي "نيبلينا بيك" في "سير ودي أميري" على الحدود الفنزويلية بارتفاع 3.014 متراً.

تستقي البرازيل من نهر الأمازون، وهو النظام المائي الأضخم في العالم، وتتفرع عنه أنهار توكانتينز-أراغوايا في الشمال، وباراغواي-بارانا-بلاتا في الجنوب، وساو فرانسيسكو في الشرق والشمال الشرقي. وتصب العديد من الأنهار والجداول الصغيرة في المحيط الأطلسي دون استغلالها لتوليد الطاقة الكهرومائية أو للحركة الملاحية. وأكثر الأنهار القابلة للملاحة بارانيبا، بين ولايتي بياوي ومارانهاو، وجاكو في ريو غراندي دو سول. وباراجواي - بارانا - بلاتا هي ثاني أكبر أنظمة الأنهار في البرازيل. كما تروي أجزاء كبيرة من بوليفيا وباراغواي والأرجنتين وأوروغواي.

تتمتع البرازيل بمناخ استوائي وشبه استوائي رطب باستثناء المنطقة الأكثر جفافاً في الشمال الشرقي، بمعدل 375-750 ملم من الأمطار سنوياً، مقابل 1000-1800 ملم بالنسبة للجزء الأكبر من البلاد. ودرجات الحرارة في الصيف متقاربة إلى حد كبير وتتراوح بين 23 في المرتفعات إلى 38 في المناطق الأشد حرارة. وتمتاز تربة البرازيل بالتنوّع بشكل واسع، وتعتبر تربة الأمازون الأكثر خصوبة.

الاقتصاد

البرازيل ثاني أكبر اقتصاد في نصف الكرة الغربي بعد الولايات المتحدة، وتاسع أكبر اقتصاد في العالم وفقاً للبنك الدولي، وسادس أكبر وجهة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في عام 2019 بتدفقات داخلية بقيمة 72 مليار دولار، بزيادة بنسبة 26% عن الخطة الاتحادية المعلنة في نفس العام، بحسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد).

في السنوات الأخيرة، تلقت البرازيل أكثر من نصف إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى أمريكا الجنوبية، وتعد الولايات المتحدة المستثمر الأجنبي الرئيس في البلاد بنسبة 18% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في البرازيل (117 مليار دولار).

تسبب وباء كورونا مطلع عام 2020 بعودة البرازيل إلى الركود بعد ثلاث سنوات

من التعافي الاقتصادي الجزئي، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بنسبة 4.1% في عام 2020، وبلغ معدل البطالة 13.4% وعجز الميزانية 13.7% من إجمالي الناتج المحلي (196.7 مليار دولار) في عام 2020. ووصلت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في البرازيل إلى رقم قياسي جديد بلغ 89.3% في عام 2020 مع توقعات الخزانة الوطنية إنهاء عام 2021 بنسبة 94.5%.

عانت البرازيل طويلاً من الفوضى السياسية التي سببتها فضائح الفساد العام واسعة النطاق والأزمات الاقتصادية. وتولى الرئيس بولسونارو من الحزب الاجتماعي الليبرالي منصبه في 1 يناير 2019، واتّبع أجندة السوق الحرة، من إصلاح نظام التقاعد العام وخصخصة الأصول الحكومية. لكن علاقاته المتوترة مع العديد من الأحزاب في البرلمان أخرت تطبيق اقتراحه لإصلاح النظام الضريبي البرازيلي المعقد، والذي يعد واحداً من أكثر الاقتصادات الناشئة تعثّراً، حيث يستهلك حوالي 33% من الناتج المحلي الإجمالي.

تركز البرازيل في الترويج الاستثماري على قطاعات تصنيع السيارات والطاقة المتجددة والنفط والغاز والبنية التحتية. ويتساوى المستثمرون الأجانب في البرازيل مع نظرائهم المحليين في معظم القطاعات الاقتصادية، مع وجود بعض القيود في قطاعات الصحة، ووسائل الإعلام، والاتصالات، والفضاء، والممتلكات الريفية، والقطاعات البحرية.

يؤكد المحللون أن ارتفاع تكاليف النقل والعمالة، والإنتاجية المحلية المنخفضة، وعدم الاستقرار السياسي تشكّل أكبر العوائق أمام الاستثمار في البرازيل، إضافة إلى أن سوء البنية التحتية ونظام الضرائب المعقّد، والبيروقراطية، يرفع تكاليف الاستثمارات وممارسة الأعمال التجارية في البلاد.

تعد البرازيل أحد عمالقة الزراعة والتعدين (استخراج المعادن) والتصنيع في العالم، ولديها قطاع خدمات قوي وسريع النمو. وهي منتج رئيس لمجموعة من المعادن، مثل خام الحديد والقصدير والبوكسيت (خام الألمنيوم) والمنغنيز والذهب والماس وغيرها من الأحجار الكريمة، وتصدّر كميات كبيرة من الفولاذ والسيارات والإلكترونيات. كما أنها المصدر الرئيس في العالم للبن والبرتقال ومنتج رئيس للسكر وفول الصويا

ولحوم البقر؛ إلا أن الأهمية النسبية للزراعة البرازيلية آخذة في التراجع منذ منتصف القرن العشرين عندما بدأت البلاد في التوسع الحضري السريع واستغلال إمكاناتها المعدنية والصناعية والطاقة الكهرومائية. وتعتبر مدينة ساو باولو، على وجه الخصوص، أحد أكبر المراكز الصناعية والتجارية الرئيسة في العالم.

في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي لعام 2020، احتلت البرازيل المرتبة 124 من بين 190 دولة من حيث سهولة ممارسة الأعمال التجارية للعام السابق، بانخفاض 15 مركزاً مقارنة بتقرير 2019. ووفقاً للبنك الدولي، يستغرق بدء عمل تجاري في البرازيل حوالي 17 يوماً.

تهيمن الشركات المملوكة للدولة (SOEs) على قطاعات الاقتصاد التي تعتبرها الحكومة قطاعات استراتيجية وطنية. وتمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من إجمالي العمالة والقيمة المضافة الوطنية في البلاد. ومن منظور حجم الشركة، فإن الفجوات في الإنتاجية بين الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة واسعة بشكل خاص في الصناعة، وذلك نتيجة انخفاض نزعة الابتكار والتصدير لدى الشركات البرازيلية الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم.

تبرز الشركات البرازيلية المملوكة للدولة في قطاعات النفط والغاز وتوليد الكهرباء وتوزيعها والنقل والبنوك. ومن الأمثلة البارزة للشركات المملوكة والمسيطر عليها ذات الغالبية الحكومية، عملاق النفط والغاز الوطني (Petrobras) وتكتل الطاقة (Eletrobras). ويشمل كلاً من (Petrobras) و(Eletrobras) مساهمين غير حكوميين، كما أنهما مدرجين في كل من بورصتي الأوراق المالية البرازيلية والأمريكية، ويخضعون لنفس لوائح المحاسبة والتدقيق مثل جميع الشركات البرازيلية المتداولة علناً.

استخراج المعادن (التعدين)

تحتوي البرازيل على احتياطيات معدنية كبيرة يتم استغلالها بشكل جزئي، أهمها خام الحديد والقصدير والنحاس والبيركلور والبوكسيت، إضافة إلى كميات كبيرة من الغرانيت والمنغنيز والأسبستوس والذهب والأحجار الكريمة والكوارتز والتنتالوم والكاولين (الطين الصيني). وتتركز معظم المعادن الصناعية في ميناس جيرايس

وبارا، كما تمتلك احتياطيات من الفحم منخفضة الجودة في ريو غراندي دو سول وسانتا كاتارينا. وتمتلك البرازيل أيضاً احتياطيات ضخمة من البترول والغاز الطبيعي، لا سيما في المنطقة الجنوبية الشرقية.

أصدرت الحكومة البرازيلية في 18 يونيو 2021 قائمة بمعادن محددة بهدف زيادة الإنتاج منها بالاعتماد على سياسة تسعى إلى تحديد مشاريع المعادن التي تعتبر ذات أهمية خاصة للبلاد. وتضمن سياسة المعادن الاستراتيجية دعم الشركات العاملة في استكشاف وتعدين مجموعة متنوعة من المعادن، بما في ذلك البوتاس وخام الحديد والذهب ومعادن البطاريات، مثل الليثيوم والكوبالت والنيكل، ومنح تسهيلات في هذا القطاع بدءاً من تسهيل عملية الحصول على ترخيص العمل.

يعد التعدين أحد القطاعات الأساسية للاقتصاد البرازيلي ويؤدي دوراً مهماً في ميزانها التجاري. وتعتبر البدلات المالية لاستكشاف الموارد المعدنية وسيلة مهمة للإيرادات العامة داخل قطاع المعادن، إذ تشير بيانات من وكالة التعدين الوطنية البرازيلية إلى أن منطقة الأمازون تتميز بوفرة مواردها المعدنية التي يتم تصديرها. والوجهات الرئيسة لهذه الصادرات هي الصين وماليزيا واليابان وكوريا الجنوبية وكندا وألمانيا وهولندا والفلبين. وقد أحدث القانون 13540 الصادر في 18 ديسمبر 2017 تغييرات في الضرائب على المواد المعدنية كنوع من التسهيلات المقدمة بهدف تطوير هذا القطاع.

على الرغم من الصعوبات التي فرضها الوباء، بلغ حجم قطاع التعدين في عام 2020 في البرازيل أكثر من 200 مليار ريال برازيلي (حوالي 33 مليار يورو)، بنسبة نمو 36% عن عام 2019. ووفقاً لـ IBRAM (معهد التعدين البرازيلي)، كان قطاع المعادن حاسماً في الحفاظ على ميزان التجارة الخارجية البرازيلي إيجابياً في عام 2020. وزاد ميزان المعادن بنسبة 31%، من حوالي 21 مليار يورو في عام 2019 إلى أكثر من 26 مليار يورو في عام 2020. كما أسهمت صادرات خام الحديد والذهب في هذا التوازن الإيجابي. وتظهر هذه البيانات بوضوح القوة والأهمية الأساسية للصناعة المعدنية بالنسبة للبرازيل، وتعافي اقتصادها من تأثيرات أزمة الوباء.

في الربع الأول من عام 2022، بلغ الإنتاج التجاري لقطاع المعادن في البرازيل 227 مليون طن، بزيادة قدرها 15% مقارنة بنفس الفترة من عام 2020. ومن يناير إلى مارس 2021، حقق القطاع أرباحاً تعادل 11.5 مليار يورو، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 95% مقارنة بـ5.9 مليار يورو المحققة في العام الماضي.

وفقاً لـ IBRAM، هناك ثلاثة عوامل تفسر الأداء الجيد للقطاع، في ظل وباء كورونا، هي الزيادة في المبيعات بسبب النمو في الصين، وارتفاع الأسعار في السوق الدولية بسبب انخفاض مخزون المعادن العالمي، وانخفاض قيمة عائدات الصادرات الحقيقية حيث بدا من الأرخص بالنسبة للبلدان الأخرى الاستيراد من البرازيل.

شكّل خام الحديد 66% من إجمالي إيرادات القطاع في عام 2020، بقيمة 138.7 مليار ريال برازيلي. كما كان لمعادن أخرى مثل الذهب والنحاس وعامل الزيادات في أسعارها عالمياً تأثير مهم في زيادة إيرادات القطاع.

في عام 2020، مثّل قطاع المعادن 18% من الصادرات البرازيلية و7.3% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلاد. وبلغ رصيد القطاع في عام 2020 ما قيمته 26 مليار يورو، كما بلغ إجمالي الصادرات 362 مليون طن، أكثر من 90% منها خام الحديد. وتعتبر الصين الوجهة الرئيسة للتصدير بنسبة 72%، بالإضافة إلى أسواق آسيوية أخرى مثل اليابان وماليزيا، فيما مثلت أوروبا الوجهة الرئيسة للنحاس في عام 2020، وخاصة ألمانيا 26%، بينما كانت كندا السوق الرئيس للذهب 38.2%.

تعمل في البرازيل أكثر من 7000 شركة تعدين معظمها شركات متناهية الصغر وصغيرة (88.2% من السوق)، وبناءً على معلومات من وكالة التعدين الوطنية (ANM) في عام 2017، كان هناك 135 منجماً كبيراً في البرازيل، و992 منجماً متوسط الحجم و2750 منجماً صغيراً، و5653 مشروع تعدين صغير آخر. وارتفع هذا الرقم في عام 2019، ليبلغ 18040 منجماً، بما في ذلك مناجم الذهب.

وفقاً لبيانات وزارة الاقتصاد البرازيلية، خلق القطاع في عام 2020، 180385 وظيفة مباشرة، و649000 وظيفة في سلسلة الإنتاج. عند النظر في الوظائف المباشرة وغير المباشرة والمستحدثة، يضم القطاع ما يقرب من مليوني عامل.

يقدّر خبراء من القطاع أنه في عام 2023 من المتوقع أن تبلغ قيمة صناعة التعدين البرازيلية 400 مليون يورو، بزيادة قدرها 1.9% منذ عام 2018. كما أفاد استطلاع حديث أجراه IBRAM بأن الشركات في قطاع التعدين في البرازيل من المرجح أن تستثمر 32 مليار يورو حتى عام 2024. ووفقاً لتقرير مجموعة البنك الدولي لعام 2021، يمكن أن يزيد إنتاج الجرافيت والليثيوم والكوبالت في البرازيل بنسبة 500% تقريباً بحلول عام 2050 لتلبية الطلب على تقنيات الطاقة النظيفة.

الزراعة

تتمتع البرازيل بالاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية الأساسية وهي مصدر رئيس لمجموعة واسعة من المحاصيل، بما في ذلك البرتقال وفول الصويا والبن، والتي تزرع بشكل أساسي في الجنوب والجنوب الشرقي للبلاد. إذ زادت البرازيل، على عكس معظم بلدان أمريكا اللاتينية، الإنتاج الزراعي من خلال توسيع مساحتها المزروعة بشكل كبير على مدى العقود الماضية، لكن هذا التوسع جاء بتكلفة بيئية خطرة في المناطق الحدودية.

البرازيل هي أكبر منتج للبن في العالم. وميناس جيرايس وإسبيريتو سانتو هما الولايتان الرئيستان لإنتاجه، تليهما ساو باولو وبارانا. لكن بدءاً من التسعينيات، أصبح فول الصويا ومنتجاته المشتقة، وخاصة الأعلاف الحيوانية، مصدر دخل أكثر قيمة من القهوة.

يُزرع حوالي ثلث حمضيات العالم في البرازيل، أي أكثر من ضعف الكمية المنتجة في الولايات المتحدة، وهي ثاني أكبر مورد في العالم. وتعد البرازيل أيضاً المنتج الرئيس في العالم للكسافا، ومنتج رئيسي للفاصوليا والذرة والكاكاو والموز والأرز. وعلى الرغم من أن معظم هذه المنتجات يتم استهلاكها محلياً، إلا أن بعضها يتم تصديره، بما في ذلك الفلفل الأسود المنتج من منطقة الأمازون، وزيوت النخيل من الساحل الشمالي الشرقي، والثوم من ميناس جيرايس، والفول السوداني والحمضيات والشاي من ساو باولو، والتبغ من سانتا كاتارينا وريو غراندي دو سول.

نما الإنتاج الزراعي في البرازيل بسرعة خلال العقدين الماضيين مدفوعاً بزيادة

الطلب العالمي، وارتفاع أسعار محاصيلها، والتقدم التكنولوجي المتزايد. وأدى ارتفاع الإنتاجية والتوسع في المساحات المزروعة إلى تمكن البرازيل من أن تصبح مصدراً رئيساً لفول الصويا والذرة والسكر واللحوم والبن وغيرها.

يحتل فول الصويا الجزء الأكبر من التجارة الزراعية العالمية. وتصدر كل من البرازيل والولايات المتحدة معظم صادرات فول الصويا العالمي، وتستورد الصين أكثر من 60% من وارداته العالمية. وتشمل العوامل الكامنة وراء ظهور البرازيل كأكبر مصدر لفول الصويا في العالم ومنافستها للولايات المتحدة في سوق التصدير للصين، استراتيجية البرازيل طويلة الأجل لزراعة المسارات الكبيرة للأراضي في مناطق السافانا (المعروفة باسم سيرادوس) وتوسيع نطاق حدود إنتاج فول الصويا في مناطق البلاد الداخلية الشاسعة، وتحويل المراعي إلى أراض لزراعة هذا المحصول العالمي. كما برزت البرازيل كأكبر منافس للولايات المتحدة في سوق الذرة العالمي.

تضم البرازيل أكبر عدد من الماشية في العالم (أكثر من 200 مليون رأس). وتتركز أراضي الرعي في الجنوب والجنوب الشرقي، وتوجد معامل صناعة وتعليب اللحوم الرئيسة في ريو غراندي دو سول، الولاية الأقرب إلى سهول إنتاج لحوم الأبقار في الأوروغواي والأرجنتين. وتنتج البرازيل أيضاً كميات كبيرة من الدواجن؛ إذ تعتبر كل من الدواجن واللحوم من الصادرات المهمة. البرازيل فاعل رئيس في التجارة الزراعية العالمية، حيث تمثل 7.3% من الصادرات الزراعية العالمية. ويمثل القطاع أكثر من 14% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، ويعمل به ما يقرب من 18 مليون شخص.

تبلغ مساحة الأراضي المزروعة بالمحاصيل المعدلة وراثياً في البرازيل 44.2 مليون هكتار، وهي فول الصويا والذرة والقطن، مع سمات مثل مقاومة الحشرات باستخدام سموم من البكتيريا ومقاومة مبيدات الأعشاب ومقاومة الفيروسات على حد سواء. ووافقت اللجنة الفنية الوطنية البرازيلية للسلامة الحيوية (CTNBio) على الاستخدام التجاري لقصب السكر المعدل وراثياً المقاوم للآفات، ما مثّل علامة فارقة في صناعة السكر شديدة التنافسية في البرازيل، والتي تمثل حوالي 50% من التجارة العالمية.

مثّلت الصين الوجهة الرئيسة للصادرات الزراعية البرازيلية في يوليو 2021

بحصة 35.2%، تلاها الاتحاد الأوروبي (15%) والولايات المتحدة (7.4%). ثم تايلاند (2.9%)، واليابان (2.4%)، وفيتنام (2.3%)، والمكسيك (1.8%)، وإندونيسيا (1.8%)، وكوريا الجنوبية (1.7%).

يدير المعهد الوطني لإصلاح الأراضي والإسكان عمليات شراء الأراضي الزراعية البرازيلية واستئجارها من قبل الأجانب. وبموجب القوانين البرازيلية، لا يمكن أن تمثل مساحة الأراضي الزراعية التي يشتريها أو يستأجرها الأجانب أكثر من 25% من إجمالي مساحة الأرض في منطقة بلدية معينة. بالإضافة إلى ذلك، لا يجوز امتلاك أكثر من 10% من الأراضي الزراعية في أي منطقة بلدية أو تأجيرها من قبل مواطنين أجانب من نفس البلد. كما ينص القانون على ضرورة الحصول على موافقة مسبقة لشراء الأراضي في المناطق ذات الأهمية من ناحية الأمن القومي وللأراضي الواقعة على طول الحدود. وتفرض القوانين الحصول على موافقة الكونغرس لبيع الأراضي الزراعية لمواطنين أجانب أو شركات أجنبية أو شركات برازيلية يمتلك الأجانب غالبية أسهمها. وفي ديسمبر 2020، وافق مجلس الشيوخ على مشروع قانون (2019/PL 2963) الذي ينص على تخفيف القيود على ملكية الأراضي الأجنبية، لكن لم ينظر مجلس النواب بعد في مشروع القانون.

الصناعة

في حين تصدر دول أمريكا اللاتينية الأخرى الغالبية العظمى من إنتاجها من المعادن والبترول، فإن قطاع التصنيع القوي في البرازيل يعتبر سوقاً جاهزة للمواد الأولية المستخرجة في البلاد. إذ تمتص الصناعات البرازيلية معظم إنتاجها من المعادن، بما في ذلك خام الحديد والكروم والمغنيسيوم والكوارتز والنحاس والرصاص والبوكسيت والاسبستوس والمنغنيز والزنك والجرافيت والنيكل. وتتمتع البرازيل بالاكتفاء الذاتي من حجر القصدير (خام القصدير)، كما تفي مناجمها بجميع متطلبات التنغستن في البلاد تقريباً، وتوفر معظم الفضة في البرازيل. كما يوفر إنتاج الفحم محلياً أكثر من نصف احتياجات البلاد.

تعد البرازيل منتجاً رئيساً للذهب والماس والأحجار الكريمة وشبه الكريمة. كما

تنتج البرازيل غالبية نفطها وجزءاً من الغاز الطبيعي، خاصة من الحقول البحرية على طول جرفها القاري. إذ تستخرج أكثر من ثلثي بترولها من حوض كامبوس على الجرف القاري قبالة ولاية ريو دي جانيرو. كما أن حقل توبي البحري، الواقع على بعد حوالي 6.9 كم تحت الماء، يحتوي على حوالي 5 إلى 8 ملايين برميل من النفط والغاز الطبيعي، مما عزز إمدادات البرازيل من احتياطيات النفط بشكل كبير. وهناك احتياطيات من البترول والغاز الطبيعي في جميع أنحاء حوض الأمازون، فيما تنتشر مصافي النفط بالقرب من ماناوس.

من المتوقع أن يسجل سوق التنقيب عن النفط والغاز البرازيلي معدل نمو سنوي يزيد عن 4% حتى عام 2025، بفعل عوامل، مثل انخفاض تكلفة منصات الحفر البحرية وزيادة أنشطة الاستكشاف والإنتاج. وتهدف الحكومة البرازيلية إلى أن تكون من بين أكبر 5 منتجين للنفط والغاز في العالم وأن تزيد صادراتها بمقدار كبير. وشجع افتتاح خط أنابيب الغاز الطبيعي بين بوليفيا والبرازيل في عام 1999 على بناء العديد من محطات الطاقة الحرارية التي تعمل بالغاز، ولا سيما في الجنوب الشرقي.

يمثل التصنيع حوالي خمس الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من عُشر القوة العاملة. ويحتوي الجنوب الشرقي على أكبر المؤسسات وأكثرها تنوعاً وفعالية في قطاعات الصناعة. كما توظف ثلاثة أخماس العمال الصناعيين في البلاد، الذين يكسبون معظم أجور البرازيل وينتجون أكبر قيمة من سلعها. وتنتج ساو باولو وحدها ما يقرب من خمسي السلع المصنعة في البرازيل. وبشكل عام، المصانع البرازيلية ليست كبيرة، وعدد قليل منها فقط يوظف 100 عامل أو أكثر.

البرازيل مورد عالمي رئيس للسيارات، حيث تنتج ما يقرب من مليوني سيارة سنوياً. وتشمل المصنوعات الرئيسة الأخرى الآلات الكهربائية والدهانات والصابون والأدوية والكيماويات والطائرات والصلب والمنتجات الغذائية والورق والنسيج والجليديات والغذائيات.

في ديسمبر 2018، وافقت البرازيل على حزمة حوافز جديدة لقطاع السيارات تحت اسم (روتا 2030) تضمنت إعفاءات من ضريبة المنتجات الصناعية للإنفاق

على البحث والتطوير، لرفع معايير كفاءة الطاقة والأداء الهيكلي وتوافر التقنيات المساعدة. وتشمل الامتيازات إعفاءات للاستثمارات في البحث والتطوير وأتمتة عمليات التصنيع؛ واستخدام الوقود الحيوي. وفي إبريل 2021، مُنحت العديد من شركات المقاولات ما يقرب من 53.6 مليار ريال برازيلي (10 مليارات دولار أمريكي) في مشاريع لبناء 22 مطاراً و5 موانئ وخط سكة حديد يربط الساحل الشرقي للبرازيل بالمنطقة الزراعية الغربية وسلسلة من الطرق. وفازت شركة فينشي الفرنسية للإنشاءات والامتيازات بـ7 امتيازات من أصل 22 امتيازاً للمطارات، بينما فازت الشركات البرازيلية بالباقي.

أشارت بيانات المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء (IBGE) إلى أن أداء صناعة البناء في البرازيل كان أفضل من المتوقع في الربع الأول من عام 2021، حيث سجل ارتفاعاً بنسبة 2.1% على أساس ربع سنوي، مقترباً من مستويات ما قبل الجائحة. وبالإضافة إلى النقص والارتفاع في أسعار مواد البناء، تؤثر الأخطار السياسية والمالية المتزايدة سلبا، وتقوض جهود الحكومة لتسهيل المزيد من استثمارات القطاعين الأجنبي والخاص في البلاد.

توفر البرازيل التخفيضات والإعفاءات الضريبية على العديد من قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المنتجة محلياً والسلع الرقمية الخاصة بها والمنتجة بموجب عملية الإنتاج الأساسية. ويشترط أن تتم عملية التصنيع في البرازيل حتى يتم اعتبار منتج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات منتجاً برازيلياً. ويهدف برنامج الإنترنت للجميع في البرازيل، الذي تم إطلاقه عام 2018، إلى ضمان اتصال إنترنت واسع النطاق لجميع البلديات من خلال تقديم حوافز ضريبية للمشغلين في البلديات الريفية.

التجارة

بحلول بداية القرن الحادي والعشرين، ومع انخفاض الدين الخارجي للبلاد، ازدهرت الصادرات البرازيلية مدفوعة بالتمويل الحكومي، ليتحول ميزانها التجاري الخاسر دوماً خلال العقود الماضية إلى ميزان تجاري إيجابي. ومن العوامل المهمة التي أسهمت في نمو الصادرات التوسع في صناعة الإيثانول في البلاد.

البرازيل تاسع أكبر اقتصاد في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي، وخامس أكبر اقتصاد من حيث عدد السكان، وثامن أكبر سوق استهلاكي، وكانت رابع أكبر وجهة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى حين عام 2019 (بداية الوباء).

تعتبر كل من الصين والولايات المتحدة الشريكين التجاريين الرئيسين للبرازيل. كما تزايدت التجارة الإقليمية البرازيلية، لا سيما مع الأرجنتين، منذ إنشاء السوق الجنوبية المشتركة (ميركوسور، أو ميركوسول) في عام 1991. ومن بين الشركاء التجاريين الرئيسين الآخرين ألمانيا والمكسيك وهولندا واليابان وكوريا الجنوبية وإيطاليا.

على الرغم من أن التجارة الخارجية مثلت 29% من الناتج المحلي الإجمالي فقط في عام 2019 بحسب البنك الدولي، إلا أن البرازيل تعد من بين أكبر 25 دولة مصدرة ومستوردة في العالم. وتصدّر البرازيل بشكل رئيس فول الصويا (11.6%) وزيوت البترول (10.7%) وخامات الحديد (10.1%) والذرة (3.2%) ولب الخشب الكيماوي (3.1%)؛ في حين أن وارداتها الرئيسة هي الزيوت البترولية (9.9%)، وقطع الغيار والملحقات للجرارات والسيارات (2.6%)، والأجهزة الكهربائية للاتصالات الهاتفية (2.5%)، والسفن (2.5%)، والدوائر الإلكترونية المتكاملة والدقيقة (2.3%).

في أكتوبر 2020، وقعت البرازيل على بروتوكول بشأن قواعد التجارة والشفافية مع الولايات المتحدة. كما وقّعت البرازيل معاهدة ازدواج ضريبي مع النمسا، والأرجنتين، وبلجيكا، وكندا، وتشيلي، والصين، والتشيك، والدنمارك، والإكوادور، وفنلندا، وفرنسا، والمجر، والهند، وإسرائيل، وإيطاليا، واليابان، ولوكسمبورغ، والمكسيك، وهولندا، والنرويج، وبيرو، والفلبين، والبرتغال، وروسيا، وسلوفاكيا، وجنوب إفريقيا، وكوريا الجنوبية، وإسبانيا، والسويد، وترينيداد وتوباغو، وتركيا، وأوكرانيا، وفنزويلا، والإمارات العربية المتحدة.

البرازيل عضو في Mercosul (كتلة تجارية لأمريكا الجنوبية تضم في عضويتها الأرجنتين وباراغواي وأوروغواي). وعضو في منظمة التجارة العالمية. ويقدم النظام البرازيلي الخاص بإعادة فرض الضرائب على المصدرين، أو برنامج Reintegra، إعانة ضريبية قدرها 2% من قيمة السلع المصدّرة.

تمنح الحكومة الفدرالية مزايا ضريبية لبعض مناطق التجارة الحرة. وتهدف معظم مناطق التجارة الحرة هذه إلى جذب الاستثمار إلى المناطق الشمالية والشمالية الشرقية المتخلفة نسبياً في البلاد، وأبرزها منطقة التجارة الحرة في ماناوس، في ولاية أمازوناس، والتي جذبت استثمارات أجنبية كبيرة. ومدد التعديل الدستوري 2014/83 وضع منطقة التجارة الحرة في ماناوس حتى عام 2073.

القطاع المالي

في عام 2020، بلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي 89.3% وفقاً للبنك المركزي البرازيلي، وهو رقم قياسي جديد للبلاد، وإن كان أقل من التوقعات الأصلية.

على الرغم من تقديم بنوك القطاع الخاص لشروط ائتمانية أطول، إلا أن بنك التنمية المملوك للدولة (BNDES) هو مصدر تقليدي للائتمان طويل الأجل في البرازيل، كما يقدم (BNDES) تمويل الصادرات، وزادت الموافقات على التمويل الجديد من (BNDES) بنسبة 40% في عام 2020 مقارنة بعام 2019، مع حصول قطاع البنية التحتية على غالبية رأس المال الجديد.

بورصة ساو باولو (BOVESPA) هي سوق الأوراق المالية الوحيد في البرازيل، بينما يتم تداول الأوراق المالية العامة في سوق ريو دي جانيرو. وهي رابع أكبر بورصة في نصف الكرة الأرضية الغربي، بعد بورصات (NYSE) و(NASDAQ) و(TSX Group) الكندية.

القطاع المالي البرازيلي كبير ومتطور، إذ تقرض البنوك بأسعار السوق التي تظل مرتفعة نسبياً مقارنة بالاقتصادات الناشئة الأخرى، ويبلغ متوسط السعر المقدم من البنوك البرازيلية للشركات غير المالية 13.87%. وتشير بيانات البنك المركزي البرازيلي (BCB) إلى أن أكبر 5 بنوك تجارية (باستثناء شركات السمسرة) تمثل ما يقرب من 80% من أصول قطاع البنوك التجارية، بإجمالي 1.58 تريليون دولار أمريكي اعتباراً من الربع الأخير من عام 2019. و3 من أكبر 5 بنوك (البنوك حسب الأصول في الدولة) – (Banco do Brasil) و(Caixa Econômica Federal) و(BNDES) – مملوكة جزئياً أو كلياً للحكومة الفيدرالية.

في 16 نوفمبر 2020، طبق البنك المركزي البرازيلي نظاماً للدفع الفوري وتحويل الأموال لمدة 24 ساعة يومياً يسمى (PIX) بهدف تحفيز القدرة التنافسية، وتحسين الكفاءة في سوق المدفوعات. وفي السنوات الأخيرة، عزز البنك المركزي البرازيلي عمليات تدقيق البنوك، ونفّذ متطلبات رقابة داخلية أكثر صرامة، وشدد قواعد كفاية رأس المال لتعكس المخاطر بشكل أكثر دقة.

قد يجد الأجانب صعوبة في فتح حساب في أحد البنوك البرازيلية، إذ يجب على الفرد تقديم تأشيرة إقامة دائمة أو مؤقتة، ورقم تعريف ضريبي وطني (CPF) صادر عن الحكومة البرازيلية، أو جواز سفر ساري المفعول أو بطاقة هوية للأجانب (CIE)، وإثبات محل الإقامة، وإثبات الدخل. وسطياً، تستغرق هذه العملية من تقديم الطلب إلى فتح الحساب أكثر من 3 أشهر.

لا يزال سوق الصرف الأجنبي في البرازيل صغيراً. إذ أظهر آخر مسح لبنك التسويات الدولية في ديسمبر 2019، أن صافي معدل التداول اليومي في سوق البرازيل لمعاملات الصرف الأجنبي خارج البورصة (المعاملات الفورية، والعقود الآجلة، ومقايضات العملات الأجنبية، ومقايضات العملات) كان 18.8 مليار دولار، ما يعادل حوالي 0.22% من السوق العالمية في عام 2019. ووفقاً لتقرير الاستقرار المالي الصادر عن البنك المركزي في أكتوبر 2020، وعلى الرغم من الصعوبات الاقتصادية الناجمة عن الوباء، تجاوزت جميع البنوك البرازيلية معدلات الملاءة المطلوبة.

توجد قيود قليلة على تحويل الأموال المرتبطة بالاستثمار الأجنبي في البرازيل، حيث يجوز للمستثمرين الأجانب تحويل العملة البرازيلية بحرية في سوق الصرف الأجنبي الموحد ويتم تحديد أسعار البيع والشراء بواسطة قوى السوق. كما يجب الإبلاغ عن جميع معاملات الصرف الأجنبي، بما في ذلك البيانات التعريفية، إلى المصرف المركزي البرازيلي. أما معاملات الصرف الأجنبي على الحساب الجاري فهي محررة بالكامل.

يجب أن يوافق البنك المركزي البرازيلي (BCB) على جميع القروض الأجنبية الواردة. وفي معظم الحالات، تتم الموافقة على القروض تلقائياً. ولا تتطلب القروض التي يتم الحصول عليها في الخارج موافقة مسبقة من البنك المركزي البرازيلي،

بشرط ألا يكون المتلقي البرازيلي كياناً حكومياً؛ إذ تتطلب القروض المقدمة إلى الكيانات الحكومية موافقة مسبقة من مجلس الشيوخ البرازيلي وكذلك من أمانة الخزانة بوزارة الاقتصاد ويجب أن تكون مسجلة لدى البنك المركزي البرازيلي.

الاستثمار في البرازيل

لم توقع البرازيل بعد على اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن المشتريات الحكومية (GPA)، لكنها قدمت طلبها للانضمام في مايو 2020. وفي فبراير 2021، قامت البرازيل بإضفاء الطابع الرسمي على عرضها الأولي لبدء المفاوضات.

تمنح الحكومة مزايا ضريبية للاستثمارات في مناطق البلاد الأقل نمواً، كالشمال الشرقي والأمازون، مع تطبيق مبدأ التساوي في الضرائب بين الأجانب والمواطنين. نجحت هذه الحوافز في جذب المصانع الأجنبية الكبرى إلى مناطق مثل منطقة التجارة الحرة في ماناوس في ولاية أمازوناس، لكن معظم الاستثمار الأجنبي لا يزال يتركز في الولايات الجنوبية الشرقية الأكثر تصنيعاً.

يجب أن يلتزم المستثمرون في قطاعات معينة في البرازيل بالأسعار المحددة، والتي تقع في واحدة من مجموعتين: تلك التي يتم تنظيمها على المستوى الفدرالي من قبل شركة أو وكالة فدرالية، وتلك التي تحددها الحكومات المحلية. وتشمل الأسعار المنظمة المدارة على المستوى الفدرالي خدمات الهاتف وبعض منتجات النفط والغاز المكررة (مثل غاز الطهي المعبأ) والكهرباء وخطط الرعاية الصحية. فيما تشمل الأسعار المنظمة من قبل الحكومات المحلية رسوم المياه والصرف الصحي، ومعظم رسوم النقل العام، مثل خدمات الحافلات والسكك الحديدية المحلية.

بالنسبة للشركات التي توظف 3 أشخاص أو أكثر، يجب أن يشكل المواطنون البرازيليون ما لا يقل عن ثلثي جميع الموظفين وأن يتلقوا ما لا يقل عن ثلثي إجمالي الرواتب، وفقاً لمواد قانون العمل البرازيلي من 352 إلى 354. وهذا الحساب يستثني المتخصصين الأجانب في المجالات التي لا يتوفر فيها برازيليون.

وبموجب القانون البرازيلي، يجوز لمؤسسة حكومية برازيلية التعاقد مع شركة أجنبية

فقط في حالة عدم توفر الخبرة المحلية. بالإضافة إلى ذلك، قد تقوم الشركات الأجنبية بتقديم عروض فقط لتقديم الخدمات الفنية في حالة عدم وجود شركات برازيلية مؤهلة. ومنذ أكتوبر 2020، يُسمح للشركات الأجنبية بالعمل مع الشركات الحكومية دون الحاجة إلى وجود شركة محلية.

السكان والديموغرافية

يبلغ عدد سكان البرازيل 214.566.779 نسمة، ووفقاً للتوقعات، سيصل في عام 2045 إلى 229.6 مليون نسمة. وانخفض معدل النمو السكاني في البرازيل إلى 0.72% في عام 2019؛ بسبب دخول عدد كبير من النساء البرازيليات سوق العمل واختيارهن الانتظار لفترة أطول لإنجاب الأطفال، ويبلغ معدل المواليد 1.77 ولادة لكل امرأة.

يشكل البرازيليون من أصل أوروبي ما يقرب من نصف سكان البلاد، وأكثر من خمسي مجموع السكان هم مولاتو (مولاتوس: مواطنون من أصول إفريقية وأوروبية مختلطة) وهجين (مستيزو، أو كابوكلوس: مواطنون من أصول أوروبية وهندية مختلطة). وهناك نسبة صغيرة من أصول إفريقية أو هندية بالكامل، أما الشعوب المنحدرة من أصل آسيوي فتمثل نسبة أقل من الإجمالي. ويشكّل الهنود أصغر المجموعات العرقية الرئيسة.

يتألف سكان البرازيل من 54% من السود، وفقاً للمعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء، ويسكن معظمهم في الأحياء المهمّشة. ويؤثر لون البشرة والخلفية العرقية في التفاعلات الاجتماعية في البرازيل. فالبرازيليون ذوو البشرة الداكنة يمثلون عدداً كبيراً وغير متناسب من فقراء البلاد، لكن العنف والتعصب بدوافع عنصرية أقل شيوعاً في البرازيل منه في الولايات المتحدة وبعض أجزاء أوروبا. والتمييز الصارخ غير قانوني ولكنه منتشر، لا سيما في مناطق الطبقة الوسطى والعليا التي يغلب عليها البيض، وغالباً ما تتخذ العنصرية أشكالاً خفية.

الزواج بين الأعراق دارج لكن غالبية الزيجات في البرازيل تكون بين شخصين

من نفس العرق أو اللون جزئياً؛ لأن البرازيليين يميلون إلى التفاعل بشكل أساسي مع أشخاص من طبقتهم الاجتماعية ومنطقتهم الجغرافية، وهما عاملان مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالعرق في البرازيل.

يتبع حوالي ثلثي الشعب البرازيلي الكاثوليكية الرومانية، التي لم تعد الدين الرسمي للبلاد بعد إعلان الجمهورية في عام 1889. والطائفة الثانية الأكثر عدداً في البلاد هي البروتستانتية، بما في ذلك الجماعات الأصولية والعنصرية. ويوجد في البرازيل أيضاً أتباع الأرثوذكسية الشرقية، والبوذية، والإسلام، والأديان الأخرى.

السياسة

البرازيل جمهورية اتحادية مقسمة إلى 26 ولاية والمقاطعة الفدرالية (Distrito Federal)، وتشمل الأخيرة العاصمة برازيليا. وفي عام 1988 اعتمد دستور جديد للبلاد، هو الثامن منذ الاستقلال في عام 1822، تضمن إلغاء العديد من آثار النظام العسكري (1964–1985)، وحدد الحقوق المدنية، ووظائف السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، كما تم إقرار الحد الأدنى لسن الاقتراع بـ16 عاماً، وسمح للحكومة الفدرالية بالتدخل في شؤون الولايات والشؤون المحلية.

تمارس السلطة التشريعية من قبل الكونغرس الوطني المكون من مجلسين هما مجلس النواب (Câmara dos Deputados) ومجلس الشيوخ الاتحادي (Senado Federal). ويجتمع الكونغرس كل عام في دورتين مدة كل منهما أربعة أشهر ونصف. ويمنح الدستور الكونغرس سلطة الحكم في الأمور المتعلقة بالحكومة الفدرالية، لا سيما تلك المتعلقة بالسياسات المالية وإدارة الاتحاد. ويصادق الكونغرس أيضاً على المعاهدات الدولية التي تفاوضت بشأنها السلطة التنفيذية، ويفوض الرئيس بإعلان الحرب، ويقرر ما إذا كان بإمكان الحكومة الفدرالية التدخل في شؤون الولايات أم لا. وإذا استخدم الرئيس حق النقض ضد مشروع قانون في الكونغرس أو أي من أحكامه، فإن أمام الكونغرس 30 يوماً لنقض (الفيتو) بأغلبية مطلقة.

يتألف مجلس النواب من ممثلين عن الولايات يتم انتخابهم كل 4 سنوات بالاقتراع

العام المباشر. ويتناسب عدد النواب تقريباً مع عدد سكان كل ولاية، ولكن لا يمكن لأي ولاية أن تمثل في المجلس بأكثر من 70 نائباً أو أقل من 8 نواب. ويمنح هذا النظام حصة غير متكافئة من السلطة السياسية لولايات الشمال الشرقي والشمال.

يتكون مجلس الشيوخ الفدرالي من 3 ممثلين عن كل ولاية والمقاطعة الفدرالية، ويخدمون لمدة 8 سنوات. وتُجرى انتخابات مجلس الشيوخ كل 4 سنوات، بالتناوب بين ثلث (27) والثلثين المتبقيين (54) من المقاعد. ويتم انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ مباشرة من قبل سكان كل ولاية.

يمارس الرئيس السلطة التنفيذية، وهو رئيس الدولة والحكومة، وينتخب مباشرة لفترة 4 سنوات، ويمكن أن يعاد انتخابه مرة واحدة، ويعين مجلس الوزراء. للسلطة التنفيذية صلاحيات واسعة، لا سيما في السياسة الاقتصادية والخارجية، والمالية، والأمن الداخلي. ويمكن للرئيس تقديم مشاريع قوانين إلى الكونغرس وطلب الموافقة التشريعية في غضون 30 يوماً، وإذا لم يمتثل الكونغرس خلال هذه الفترة، يعتبر مشروع القانون قد تمت الموافقة عليه. كما يمكن للرئيس أن يستخدم حق النقض (الفيتو) جزئياً أو كلياً ضد أي مشروع قانون يقدمه الكونغرس بالإضافة إلى إصدار تدابير مؤقتة تظل سارية المفعول لمدة 30 يوماً. والرئيس هو أيضاً القائد العام للقوات المسلحة.

تتمتع الولايات بشبه حكم ذاتي مع دساتيرها وأنظمتها القضائية وحكامها ومجالسها التشريعية المنتخبة مباشرة. وتدار المقاطعة الفدرالية من قبل حاكم منتخب بشكل مباشر منذ التسعينيات.

تشهد البلاد أحياناً مظاهرات في المدن تتسبب في تعطيل مؤقت للمواصلات العامة. ويسجل في البرازيل أكثر من 43000 جريمة قتل سنوياً، مع معدلات إتمام منخفضة للتحقيقات في جرائم القتل ومعدلات الإدانة.

ترى منظمة الشفافية الدولية أن الحكومة البرازيلية فشلت في التخفيف من العواقب الاجتماعية والاقتصادية لـ(كوفيد19) على الفئات الضعيفة، مثل المجتمعات ذات الدخل المنخفض، والنساء، وسكان الأحياء الفقيرة، والشعوب الأصلية، ومجتمعات

(كويلومبولا). وكانت برامج الإغاثة الاقتصادية للأفراد ذوي الدخل المنخفض غير كافية ومعيبة، إذ واجه العديد من الأشخاص صعوبات في التسجيل للحصول على هذه المزايا وكانت العملية غارقة في مزاعم نقص الشفافية.

اشتدت القيود المفروضة على مشاركة المجتمع المدني في النقاش العام حول السياسات الحكومية نتيجة نهج الحكومة العدائي تجاه الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية. كما سلط تقرير صادر عن منظمة Global Witness غير الحكومية الضوء على الوضع الخطر الذي يواجهه المدافعون عن البيئة في البرازيل، التي احتلت المرتبة الثالثة في قائمة البلدان الأكثر فتكاً بالناشطين في مجال البيئة وحقوق الإنسان.

على المستوى الداخلي

بدأ نظام الأحزاب السياسية الحالي البرازيلي بالظهور في الأربعينيات من القرن الماضي في عهد الرئيس جيتوليو دورنيليس فارغاس، الذي أسس الحزب الديمقراطي الاجتماعي وحزب العمال البرازيلي. حيث تم تأسيس عدد من الأحزاب الأخرى التي دخلت الانتخابات خلال الخمسينيات وأوائل الستينيات، لكن القليل منها اكتسب نفوذاً كبيراً. وفي عام 1965، ألغت الحكومة العسكرية، التي تولت السلطة عام 1964، جميع الأحزاب السياسية واستبدلتها بحزب حكومي واحد "تحالف التجديد الوطني"، وحزب معارض وحيد "الحركة الديمقراطية البرازيلية". وبعد استعادة الحكومة المدنية في عام 1985، قامت البرازيل مرة أخرى بإضفاء الشرعية على جميع الأحزاب السياسية، وظهر نظام متعدد الأحزاب، مرتكز على حزب الجبهة الليبرالية، والحزب الاشتراكي الديمقراطي البرازيلي، وحزب الحركة الديمقراطية البرازيلية، وحزب العمال.

يعتبر الانقسام الحاد للأحزاب السياسية البرازيلية أكبر العقبات أمام رسم ملامح استراتيجية لسياسات البلاد الداخلية والخارجية والعمل وفق خطط طويلة الأمد وتأسيس علاقات تتسم بالاستقرار والثبات.

تطلق السلطة البرازيلية على نهجها السياسي الداخلي اسم "النهج الليبرالي

المحافظ" القائم على نهج ليبرالي للاقتصاد لبناء اقتصاد خاص وموجه نحو السوق، لكن برؤية اجتماعية محافظة للفرد والعائلة، وبناء مجتمع قائم على قيم مشتركة من الجوانب غير الاقتصادية للحياة الاجتماعية.

على الرغم من الالتزامات الدولية للبرازيل والقوانين الوطنية لحماية الشعوب الأصلية والمجتمعات التقليدية الأخرى، فقد تراجع احترام حقوق هذه المجتمعات في عام 2020، واستمر التعدين غير القانوني وحرائق الغابات والاستيلاء على الأراضي من أجل تربية الماشية غير القانونية والأعمال التجارية الزراعية في تهديد الشعوب الأصلية والمجتمعات التقليدية الأخرى.

في الأحياء الفقيرة والمهمّشة، يتصاعد عنف الشرطة. وبين يناير ويونيو 2019، قُتل ما لا يقل عن 3181 شخصاً على يد الشرطة في جميع أنحاء البلاد، إذ تشهد الأحياء الفقيرة استخداماً مفرطاً للقوة من قبل الشرطة. ووفقاً لمنتدى الأمن العام البرازيلي، كان 79.1% من الأشخاص الذين قتلوا على يد الشرطة من السود و74.3% تحت سن 30 عاماً.

ظلت حالات الاختفاء القسري مصدر قلق بالغ في جميع أنحاء البلاد بالنظر إلى تورط الجماعات شبه العسكرية، بما في ذلك ضباط الشرطة وعملاء الدولة السابقون، في هذه الجرائم في العقود الماضية. ولم تتم مواءمة القانون المحلي مع المعاهدات الدولية ولم يتضمن جريمة محددة تتعلق بالاختفاء القسري، والتي استمر التعامل معها بموجب أحكام أخرى، مثل الاختطاف. واستمرت هذه الفجوة في القانون في تشكيل حاجز أمام مقاضاة المسؤولين عن الاختفاء القسري، وكذلك أمام تنفيذ سياسات تعويض الضحايا. كما افتقر نظام العدالة إلى أنظمة فعالة ومستقلة للتحقيق في هذه الجرائم.

أدت إدارة الرئيس السابق جايير بولسونارو – الذي خسر الانتخابات الأخيرة التي أجريت في30 تشرين الأول/أكتوبر 2022 لصالح الرئيس الأسبق اليساري لويس إيناسيو لولا دا سيلفا – إلى إضعاف تطبيق القانون البيئي، مما أعطى الضوء الأخضر للشبكات الإجرامية التي تشارك في إزالة الغابات بشكل غير قانوني في منطقة الأمازون وتستخدم التخويف والعنف ضد المدافعين عن الغابات. واتهم بولسونارو

السكان الأصليين والمنظمات غير الحكومية، بالمسؤولية عن تدمير الغابات المطيرة، كما قامت إدارته وأنصاره بمضايقات عديدة للصحفيين.

قدم الوفد البرازيلي إلى قمة الأمم المتحدة للمناخ (COP26) في غلاسكو تعهداً رسمياً بموجب اتفاقية باريس للقضاء على إزالة الغابات بحلول عام 2030 وتحييد انبعاثات الكربون بحلول عام 2050. وهذا التعهد ليس جديداً بالنسبة للحكومة البرازيلية، فقد تعهد جايير بولسونارو بهذه الالتزامات خلال قمة القادة حول المناخ بقيادة الرئيس الأمريكي جو بايدن. لكن المراقبين الدوليين يؤكدون أن البرازيل لم تلتزم بوعودها في هذا الإطار ضمن المواثيق أو المنظمات الدولية.

على المستوى الخارجي

نجحت البرازيل في العقدين الأخيرين في جذب انتباه المجتمع الدولي عبر بروزها كقوة جديدة على المسرح العالمي، لا بالمعنى العسكري، وإنما من خلال الاستفادة من إمكاناتها الاقتصادية والبشرية. فمع استمرار المنافسة بين القوى العظمى في تشكيل النظام العالمي، غالباً ما كان يُنظر إلى أمريكا اللاتينية على أنها فاعل هامشي، فيما شكّلت البرازيل استثناءً في هذه النظرة، خاصة من خلال سياسة التوازن بين كل من الولايات المتحدة والصين.

تشمل أكثر قضايا السياسة الخارجية إثارة للجدل في البرازيل علاقتها بـ"Chavismo" والشعبوية البوليفارية، ودعمها الواضح للمشاريع الإقليمية مثل "Unasur" و"CELAC". وقدمت البرازيل دعماً قوياً للقادة السياسيين اليساريين مثل هوجو شافيز وفيديل كاسترو وإيفو مورايس ورافائيل كوريا وكيرتشنر خلال فترة رئاسات حزب العمال. وفي مايو 2008، اعتبر لويس إيناسيو لولا دا سيلفا أن "شافيز هو أفضل رئيس في فنزويلا خلال المئة عام الماضية". وتشمل القضايا الأخرى المثيرة للجدل وجود البرازيل بين دول (البريكس) (وخاصة نهجها تجاه الصين)، ودورها في إفريقيا وعلاقتها بالدول العربية، بالإضافة إلى محاولتها تطوير سياسة خارجية مستقلة عن الولايات المتحدة. وتعتبر القومية والنزعة التنموية قيمتين مشتركتين بين شرائح مهمة من أقوى تيارين برازيليين، هما الجيش والسلك الدبلوماسي.

علاقات البرازيل مع دول الجوار

أشعل فوز بولسونارو الجدل على مستويين في أمريكا اللاتينية، وخاصة في أمريكا الجنوبية. المستوى الأول يتعلق بتأثير موجة الصدمة التي أحدثها فوزه الانتخابي في البلدان المجاورة، مطلقاً إشارات ظهور أصوات معادية للأجانب في بعض عواصم أمريكا اللاتينية، إلى جانب الطلب المتزايد للسيطرة على الهجرة وترحيل المهاجرين غير النظاميين. والثاني يتعلق بعلاقة البرازيل مع جيرانها.

تشعر الأرجنتين وباراغواي وأوروغواي بالقلق إزاء القرارات التي يتم اتخاذها في السياسة الخارجية البرازيلية منذ مدة، خاصة في ظل سياسة عدم أولوية دعم الشافيزية بالنسبة للبرازيل. وكسر الرئيس السابق بولسونارو التقليد المتّبع بالقيام بالزيارة الأولى بعد انتخابه إلى الأرجنتين، وبدلاً من ذلك، اختار بولسونارو تشيلي والولايات المتحدة وإسرائيل كأولى المحطات لزياراته الرسمية.

يتّسم التعاون الإقليمي بين دول أمريكا اللاتينية بالغياب شبه الكامل وذلك بسبب الاختلافات الأيديولوجية لرؤوساء دولها. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاضطرابات الداخلية تغذي الانعزالية المتزايدة و"مناهضة العولمة"، وبالأخص في البرازيل. وعلى الرغم من تضاعف المؤسسات والمنصات الإقليمية في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية، فقد تسببت الانقسامات المتزايدة في تراجع المنطقة من حيث عمق التعاون الإقليمي والقدرة على مواجهة التحديات المشتركة. ومن الأمثلة على هذا الاتجاه السلبي رفض بولسونارو تهنئة نظيره الأرجنتيني ألبرتو فرنانديز بفوزه في عام 2019.

أثارت فضيحة فساد (لافا غاتو) التي تورطت فيها شركة البناء البرازيلية (Odebrecht)، وهي شركة تمثّل نموذجاً للتكامل الإقليمي، بسبب نشاطها في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية، أسئلة حول الدور الذي أدته الإدارات البرازيلية في المنطقة. وبدأت (لافا جاتو) في عام 2014 تحقيقاً سرياً في غسيل الأموال قبل أن تتحول إلى تحقيق أوسع نطاقاً. وفي أوائل عام 2021، انتهى التحقيق إلى إدانة 174 شخصاً، من بينهم كبار السياسيين البرازيليين، واستعادة ما لا يقل عن 26 مليار ريال (5 مليارات دولار). ولكن في الثامن من مارس، ألغى قاضي المحكمة

العليا، إدسون فاشين، إدانة لويس إيناسيو لولا دا سيلفا في الملف، قبل أن ينتخب مؤخرا رئيسا للبلاد.

بدت البرازيل غير متحمّسة لتأييد التعاون الإقليمي، خلال الفترة الأخيرة من حكم الرئيس بولسونارو الذي افتقر إلى النفوذ السياسي الضروري لتعزيز رؤية مشتركة للمستقبل مع دول الجوار، ناهيك عن تبنّيه خطاباً قومياً عميقاً وانتقاد التعاون الإقليمي والمشاركة متعددة الأطراف بشكل علني، واعتباره أن القواعد والأعراف الدولية تشكل تهديداً لسيادة البلاد.

أدت الاعتبارات المحلية، والتوجهات اليمينية المتطرفة للرئيس السابق بولسونارو إلى خلق هوة كبيرة بينه وبين قادة القارة من اليساريين مثل فرناندیز الأرجنتيني ولوبيز أوبرادور المكسيكي. وفي أغسطس 2019، أدلى بولسونارو بخطاب معاد تجاه فرناندیز، ووصفه بأنه "زعيم لصوص يساري"، وأثار فرناندیز غضب بولسونارو من خلال الإعراب عن تعاطفه مع لويس إيناسيو لولا دا سيلفا، العدو اللدود لبولسونارو. والاختلاف الأيديولوجي القوي بين الرئيسين حينها أنتج تحالفات متنافسة، مثل (PROSUR)، وهي كتلة من حكومات يمين الوسط ومجموعة (بويبلا)، بالاعتماد على التوافقات الأيديولوجية غير القابلة للاستمرار لأكثر من دورة انتخابية واحدة على الأغلب.

في ظل المناخ السياسي المتوتر تراجعت تجارة البرازيل مع الأرجنتين والأوروغواي بنسبة كبيرة، إذ انخفضت صادرات البرازيل إلى الأرجنتين من 11% إلى 6% من إجمالي الصادرات بين عامي 2000 و2018. كما تقلّصت صادرات الأوروغواي إلى البرازيل من 23 % إلى 12% لنفس الفترة. وفي عام 2020، ولأول مرة، لم تعد البرازيل أكبر شريك تجاري للأرجنتين، بعد أن تجاوزتها الصين.

خلال حكم بولسونارو مر اتحاد أمم أمريكا الجنوبية الذي تأسس في عام 2008 بأسوأ أزمة مؤسسية منذ إنشائه، وسط حالة من التناقض والانقسام بين البرازيل وفنزويلا المتنافستين على النفوذ، في وقت أثرت الأزمات السياسية والاقتصادية لفنزويلا في الجارة البرازيل، وغدا هروب ملايين الفنزويليين باتجاهها مصدر قلق للحكومة البرازيلية. وفرضت الهجرة ضغوطاً كبيرة على البرازيل لجهة دمج أعداد

متزايدة من المهاجرين واللاجئين، خاصة وأن نزوح الفنزويليين يأتي في المرتبة الثانية عالمياً من حيث الحجم بعد كارثة الهجرة المرتبطة بالحرب السورية. ووفقاً لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، بدءاً من يناير 2021، غادر 5.4 مليون فنزويلي بلادهم، وانتقل 4.6 مليون منهم إلى بلدان في الأمريكيتين نصفهم استقر بشكل مؤقت أو دائم في البرازيل.

وسط التوتر السياسي البرازيلي مع دول الجوار، يمكن القول إن التعاون الأمني كان مثمراً ضمن سياقات ثنائية خاصة. حيث كان هناك تعاون في مكافحة العصابات الإجرامية بين البرازيل والأرجنتين وباراغواي. وقدّمت الشرطة الفدرالية البرازيلية دعماً مهماً لباراغواي والأرجنتين في مكافحة (Primeiro Comando da Capital)، أكبر منظمة إجرامية في البرازيل، والتي وسعت عملياتها إلى البلدان المجاورة. وحتى مع انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين البرازيل وفنزويلا، حافظت قواتهما المسلحة على اتصالات منتظمة وإن كانت غير رسمية. كما قدمت البرازيل مساعدة مهمة للباراغواي في مجال تدريب جهاز الشرطة الوطنية.

علاقات البرازيل مع الولايات المتحدة

كان التوجه البرازيلي التقليدي في سياستها تجاه الولايات المتحدة هو الشراكة في كتلة أمريكا الجنوبية المعادية للولايات المتحدة أو على الأقل البعيدة جداً عنها. ولم تكن هذه السياسة مبنية على العداء لواشنطن فقط بل للنموذج الغربي أو نموذج الديمقراطية الليبرالية والسوق المفتوحة.

في سنوات إدارته الأولى، طرح الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما فكرة الشراكة القوية بين الولايات المتحدة والبرازيل في القضايا العالمية، لكن هذه الرؤية لم تنجح في حينه لأن البرازيل لم تكن متحمّسة لشراكة ثنائية في التجارة أو الاستثمار أو في القضايا الأمنية مع واشنطن، خوفاً من تشكيلها تهديداً لهيكل السلطة القائمة آنذاك.

ومع وصول بولسونارو إلى الحكم في البرازيل، بدأ بإعادة هيكلة هذه العلاقة حيث وصلت العلاقات السياسية والاقتصادية بين الجانبين إلى مستوى فريد عبر

تاريخ البلدين. رغم تكرار بولسونارو مزاعم صديقه "ترامب" حول التلاعب بنتائج الانتخابات التي أوصلت الرئيس جو بايد إلى الحكم، إلا أنه اضطر إلى القبول بحقيقة فوز بايدن، محاولاً تخطي هواجس تمسّكه بالبيئة، التي كانت الملف الأكثر تعقيداً بالنسبة للرئيس البرازيلي، وسط الانتقادات لانتهاكات منظومته المتواصلة في هذا المجال.

يبدو أن البراغماتية الدبلوماسية انتصرت بين القوتين الأمريكيتين الكبيرتين، إذ أن الولايات المتحدة هي ثاني أكبر شريك تجاري للبرازيل اليوم. وبلغت التجارة الثنائية في السلع والخدمات بين الجانبين 104.3 مليار دولار (66.9 مليار دولار في البضائع و37.4 مليار دولار في الخدمات) في عام 2019، لكنها انخفضت إلى 77.3 مليار دولار خلال الوباء في عام 2020.

الواردات البرازيلية الرئيسة من الولايات المتحدة هي الطائرات والآلات والمنتجات البترولية والإلكترونيات والأدوات البصرية والطبية. والولايات المتحدة هي ثاني أكبر سوق تصدير للبرازيل. والمنتجات الأساسية التي تصدرها البرازيل للولايات المتحدة هي النفط الخام والطائرات والحديد والصلب والآلات.

قام مكتب الولايات المتحدة للتحليل الاقتصادي بحساب 70.7 مليار دولار من الاستثمارات الأمريكية المباشرة في البرازيل اعتباراً من عام 2020. وفي أكتوبر 2020، وقعت الولايات المتحدة والبرازيل بروتوكولاً جديداً لتحديث اتفاقية 2011 بشأن التعاون التجاري والاقتصادي لإضافة أحكام متطورة حول إدارة الجمارك وتيسير التجارة ومكافحة الفساد.

وكالة الفضاء الوطنية البرازيلية، (AEB)، عضو في برنامج ناسا العالمي للتعلم والملاحظات لصالح البيئة (GLOBE). وفي عام 2019، صدق الكونغرس البرازيلي على اتفاقية الضمانات التكنولوجية، والتي تضمنت حماية التقنيات الحساسة للولايات المتحدة من الاستخدامات غير المصرح بها ووضعت الضمانات لدعم إطلاق الأقمار الاصطناعية أو مركبات الإطلاق الفضائية المرخصة من الولايات المتحدة من مركز الكانتارا للفضاء في البرازيل.

في عام 2021، وقعت البرازيل على اتفاقيات (أرتميس)، لتصبح أول دولة في أمريكا الجنوبية تشارك الولايات المتحدة في البرنامج الذي يضع رؤية مشتركة للحوكمة في الاستكشاف المدني واستخدام الفضاء الخارجي ويهدف إلى هبوط أول امرأة وأول صاحب بشرة سمراء على سطح القمر. وفي نوفمبر 2020، تم إطلاق برنامج التبادل الياباني-الأمريكي-البرازيلي (JUSBE) لتعزيز تنسيق السياسات بشأن القضايا الإقليمية، والسعي لتحقيق الرخاء الاقتصادي المشترك، وتعزيز الحكم الديمقراطي.

اعتبر بولسونارو أن الولايات المتحدة، فاعلاً رئيساً ذا قوة سياسية وجيوسياسية واقتصادية واستخبارات كبرى تحتاج إليها في منطقة تتسم بالتوترات السياسية والأمنية المتواصلة. لذا، حاول رفع العلاقة الثنائية مع واشنطن إلى مستوى التحالف الاستراتيجي، لكن كان العائق الأكبر أمام الوصول إلى هذا المستوى وجود العديد من التيارات اليسارية البرازيلية المناهضة لواشنطن، والمخاوف الأمريكية من سقوط بولسونارو في الاستحقاق الانتخابي وهو ما حدث بالفعل، في خضم تصاعد الانتقادات الموجّهة لحكمه لجهة إطلاق يد شركات التنقيب على حساب البيئة وتمكين سلطة العسكر السياسية في البلاد، وتورّطه مع العديد من رجالاته من كبار السياسيين في ملفات فساد ورشاو.

ينقسم اليسار البرازيلي إلى تيارين، يرى الأكثر تطرفاً أن الولايات المتحدة تشكل تهديداً مستمراً للاستقرار السياسي الإقليمي، لكن تأثير هذه المجموعة في صنع السياسة البرازيلية غير موجود حالياً، بينما يتفهّم التيار الثاني، الذي يتمتع بوجهة نظر أكثر واقعية، أنه على الرغم من وجود أسباب وجيهة لعدم الثقة في الولايات المتحدة، فمن الضروري للبرازيل أن تحافظ على علاقات جيدة مع واشنطن، وتعتقد المجموعة الأخيرة أن البلدين لديهما مجال كبير للتعاون، لا سيما في مجالات حقوق الإنسان والتعليم والتجارة والبيئة.

بالمقابل، فإن وجهة النظر الأقل راديكالية الموجودة في اليمين البرازيلي، تؤطر العلاقة مع الولايات المتحدة كمصدر للازدهار والفرص والتنمية، لكنها لا تزال تميل إلى التحفظ على السلوك "المتعالي" للولايات المتحدة تجاه البلدان النامية. كما أن تردد واشنطن في تأييد انضمام البرازيل إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

ودعم الولايات المتحدة ماوريسيو كلافير كاروني، مرشح دونالد ترامب للمنتدى الإقليمي، في مواجهة مرشح إدارة بولسونارو البرازيلي لرئاسة بنك التنمية للبلدان الأمريكية، أدى أيضاً إلى إعادة إشعال انعدام الثقة الكلاسيكي في البرازيل تجاه الولايات المتحدة.

علاقات البرازيل مع الصين

ليست النقاط التي ذكرناها هي العائق أمام تطور العلاقات الأمريكية البرازيلية فقط، بل يمكن اعتبار عامل الصين وعلاقة بكين مع برازيليا عاملاً مهماً في ضوء التنافس القوي بين الصين والولايات المتحدة في السنوات الأخيرة، الذي يعتبر المحرك الأكثر أهمية للعلاقات الدولية المعاصرة.

نجحت بكين في تثبيت حضورها في أمريكا اللاتينية مستغلة تشتت واشنطن التي وجّهت معظم مواردها إلى التدخلات العسكرية في الشرق الأوسط، و"الحرب على الإرهاب" ومواجهة روسيا الصاعدة بالإضافة إلى العديد من الأزمات في الداخل. كما سمح الجمود الأمريكي لبكين بالتغلب على الولايات المتحدة كشريك تجاري رئيس للبرازيل والأرجنتين، أكبر اقتصادين في أمريكا الجنوبية، وبعض البلدان الأخرى.

فشل الرئيس ترامب في الضغط على البرازيل للرضوخ لمعادلة إما واشنطن أو بكين. ورغم ترحيب حكومة جايير بولسونارو بها، إلا أنها قوبلت بمقاومة شديدة في الكونغرس الوطني البرازيلي، وقطاع الأعمال، وحتى وزارة الخارجية، لانتهاك مثل هذا الخيار المصلحة الوطنية البرازيلية وتقليله من فسحة البرازيل وسط الصدام الجيوستراتيجي بين العملاقين.

يعتبر اعتماد البرازيل على الصين أكبر بكثير من اعتمادها على الولايات المتحدة. إذ زادت الصادرات البرازيلية إلى الصين في عام 2020 بأكثر من ثلاثة أضعاف شحناتها إلى الولايات المتحدة. ومن بين 15 سلعة برازيلية الأكثر تصديراً، تعد الصين المستورد الرئيس لـ11 سلعة، في حين أن الولايات المتحدة هي المستورد الرئيس لاثنتين فقط. علاوة على ذلك، تعد الشركات الأمريكية المنافسة الرئيسة للشركات

البرازيلية في الأسواق الآسيوية والأوروبية. ومن إجمالي الاستثمارات في البنية التحتية في البرازيل، وهي جزء أساسي من التنمية المستمرة للبلاد، تتفوق الصين إلى حد بعيد على الولايات المتحدة، على الرغم من أن الأخيرة لا تزال مصدراً أكبر بكثير للاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل عام.

كّثفت البرازيل والصين التعاون السياسي أيضاً، بما في ذلك تطوير الترتيبات متعددة الأطراف، مثل مجموعة (البريكس)، التي تتكون من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، وبنوك التنمية متعددة الأطراف المقابلة، مثل بنك التنمية الجديد، الذي تعد دول (البريكس) أعضاء فيه.

أدت دول (البريكس) دوراً مهماً في التنمية العالمية. ووفقاً لموقع (البريكس) على الإنترنت، تمثل البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا حوالي 42%، من الناتج المحلي الإجمالي، و30% من ناتج التجارة الإقليمية و18% من التجارة العالمية.

تحوّلت البرازيل أيضاً للوجهة الأولى للاستثمار الصيني المباشر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LAC)، حيث تلقت البرازيل 55 مليار دولار من الاستثمارات الصينية في 145 مشروعاً خلال العقد الماضي، أي ما يقرب من نصف استثمارات الشركات الصينية في أمريكا اللاتينية بشكل عام، والبالغة قيمتها 123 مليار دولار.

تستثمر الصين على نطاق أوسع في مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في البرازيل. وعلى الرغم من الاهتمام البرازيلي الكبير بتكنولوجيا السكك الحديدية الصينية، إلا أن الاستثمار الصيني في هذا القطاع لا زال قليلاً، وبدلاً من ذلك، ركزت الصين نشاطها المتعلق بالبنية التحتية في قطاع الطاقة في البرازيل (الاستحواذ على الطاقة الكهرومائية وبناء خطوط نقل الكهرباء) وعلى عمليات الاستحواذ أو الاستثمار الجديد في البنية التحتية للموانئ.

وعلى الرغم من التوترات المتزايدة في العلاقات الثنائية، وإحجام البرازيل حتى الآن عن التوقيع على مبادرة الحزام والطريق، وعدم إحراز تقدم حتى الآن في مشاريع الطرق والسكك الحديدية الثنائية، فإن الصين نشطة للغاية في البرازيل.

علاقات البرازيل مع الإمارات

تشكّل المنطقة العربية ثالث أكبر وجهة للسلع والمنتجات البرازيلية، بعد الصين والولايات المتحدة، وتعتبر الإمارات العربية المتحدة الدولة الثالثة ضمن هذه الوجهة. ففي العام الماضي، بلغت قيمة الصادرات البرازيلية إلى الإمارات 204.81 مليون دولار. وتشمل أكثر المنتجات المصدرة خامات الحديد، والدواجن الطازجة أو المجمدة، وقصب السكر، وحبوب الذرة، ومنتجات لحوم البقر. وبلغت قيمة البضائع المستوردة من الدول العربية إلى البرازيل 777.69 مليون دولار خلال نفس الفترة، فيما تشمل السلع الرئيسة المستوردة من المنطقة الأسمدة والوقود المعدني والزيوت المعدنية والبلاستيك والألمنيوم. وكانت الدول العربية سادس مورد رئيس للواردات البرازيلية.

شهدت التجارة الثنائية زيادة بنسبة 33% في الأشهر الثمانية الأولى من عام 2021، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، كما أعلن نائب رئيس البرازيل عام 2021 أن بلاده تخطط لمضاعفة قيمة تجارتها الثنائية مع الإمارات إلى 5.6 مليار دولار في السنوات الخمس المقبلة. وعقدت البرازيل والإمارات ندوة لتسريع الجهود المبذولة لتطوير منصة لتعزيز المناقشات المثمرة بين قادة الأعمال في كلا البلدين، بتنظيم غرفة التجارة العربية البرازيلية (ABCC) ومجمع الشارقة للأبحاث والتكنولوجيا والابتكار (SRTIP). كما وقّعت البرازيل والإمارات اتفاقية في عام 2018 لإزالة الازدواج الضريبي على الدخل ومنع التهرب الضريبي، حيث سمح للصناديق السيادية الإماراتية، بالاستثمار في البرازيل، وتمكّنت الشركات البرازيلية الراغبة في دخول المنطقة العربية من جلب استثماراتها إلى الإمارات.

تعتبر القدرات المتقدمة للبرازيل في مجال التكنولوجيا الزراعية (AgTech)، والأراضي الصالحة للزراعة الشاسعة والخصبة، وتوافر المياه والعمالة الماهرة في الزراعة وتربية الماشية، ومواضيع الأمن الغذائي مجالات التركيز الرئيسة في التعاون بين الإمارات والبرازيل.

في أكتوبر 2019، زار جايير بولسونارو ثلاث دول عربية، هي الإمارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية، وناقش إمكانية توقيع اتفاقيات تجارية

جديدة، وعرض فرص الأعمال والاستثمار في البرازيل، وأوضح هدف الحكومة البرازيلية في الحفاظ على علاقات جيدة ومثمرة مع الدول العربية.

الإمارات العربية المتحدة مستثمر كبير في الاقتصاد البرازيلي، حيث تم استثمار أكثر من 10 مليارات دولار في مشاريع البنية التحتية وقطاع الطاقة البرازيلية. كما سمحت مجموعة دول (البريكس) للإمارات العربية المتحدة في سبتمبر الماضي بالمشاركة في بنك التنمية الجديد (NDB) الذي أنشأته المجموعة. وتعتبر الصناعة الزراعية والأغذية والمشروبات (F & B) في البرازيل من المجالات الرئيسة ذات الأولوية في العلاقات التجارية للبلاد مع دولة الإمارات العربية المتحدة. ولا تزال الكثير من الإمكانات غير مستغلة على وجه التحديد في الزراعة إلى جانب مجالات التطبيقات والحلول الرقمية مثل (fintech)، والتكنولوجيا الزراعية، والتكنولوجيا الصحية.

الخلاصة

تشكل البرازيل بقوتها الاقتصادية المتصاعدة وموقعها الجيوسياسي في القارة الأمريكية، وجهة جذابة بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة، التي تعمل على تعميق علاقاتها التجارية مع الدول في جميع أنحاء العالم في محاولة لزيادة النمو في السنوات المقبلة. وبالنسبة لها، فلدى البرازيل الكثير لتتعلمه من الإمارات العربية المتحدة فيما يتعلق بتطوير المدن الذكية وتحسين القطاعات الأخرى ذات الأولوية، وخاصة ما يتعلق بمدنها الكبرى. هذا بالإضافة إلى الاستفادة من موقع الإمارات كمركز تجاري مهم في المنطقة ومركز للخدمات اللوجستية للعديد من مناطق التجارة الحرة. فيما يمكن للإمارات الاستفادة من تقنيات الزراعة وإنتاج الغذاء البرازيلي.

مع وجود عدد قليل من الخيارات الأخرى المطروحة على الطاولة، ستكون استراتيجية التنمية المستدامة ضرورية لمعالجة الأزمة البيئية في البرازيل وجني الفوائد التي يمكن أن يولدها اقتصاد منخفض الكربون وعالي الإنتاجية. وهنا، يمكن للإمارات الاستثمار في قطاع الطاقة النظيفة البرازيلي.

من جهة أخرى، وبينما تطورت علاقات البرازيل مع الصين بطريقة غير مسبوقة

في العقدين الماضيين، تضع الصين البرازيل ضمن أولوياتها الدولية، في حين تواصل الولايات المتحدة إعطاء أهمية استراتيجية أقل للبلاد. وإذا استمرت هذه الديناميكية، فسيؤدي ذلك إلى انحياز برازيلي جزئي نحو بكين، لكن في النهاية لن تختار المؤسسة الحكومية والاقتصادية البرازيلية استبعاد إحدى أقوى الدولتين على حساب الأخرى. ولا تزال العلاقة التجارية بين البرازيل والصين مدفوعة بالتكامل الاقتصادي والسياسة الزراعية الصينية التي تعزز واردات فول الصويا.

وعلى الرغم من أن الاستثمار الداخلي يبدو آخذاً في الارتفاع في البرازيل، إلا أن المستثمرين الدوليين قلقون بشكل متزايد بشأن الدمار البيئي الواسع والمخاطر المناخية لقرارات السياسة البرازيلية الأخيرة، والتي قد تنفر بعضهم.

دورية تحولات جيوسياسية

«تحولات جيوسياسية» دورية ربع سنوية، تصدر عن المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية، تتضمن دراسات معمقة في المجالات ذات الطابع السياسي والاقتصادي والأمني، تتحرى الرصانة والأصالة وتثبت المعايير العلمية المتعارف عليها في محتوياتها.

يشار إلى أن المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية في أبوظبي مر بعدة مراحل منذ ظهوره في 2012 قبل أن يأخذ اسمه الحالي في 2019. ولفهم ومعالجة أفضل للقضايا المحلية والإقليمية والعالمية الأكثر تحديًا، ينشط المركز في إجراء الدراسات والبحوث الميدانية في دولة الإمارات وخارجها، فضلا عن الدراسات التحليلية في الشئون السياسية، والجيوسياسية والعلاقات الدولية.

ICSS
INTERNATIONAL CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية

المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية
أبوظبي، ديسمبر 2022